كتاب العقد الاجتماعي

جون جاك روسو

تمهيد وترجمة د زهير الخويلدي

ISBN 978-9-89288-37-9

جامعة القيروان

الجمهورية التونسية 2021

كتاب العقد الاجتماعي جون جاك روسو

د زهير الخويلدي

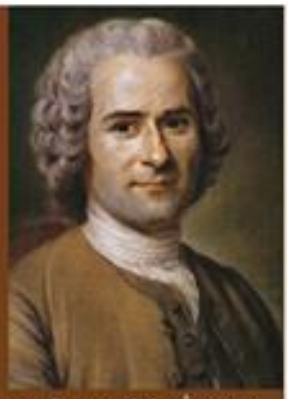

جان جاك روسو ولد في جنيف، 28 يونيو 1712 وتُوفي في إيرمينونفيل، 2 يوليو 1778 (عن عمر ناهز 66 عاماً)، هو كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات جنيفي.

يعد من أهم كتاب عصر التنوير. ساعدت فلسفة روسو في تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية، حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة.

يُعتبر كتابه : العقد الاجتماعي حجر الزاوية في الفكر السياسي والاجتماعي الحديث

د زهير الخويلدي
أستاذ جامعي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، رقادة ، القيروان، الجمهورية التونسية. أستاذ مبرز وكاتب فلسفي وباحث أكاديمي في الجامعة التونسية. أصدر مجموعة من المؤلفات أخرها:
11- فلسفة التربية والتعليم، والحاجة إلى التنوير، عن دار أكتب، 2016، لندن
12- عناصر الذهن البشري عند جون لوك، عن دار نور، ألمانيا ، 2017
13- أسئلة الخطاب الديني، دار أكتب، 2018، لندن.
14-تطبيقات فلسفية، عينات ميدانية من فلسفة جمهورية، عن دار نور ألمانيا ، 2019.
15- المعارف العلمية في ال العربية الإسلامية، دار رقمنة الكتاب العربي، سنوكهولم، 2020
16- فلسفة بول ريكور بين المنعطفات والوساطات، دار رقمنة الكتاب العربي، سنوكهولم، 2020

كتاب العقد الاجتماعي

جون جاك روسو

تمهيد وترجمة د زهير الخويلدي

جامعة القيروان، الجمهورية التونسية، 2021

2021 الطبعة الأولى
ISBN: 978-91-89288-37-9
الإيداع القانوني لدى المكتبة الملكية السويدية: 2021-03-06 16-07
الناشر: رقمنة الكتاب العربي- ستوكهولم
السويد، فاستراء جوتالند
هاتف: 0046790185518
البريد الإلكتروني:
digitizethearabicbook.com

© جميع الحقوق محفوظة لدى دار نشر رقمنة الكتاب العربي- ستوكهولم، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تقليده، أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق من الناشر.

إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر. والمؤلف هو المسؤول عن المحتوى

تمهيد:

"سيؤدي تقدم الظلم إلى تدمير الجسم السياسي."

العديد من الدواعي دفعتني الى إعادة ترجمة هذا الكتاب الشهير، أولها حاجة مجتمعاتنا العربية الى توقيع عقد اجتماعي جديد بين مختلف مكوناتها وفاعليها وقواها، وتأسيس الحرية والمواطنة والسيادة الشعبية واعتماد الدولة المدنية والدين المدني وحق الانتخاب والمساواة أمام القانون والتداول السلمي على السلطة والتطرق الى الديمقراطية المباشرة والعدالة السياسية والحكومة الجيدة والجسم السياسي القوي والمؤسسات.

يتنزل كتاب العقد الاجتماعي ضمن مجموعة من المؤلفات والرسائل التي كتبها الفيلسوف التنويري جون جاك روسو 1712 -1788 وجعلت منه مركز ثقل وأفق لا يُتَجَاوَز في الفكر السياسي والأخلاقي والتربوي الحديث وهي "خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين الناس" و"محاولة في أصل اللغات" و"ايميل أو في التربية" و"الاعترافات" و"دين الفطرة". عقد روسو الاجتماعي، وعنوانه الكامل مبادئ في الحق السياسي (1762) هو تحليل للعلاقة التعاقدية لأي حكومة شرعية، بحيث يتم توضيح مبادئ العدالة والمنفعة، من أجل التوفيق بين التطلع إلى السعادة والخضوع للمصلحة العامة. هذا هو العمل الرئيسي، في قلب فلسفته. ويعبر عن مثاله الجمهوري في أربعة أجزاء: التنازل عن حقوقنا الطبيعية لصالح الدولة التي من خلال حمايتها توفق بين المساواة والحرية، ويحمي السيادة، من خلال المشرع، الرفاه العام ضد جماعات المصالح، كما يجب أن تحافظ الديمقراطية على نقائها من خلال المجالس التشريعية، وذلك بخلق دين الدولة، أو الدين المدني.

لكن في هذا الكتاب، يسعى روسو للإجابة على السؤال: من أين تأتي شرعية السلطة السياسية؟

أول شيء يجب فعله هو تبديد المفاهيم الخاطئة التي التصقت بالسياسة. يستخدم البعض نموذج الأسرة كأساس لشرعية السيادة على رعاياه. مثلما يتمتع الأب بالسلطة على أبنائه، ومثلما يتسنى للملك التصرف بحرية في رعاياه. لكن روسو يُظهر أن قوة الأب تتوقف بمجرد بلوغ الطفل سن الرشد. لذلك لا يمكن استخدام هذا النموذج. ضد غروتيوس، يؤكد من جديد أيضًا أن قوة السيادة تهدف إلى سعادة أولئك الذين تمارس عليهم. إنكار ذلك، من خلال عرض أمثلة على الاستبداد، هو أخذ القانون من أجل الحقيقة. ضد التصور الوراثي، يجب أيضًا إبطال فكرة أن الملوك هم أحفاد آدم ويستمدون شرعية سلطتهم من وراثتهم. بعد ذلك يأتي روسو إلى نقد الفكرة الرئيسية: حق الأقوى. وفقا للعديد من الشارحين السياسيين، فإن سلطة الملك على رعاياه تأتي من تفوق قوته. لكن السلطة السياسية يتم اختزالها في القوة الجسدية ولا مكان للأخلاق التي يمكن أن تنتج عن آثارها. علاوة على ذلك إن الاستسلام للقوة هو عمل ضروري وليس إرادي. في أحسن الأحوال، هو عمل

حذر. لكن بأي معنى يمكن أن يكون هذا واجب؟ وكيف يمكن استبدال حق الأقوى بقوة الحق؟ وهل يكفي ذلك للحد من العنف السياسي الذي يهدد المجتمع؟

يعد القانون حسب روسو كونيا وخالدا لكن القوة يمكن أن تتغير في الكثير من الجوانب. في الواقع، لا يمكن للقوة أن تقوم بالتصحيح المطلوب للجسم السياسي لأنها ستتغير باستمرار. القول المأثور للقديس بولس: "كل القوة تأتي من الله" لا يمكن قبولها أيضًا، لأنه إذا كان كل شيء يأتي من الله، فإن الأمراض كذلك تأتي بمشيئته، ومع ذلك فإننا ندعو الطبيب عندما نكون مرضى طلبا للشفاء. وبنفس الطريقة، يمتلك السارق أيضًا قوة: هل يحصل عليه من الله؟

إذا كانت القوة أو الأسرة أو الله لا يمكن أن تكون بمثابة أساس لشرعية السلطة العامة، فقط الاتفاق بصورة طوعية، يمكن أن يشكل هذا الأساس المطلوب لكل اجتماع بشري يريد البقاء. السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي طبيعة هذه الاتفاقية ؟، وكيف يتم الاتفاق؟ ما هي شروطه؟

لقد تخيل غروتيوس أيضًا مثل هذه الاتفاقية وقارنها باتفاق العبد الذي جعل نفسه عبدا حرا لسيده. يظهر روسو أن الجنون لا يصنع الحقوق. شعب كامل لا يمكنه أن يعطي نفسه لسيد واحد. كما أنه لا يستطيع بيع نفسه، لأنه لا يحصل على شيء من الملك، في حين أن العبد يبيع نفسه على الأقل من أجل بقائه وطعامه. في الواقع، لا يمكن للمرء أن يعقد عقدًا مع عبد، لأنه لا يمكن إلا أن يبرم عقودًا بين الأطراف المتعاقدة بحق. استحالة مثل هذا العقد هو أن العبد ليس له حقوق طالما أنه ليس حرا. نحن نعلم الآن أنه فقط عقد، اتفاقية، يمكنها أن تثبت شرعية جمعية البشر في شركة واحدة. لا يمكن للقوة، وهي قيد المستبد أن تخلق مجتمعاً: إنها إذا أراد المرء تجمعاً، وليس جمعية، يجمع سيداً وعبيداً، وليس شعبًا وقائدًا له. لدرجة أنه في الاستبداد لا توجد مصلحة عامة أو هيئة سياسية، فقط كثرة من الأفراد. من أجل ظهور مجتمع سياسي، هناك حاجة إلى عملين: عمل ينتخب من خلاله الشعب ملكًا، وعملًا سابقًا وأكثر جوهرية، يصبح من خلاله الشعب شعبًا. هذا هو الذي يجب دراسته أولاً لأنه هو الأساس الحقيقي للمجتمع. لماذا يشكل الناس أنفسهم كشعب؟ لماذا يترك كل مرء حالة الطبيعة للتعاقد مع بشر آخرين وبالتالي الدخول في المجتمع؟

إن المرء لا يستجيب لرغبة، بل لحاجة حيوية. في الواقع، في لحظة معينة، تسود العقبات التي تضر بالحفاظ على البشر في حالة الطبيعة من خلال مقاومتهم للقوى التي يمكن لكل فرد استخدامها للحفاظ على نفسه في هذه الحالة. ثم لم تعد هذه الدولة البدائية موجودة، وستهلك البشرية إذا لم تغير طريقة وجودها. لذا يجب على البشر أن يتحدوا. لكن المرء لا يتعاقد ليصبح عبدا لبشر آخرين، وبالتالي فإن الصعوبة تكمن فيما يلي: قوة

وحرية كل انسان هما أول أداتين للحفاظ عليه، وكيفية لاشراكهما دون إيذاء نفسه، وبدون تجاهل العناية الواجبة. لهذا، يجب أن نجد شكلاً من أشكال الجمعيات التي تدافع وتحمي بكل قوة مشتركة شخص وممتلكات كل شريك؛ والذي بموجبه يعارض كل شخص نفسه فقط ويبقى حرا كما كان من قبل. هذه هي المشكلة الأساسية التي يوفر العقد الاجتماعي الحل لها. يتم استنتاج القوانين المختلفة من الغرض الأصلي للعقد: الحفاظ على حرية كل عضو في جمعيته: يتم تحديد بنود هذا العقد من خلال طبيعة القانون بحيث أن التعديل البسيط سيجعله عديم الجدوى ولا أثر له. هذا هو السبب في أن الجميع يعرف القوانين المختلفة التي تنبثق من العقد، على الرغم من أنه ربما لم يتم ذكرها رسميًا أبدًا، إلا أنها في كل مكان هي نفسها، وفي كل مكان يتم قبولها والاعتراف بها ضمنيًا. أي انتهاك للعقد (على سبيل المثال، من خلال إصدار السيادة لقانون ينفر حرية الناس) يجعل العقد لاغياً وباطلاً: يتم انتهاك الاتفاقية الاجتماعية، ثم يعود كل شخص إلى حقوقه الأولى ويستأنف حريته الطبيعية، فيفقد الحرية التقليدية التي تخلى عنها. من هذا المنطلق للحفاظ على حريتهم في المجتمع، يجب على الجميع التنازل عن جميع حقوقهم الطبيعية في استعمال قواهم. كما يجب أن نطلب الاغتراب التام لكل زميل لكل حقوقه في المجتمع بأكمله. لكن المفارقة واضحة فقط. في الواقع، هذه الهدية الإجمالية للمجتمع هي التي تضمن التماسك المثالي: يتم الاغتراب بدون احتياطي، والاتحاد مثالي قدر الإمكان، ولم يعد هناك شريك. إذا احتفظ الجميع ببعض حقوقهم الطبيعية، فلا بد أن تتولد النزاعات: سيصبح الجميع قاضيًا خاصًا بهم إذا كان لديهم أي حقوق متبقية. في النهاية، سوف نعود تدريجياً إلى حالة الطبيعة. ولكن ما الذي يجعل العزلة عن المجتمع هي التي تمنح الناس الحرية الطبيعية وتدفع الى الاتفاق والاشتراك؟

يجيب روسو: كل واحد يعطي نفسه للجميع لا يعطي نفسه لأي شخص، وبما أنه لا يوجد شريك لا يحصل المرء عليه على نفس الحق الذي يمنحه لنفسه، فإن المرء يكسب ما يعادل كل شيء. ما نفقده هو المزيد من القوة للحفاظ على ما لديه. ينتج هذا الاتحاد هيئة أخلاقية وجماعية، تتلقى أسماء مختلفة، وفقًا للعلاقة التي يعتبرها المرء: مدينة (سابقًا)، جمهورية (الآن)، دولة، سيادة. يرتبط كل فرد في التعاقد بعلاقة مزدوجة:

- عضو في السيادة تجاه الأفراد، - كعضو في الدولة تجاه السيادة.

من المستحيل أن يتمكن صاحب السيادة من فرض قانون لا يمكن كسره (ولا حتى في العقد الاجتماعي). في الواقع، يجب أن يحتفظ كل شخص بحرية مغادرة الشركة وفسخ العقد، ولا يمكن للسيادة إصدار أي قانون ينتقص من العقد لأنه لا يستمد كونه إلا من قدسية العقد: ان انتهاك الفعل الذي يمكن القضاء على الوجود وما هو لا شيء لا ينتج شيئًا. يمكن لروسو الآن أن يصف طبيعة العقد السياسي بأنه وحده القادر على تأسيس شرعية السيادة. هذا ما يفعله في الكتاب الثاني، في الواقع، ليس هناك عقد واحد بل عقدين. قبل أن يتعاقد

الشعب مع الملك، هناك واحد يشكل الشعب نفسه كشعب. هذا العقد هو ميثاق تأسيس وليس عهد خضوع، كل من الشركاء مواطن على حد سواء، حيث يشارك في السلطة السيادية، ويخضع لقوانين الدولة.

لقد رأى جون جاك روسو في هذا الكتاب أن حالة الطبيعة هي حالة الإنسان عندما نتخلص منه، بفرضية خيالية، ما أعطاه المجتمع، ولا سيما الروابط الاجتماعية. الحالة المدنية: هي حالة المجتمع والحياة مشتركة. ولكن يمكن أيضًا أن تكون سيادة القانون الناتجة عن العقد. الأخلاق هي معرفة مفاهيم الخير والشر وعواقبها في السلوك. الشهية تعين هنا الرغبة البسيطة بلا حدود. في الحالة المدنية، يكتسب الإنسان الأخلاق ويكتسب تحولًا روحيًا كاملاً. لاحظ التوازن بين شكلين للوجود، أحدهما فوري وطبيعي، والآخر مكتسب ثقافي وثمرة المجتمع. يسمح لنا هذا التأرجح الخطابي بتحديد الفكرة التوجيهية بوضوح. لذلك يركز روسو في الأولى على المفاهيم الأخلاقية والواجب، بينما في الثانية يدرس تحولًا أكثر كونية وعمومية. لذلك يقدم لنا الكتاب في قسمين. يقول في المقطع الأول": بالعدل والأخلاق والقانون والواجب تبدأ بالحياة الاجتماعية". لكن في المقطع الثاني يتحدث عن حدوث تحول روحي كامل للبشرية. فماهي المشكلة؟ أي كيف تعرف المزايا المشروعة التي يوفرها العقد الاجتماعي وتمنح سيادة القانون الناتجة عن العقد؟ في الفصل الثاني، يتعهد روسو بدراسة أصل المجتمعات الأولى من أجل إظهار أن النظام الاجتماعي لا يأتي من الطبيعة ولكنه يقوم على الاتفاقيات والاصطناع. ومع ذلك، فإن التأكيد الأول يثير الدهشة ويبدو أنه يتعارض مع مظاهره البديهية: أن نقول إن أقدم المجتمعات هو مجتمع العائلة، أليس هذا هو تأسيس النظام الاجتماعي في النظام الطبيعي؟ أليست العلاقات التي تربط أفراد الأسرة هي في الواقع مكتوبة في الطبيعة ولا تستند إلى أي نوع من الاتفاقيات؟ يقر روسو علاوة على ذلك بأن ظاهرة الأسرة هي "مجتمع طبيعي" وينفي أن تكون العنصر المكون للمجموعة السياسية. لكن إذا كان فولتير، القارئ النقدي للعقد الاجتماعي، قد استخلص على الفور من هذا التأكيد بأن: " هذا الحق يأتي من الطبيعة"، فإن روسو، مع ذلك، سيكون من الضروري بالنسبة اليه لقبول استنتاج فولتير: 1) أن يتسنى تسمية الأسرة "الطبيعية" حقًا كمجتمع. و 2) أن يتم اعتبار الأسرة حقا "الوحدة الأساسية" للمجتمع. ومع ذلك، لا يوافق روسو على أي من هذين الاقتراحين ويشترط المبدأ التالي: لكي يشكل مجتمع الأفراد مجتمعًا، يجب أن يكون لديه مائة دوام دائم. ومع ذلك، ليس هذا هو الحال مع "الأسرة الطبيعية". بعد ذلك يتحدث روسو هنا عن السيادة كشعب ذو سيادة. إن الناس هم الذين يقومون بهذا الدور، إنهم تجسيد للسيادة. فإذا كانت غير قابلة للتصرف، فذلك لأن هذه السيادة لا يمكن بأي حال من الأحوال نزعها، لأن الشعب موجود؛ إنه مجتمع يعيش معًا دون وصاية غيبية وسلطة كهنوتية. اللافت للنظر أن السؤال الذي يطرح نفسه عند روسو هو السؤال الخاص والطابع العام للسيادة. لكن بما أن السيادة فعل

طوعي، فلا يمكن تقسيمها أبدًا، ولا يمكن تقاسمها فإن البشر ما زلوا في حالة المعارضة بين خاص وعام. تبعا لذلك يناقش روسو هنا الفرق بين السلطة والإرادة. فإذا كانت السيادة إرادة الشعب، فمن المستحيل أن تخطئ لأن الشعب لا يرغب أبدًا في شره. يجب أن تكون المصلحة العامة أو الميثاق الاجتماعي منطقيًا، لأنه لا يمكن للسيادة، على أي حال، التعامل مع حقائق معينة، وهو السبب الذي تكون السلطة السيادية محدودة. هذا عن الحديث عن الحق في الحياة والموت، الحق الذي يملكه صاحب السيادة. في الواقع، لا يستطيع الملك أن يريد الموت، لكنه يستطيع أن يعطي هذا الحق. يجب أن يكون الملوك الذين وقعوا على الاتفاقية على استعداد للمخاطرة بحياتهم. يجب تشريع كل شيء. إن القانون هو الذي سيسمح للهيئة السياسية بالحفاظ على نفسها. على الرغم من أن العدالة تأتي من الله، إلا أنها ليست كافية ويجب وضع القوانين. السؤال هو من يملك هذه المهمة. بطبيعة الحال، يتناول روسو في هذا الفصل مسألة المشرع. لكن ما هي الصفات التي يتمتع بها المشرع السياسي؟ وما دوره الطليعي في الاجتماع البشري؟

لقد أعاد روسو تجميع الفصول الثامنة والتاسعة والعاشرة تحت نفس العنوان من أجل تطوير الفكرة التي بدأها مسبقًا على شخصية المشرع. يتحدث عن الشكل الذي ينبغي أن يتخذه الناس لتشكيل دولة قابلة للحكم بشكل صحيح. يجب أن تكون الحرية والمساواة أساس نظام تشريعي. من ناحية، الحرية التي تضمن استقلالية الأعضاء ومن ناحية أخرى، المساواة التي يجب أن تضمنها هذه الحرية. هنا بالنسبة لروسو، لا تعني المساواة المستوى نفسه للجميع، بل يريد التأكد من صحة الاختلافات. أخيرًا، في الفصل الأخير، يتعامل روسو مع نقطة تشريعية مهمة جدًا: فصل القوانين. يجب أن تكون هناك قوانين سياسية وقوانين مدنية وقوانين جنائية. من المعلوم أن الكتاب الثالث يتناول في الفصل الأول مسألة الحكومة بشكل عام ويميز في الجسم السياسي بين القوة والإرادة. ويرى أن الإرادة هي السلطة التشريعية بينما القوة هي السلطة التنفيذية. فإذا كانت السلطة التشريعية ملك للشعب والسلطة التنفيذية للحكومة التي هي وزير الملك فإن الحكومة هي هيئة وسيطة تم إنشاؤها بين الرعايا والملك لمراسلاتهم المتبادلة، وهي مكلفة بتنفيذ القوانين والحفاظ على الحرية المدنية والسياسية. كما يطلق على أعضاء هذه الهيئة القضاة أو الملوك، أي المحافظون، ويسمى الجسم بأكمله الأمير. الحكومة هي الممارسة الشرعية للسلطة التنفيذية، والأمير هو الرجل أو الهيئة المكلفة بهذه الإدارة. تتلقى الحكومة من الملك الأوامر التي تعطيها للشعب. إذا أراد الملك أن يحكم أو يريد القاضي أن يعطي قوانين أو إذا رفض الرعايا الانصياع، فإن الاستبداد أو الفوضى تسود. بالنسبة لروسو، كلما كانت الولاية أكبر، كلما تضاءلت حرية أكبر لأن حق الشخص في التصويت له تأثير أقل في صياغة القوانين. في توسع الدولة، كلما زادت القوة التي يجب أن تمتلكها الحكومة لاحتواء الناس، كلما كان على السيادة احتواء الحكومة. الدولة

موجودة بمفردها بينما الحكومة موجودة فقط من خلال السيادة. يجب أن تكون الإرادة السائدة للأمير هي الإرادة العامة أو القانون فقط. بمجرد أن يستخدم الأمير القوة العامة لممارسة إرادته الخاصة، يتم حل الهيئة السياسية. لكي يكون للحكومة وجود تحتاج إلى إرادتها الخاصة التي تميل إلى الحفاظ عليها. يفترض هذا الوجود بالذات التجمعات وقوة التداول. يجب أن تكون هيئة الحكومة (الحكام) على استعداد دائم للتضحية بالحكومة للشعب وليس للشعب للحكومة. أما في الفصل الثاني فهو يدرس مبدأ تشكيل مختلف أشكال الحكم ويميز الأمير عن الحكومة. إن تقرير الحكومة هذا إلى القضاة أكبر من حيث عدد أعضائه. لذا كلما زاد عدد القضاة، كانت الحكومة أضعف. في شخصية القاضي، يميز روسو ثلاث وصايا: الإرادة المناسبة للفرد، الإرادة المشتركة للقضاة وإرادة الشعب. في التشريع المثالي، يجب أن تكون الإرادة الخاصة لاغية، وتكون الإرادة المشتركة تابعة للغاية والإرادة العامة (إرادة الشعب) هي المسيطرة دائمًا. حسب النظام الطبيعي، كل عضو في الحكومة هو نفسه أولاً، ثم قاضي، ثم مواطن. وهو ضد النظام الاجتماعي. آمل أن تكون الحكومة كلها في يد واحدة وأن تكون إرادة الجسم متحدة تماما مع الإرادة الخاصة. ويترتب على ذلك أن أكثر الحكومات نشاطاً هي حكومة واحدة. بل على العكس، إذا اتحدت الحكومة بالسلطة التشريعية وكان المواطن هو القضاة، فإن إرادة الهيئة تخلط مع الإرادة العامة وستكون الحكومة في الحد الأدنى من قوة نشاطها. بالنسبة لروسو، كلما زاد عدد الناس، زادت قوة القمع. ولكن كلما كانت الدولة أكبر، كلما كان يجب تشديد الحكومة، لدرجة أن عدد القادة ينخفض بسبب الزيادة في عدد الناس. في الفصل الثالث يقوم بتقسيم الحكومات ويحدد أنواعها المختلفة ويرى بأن السيادة يمكن أن تلتزم بإيداع الحكومة لجميع الناس حتى يكون هناك قضاة مواطنون أكثر من المواطنين العاديين، إنها الديمقراطية. يمكن للسيادة أن تضغط على الحكومة في أيدي قلة وهناك مواطنون عاديون أكثر من القضاة، هذه هي الأرستقراطية. يمكن للسيادة أن تركز الحكومة كلها في يد قاضي واحد، هذه هي الملكية. وهو يعتقد أن كل شكل من أشكال الحكم هو الأفضل في بعض الحالات والأسوأ في حالات أخرى. بالنسبة له، تعمل الديمقراطية بالنسبة للدول الصغيرة، والأرستقراطية للوسائل، والملكية للجميع. أما الفصل الرابع فقد خصصه للتطرق الى الديمقراطية. وفقا لروسو، لا يمكن للمرء أن يكون له دستور أفضل من دستور حيث تنضم السلطة التنفيذية إلى الهيئة التشريعية. لكن الأمير والسيادة هما نفس الشخص ويشكلان حكومة بدون حكومة. ليس من الجيد بالنسبة لأولئك الذين يضعون القوانين أن ينفذوها. ولا شيء أكثر خطورة من تأثير المصالح الخاصة في الشؤون العامة، وإساءة استخدام القوانين من قبل الحكومة أقل شرًا من فساد المشرع. يعتقد روسو أنه لن تكون هناك ديمقراطية حقيقية أبدًا لأنها تعارض النظام الطبيعي لأن يحكم العدد الكبير والصغار. عندما تنقسم وظائف الحكومة بين عدة محاكم، فإن المحاكم الأصغر تحصل عاجلاً أم آجلاً على أكبر سلطة بسبب سهولة التعامل مع القضايا. لكي تكون هناك ديمقراطية

صارمة، فإن الأمر يتطلب دولة صغيرة حيث يسهل على الناس تجميعها وحيث يعرف كل مواطن جميع الآخرين، وبساطة كبيرة في الأخلاق تمنع المناقشات الشائكة، والكثير من المساواة في صفوف وحظوظ خلاف ذلك لن يكون هناك مساواة في الحقوق والسلطة. وأخيرًا، القليل من الرفاهية وهو تأثير الثروة ويفسد الأغنياء بالامتلاك والفقراء بالطمع. للحفاظ على كل هذه الشروط الفضيلة يجب أن يكون مبدأ الديمقراطية. علاوة على ذلك، تخضع الديمقراطية للحروب الأهلية والاضطرابات لأنها تميل باستمرار إلى تغيير شكل الحكومة. يعتقد روسو أن مثل هذه الحكومة المثالية لا تستطيع غير مناسب للبشر. أثبت الفساد وحقيقة أن المسؤولين المنتخبين فوق القانون في كثير من الأحيان أنه على حق. غير أن الفصل الخامس تضمن تحليلا للأرستقراطية. بالنسبة لروسو، هناك ثلاثة أنواع من الأرستقراطية: طبيعية، اختيارية، وراثية. الأول مناسب فقط للشعوب البسيطة، والثاني هو الأفضل والثالث هو الأسوأ. تتمتع الأرستقراطية الاختيارية بميزة اختيار أعضائها. هذا هو النظام الأفضل والأكثر طبيعية حكم الأكثر حكمة عندما نكون متأكدين من أنهم هناك سيحكم لمصلحته وليس لمصلحتهم. مطالب الأرستقراطية أقل فضائل من حكومة الشعب لكنها تطلب الاعتدال في الأغنياء والرضا لدى الفقراء لأن المساواة الصارمة في غير محلها. يعتقد روسو ذلك ينبغي أن يعهد بإدارة الشؤون العامة إلى أولئك الذين يمكن أن تعطيه كل وقتهم أفضل ما يمكن تفسيره مثل أولئك الذين بثرواتهم لا يحتاجون حتى للعمل إذا دافع عن نفسه بإعلان أن هناك ما يستحق الناس أسباب التفضيل أكثر أهمية من الثروة. مع الأرستقراطية، كل شيء يستجيب للدافع نفسه ولكن لا يوجد الحكومة حيث تمتلك الإرادة الإمبراطورية أكثر وتهيمن بسهولة أكبر والهدف ليس السعادة العامة. المصلحة الشخصية للملوك هي أن الناس هم ضعفاء، بائسين، ولا يمكن أن يقاومهم، هذا ما أظهر مكيافيلي في "الأمير" مما جعل روسو يقول إن مكيافيلي ، بالتظاهر بإعطاء دروس للملوك ، أعطى دروسًا للشعب وأن "الأمير" هو كتاب الجمهوريين. في الملكية، الحكومة في يد واحدة وهناك مسافة كبيرة جدا بين الأمير والشعب والدولة تفتقر إلى الاتصال. من الصعب جداً أن يحكم رجل واحد دولة عظيمة. يعتقد روسو أنه في النظام الملكي، يصل الصوت العام إلى القليل من المتطفلين الذين يظهرون للجمهور عدم اكتراثهم. لكي تكون الدولة الملكية محكومة بشكل جيد، يجب أن تقاس عظمتها مقابل كليات الشخص الذي يحكم لأنه من الأسهل على الغزو من أن يحكم. أصبحت الملكيات وراثية لتجنب أي نزاعات عند وفاة الملوك. لقد فضلنا المخاطرة بأن نكون كقائد للأطفال، وحوش، الحمقى من الاضطرار إلى الجدل حول خيارات الملوك. كل شيء يتفق للحرمان من العدالة وسبب رفع الرجل لقيادة آخر. يجب تعليم الأمراء الشباب فن الطاعة أكثر من أن نحكم لأنه، وفقا لروسو، نحصل على الطاعة أفضل من قبل الطاعة ضابط قيادي. الممالك غير ثابتة لأنها تنظم خططها وفقًا لشخصية الملك. إذا كان التعليم الملكي يفسد أولئك الذين يحصلون عليه، فمن ثم خداع أنفسنا لخلط بين الحكومة الملكية بحكومة

الملك الصالح. يعتقد روسو أنه عندما تكون الحكومة فضفاضة للغاية، يمكن للمرء أن ينشئ محاكم لتركيزها كما تمارس في الديمقراطيات. وبالتالي فإن الحكومة منقسمة لتقويتها. لذلك يبدو أن روسو يتفق مع مونتسكيو فيما يتعلق بفصل السلطات الذي يتعارض مع ما قاله أعلاه حول تفضيله للأرستقراطية المنتخبة. بطبيعة الحال انتبه روسو في الفصل الثامن الى أن جميع أشكال الحكم ليست فريدة لكل الدول. مرة أخرى، انضم روسو إلى مونتيسكيو الذي أكد، بروح القوانين، أن الحرية ليست ثمرة لجميع المناخات وبالتالي فهي ليست في متناول جميع الشعوب. لا يمكن للأحوال المدنية. يعيش فقط طالما أن عمل البشر يتجاوز احتياجاتهم. يعتمد هذا الفائض على المناخ وخصوبة الأرض وعمل الأرض. بالإضافة إلى ذلك، كلما ابتعدت المساهمات العامة عن مصادرها، كلما كانت أغلى. ويترتب على ذلك أنه كلما زادت مسافة الشعب إلى الحكومة، زادت تكلفة الجزية. في الديموقراطية، يكون الناس أقل عبئًا، في الأرستقراطيين أكثر، في الملكية يكون لها الوزن الأكبر. الملكية مناسبة فقط للدول الغنية، والأرستقراطية للوسط والديمقراطية للفقراء. لذا في الدول الحرة يتم كل شيء من أجل الصالح العام، في الملكيات تصبح الحكومة أكثر ثراءً من خلال إضعافها. الاستبداد مناسب للدول الساخنة والهمجية للدول الباردة والسياسة الجيدة للمناطق المتوسطة. في البلدان الحارة، يعيش الناس على القليل. تختلف الملابس أيضًا. في البلدان الساخنة، نرتدي ملابس التبرج وفي أماكن أخرى، تكون الملابس أفضل وأبسط، وينطبق الشيء نفسه على المباني. بالنسبة لروسو، الدول الحارة بحاجة إلى سكان أقل من البلدان الباردة وعندما تحتل مساحة كبيرة، تصبح الثورات صعبة لأننا لا نستطيع التشاور بسرعة وسرية. ميزة الحكومة الاستبدادية هي لذلك للعمل على مسافات بعيدة. اللافت للنظر أن الفصل التاسع تشكل من إشارة الى دلائل الحكم الصالح أين اعتقد روسو أنه يمكننا معرفة ما إذا كان الناس محكومين جيدًا أو سيئًا بالعلامات التي يعطيها. ويثني الأشخاص على الهدوء العام والمواطنين على حرية الأفراد. يفضل المرء أمن الممتلكات والآخر للناس. بالنسبة لروسو، نهاية الارتباط السياسي هي الحفاظ على أعضائها وازدهارهم. وبالتالي فإن الحكومة التي يتكاثر فيها الشعب بشكل طبيعي هي الأفضل. الشخص الذي يقل فيه الناس ويذبل هو الأسوأ. لكن في الفصل العاشر تحدث روسو عن سوء استغلال الحكومة وميلها إلى الانحطاط. وبرر ذلك بأن الحكومة تعمل باستمرار ضد السيادة التي تغير الدستور. عندما يضطهد الأمير الحكومة (الملك عند الناس) يخرق المعاهدة الاجتماعية. تتدهور الحكومة عندما يشد أو يذوب. وهي تشد عندما تنتقل من العدد الكبير إلى الصغير: من الديمقراطية إلى الأرستقراطية ومن الأرستقراطية إلى الملوك. يتم حل الدولة عندما لا يعود الأمير يديرها وفقًا للقوانين ويغتصب السلطة السيادية أو عندما يغتصب أعضاء الحكومة السلطة بشكل منفصل، عندئذ يكون لدينا العديد من الأمراء مثل القضاة. عندما تذوب الدولة، فإن إساءة استخدام الحكومة تسمى الفوضى. تتحول الديمقراطية إلى أوليغارشية ، والأرستقراطية إلى الأوليغارشية ، والملوك إلى طغاة.

بالنسبة لروسو، فإن الطاغية هو مغتصب للسلطة بينما المستبد هو الذي يضع نفسه فوق القانون. وبالتالي، إذا اتبعنا منطق روسو، يمكن اعتبار العديد من قادة الجمهورية الخامسة مستبدين، مما يعطي سببًا للتفكير.

في الفصل الحادي عشر يحلل روسو موت الجسد السياسي، حينما يبدأ مثل جسد الإنسان بالموت منذ لحظة ولادته ويحمل في داخله أسباب تدميره. بهذا يشبه دستور الإنسان عمل الطبيعة، ويتحول عمل الدولة الى عمل فني. من هذا المنطلق يظل الأمر متروك للبشر لإطالة عمر الدولة. ويكمن مبدأ الحياة السياسية في السلطة السيادية، اما السلطة التشريعية فهي قلب الدولة والسلطة التنفيذية. إن الدماغ هو الذي يعطي الحركة لجميع الأجزاء. يمكن للدماغ أن يصاب بالشلل، لكن القلب لا يستطيع أن يتحمل الأمر. لا توجد الدولة بالقوانين بل بالسلطة التشريعية. نحن نحترم القوانين القديمة لأنها، بعيدًا عن الضعف، تكتسب باستمرار قوة جديدة في أي دولة جيدة التكوين. على هذا الأساس حيث تضعف القوانين مع تقدم العمر، لا توجد سلطة تشريعية. في الفصل الثاني عشر يطرح روسو السؤال التالي: كيف تحافظ السلطة السيادية على نفسها؟

الجواب يتمثل في أن السيادة التي ليس لها قوة سوى السلطة التشريعية تعمل فقط من خلال القوانين التي تنبثق من الإرادة العامة. لذا لا يمكن للسيادة أن تتصرف إلا عندما يجتمع الناس. أما في الفصل الثالث عشر يشير روسو الى أنه لا يكفي أن يكون المجتمعون قد أصلحوا الدستور للدولة من خلال إقرار مجموعة من القوانين، هذا لا يكفي سواء أقام حكومة دائمة أو قدم مرة واحدة للجميع في انتخاب القضاة. يجب أن يكون هناك التجمعات الثابتة حيث سيتم استدعاء الشعب بشكل قانوني بموجب القانون. لكن أي تجمع للناس لم يعقده القضاة غير شرعي، وأي شيء يحدث هناك يجب أن يعتبر لاغياً وباطلاً. إن السلطة السيادية بسيطة ولا يمكن تقسيمها دون تدميرها. هل أن روسو هو مع مركزية سلطة الدولة؟ لا، الأمر ليس بهذه البساطة لأنه يعتقد أنه لا ينبغي أن يعاني المرء من رأس المال، وأنه من الأفضل أن تجلس الحكومة بالتناوب في كل مدينة، وهو ما لم يحدث قط في أي ديمقراطية حالية. لكي تكون الدولة قوية، من الضروري أيضًا أن تملأ الأراضي، لتوسيع نفس الحقوق هناك في جميع المجالات. في حين أن الفصل الرابع عشر في اللحظة التي يجتمع فيها الشعب بشكل شرعي كهيئة ذات سيادة، تتوقف جميع السلطات القضائية للحكومة، وتعلق السلطة التنفيذية، ويكون شخص آخر مواطن مقدسًا مثل رئيس القضاة، لأنه حيث يوجد الممثل، لم يعد هناك من يمثل. في هذه الجملة، يُنسب الفضل إلى روسو في قيام الديمقراطية التشاركية ضد الديمقراطية التمثيلية. لكن روسو قال، مع ذلك، إن الشعب لا يتمتع بالسيادة إلا عندما يستدعيه القضاة. بالنسبة لروسو، إنها مسألة فترات تعليق فقط حيث يجب على الأمير أن يعترف بتجمعات الشعب على أنها أعلى. وبالتالي، فإن هذه الديمقراطية التشاركية ليست معتادة بالنسبة لروسو، لذلك من المهم وضع تحيز الفيلسوف في هذه القضية في منظورها

الصحيح. بعد ذلك يحلل روسو في الفصل الخامس عشر مسألة النواب أو الممثلين حيث يعتقد أن المواطنين يفضلون استخدام محفظتهم أكثر من شخصهم. إنهم يفضلون أن يدفعوا للجنود والبقاء في المنزل أو تعيين أعضاء البرلمان والبقاء في المنزل. بالنسبة لروسو، فإن المواطنين الكسالى هم الذين يدفعوا إلى الدفع بدلاً من الخدمة. ولكن بالنسبة له كلمة "تمويل" هي كلمة عبد. في دولة حرة حقا، يفعل المواطنون كل شيء بأذرعهم ولا شيء بالمال. يعتقد أن الأعمال المنزلية أقل تعارضًا مع الحرية من الضرائب. كلما كانت الدولة أفضل، كانت الشؤون العامة أفضل تفوق الخاصة في أذهان المواطنين. لكن روسو، دون معرفة ذلك، قدم أفكارًا لأنصار الشمولية في الإيمان بأن الحياة العامة يجب أن تسود على الفردية لأن هكذا عمل الاتحاد السوفيتي. بالنسبة لروسو، في مدينة مُدارة جيدًا، يسافر الجميع إلى التجمعات: في ظل حكومة سيئة، لا أحد يحب اتخاذ خطوة للوصول إلى هناك لأنه لا أحد يهتم بما يتم هناك. ووفقًا لروسو، فإن إنشاء النواب أو النواب يأتي من تليين حب الوطن، ونشاط المصلحة الخاصة وإساءة استخدام الحكومة. بالنسبة لروسو، لا يمكن إذن تمثيل السيادة بسبب أنه لا يمكن أن ينفر. ويتكون بشكل أساسي في الإرادة العامة وهذا لا يمثل نفسه. نواب من الناس ليسوا ولا يمكن أن يكونوا ممثلين لها، إنهم ليسوا كذلك كمفوضين لها. كل القانون الذي لا يملكه الناس أنفسهم صدقت باطلة. بالنسبة لروسو، يمكننا أن نعتقد أن أي قانون ينبغي الذهاب من خلال استفتاء. على سبيل المثال، عندما يعتقد الناس أنهم أحرار، إنه مخطئ لأنه فقط أثناء انتخاب أعضاء البرلمان. حالما يتم انتخابهم يصبح الناس عبيدا. روسو لذلك يبدو أنها تعارض الديمقراطية بشكل جذري تمثيلي لأنه سيجعل الناس عبيدا بين الانتخابات ولكن هذا لا يعني أنه من أجل الاستدعاء مكانة الشعب في المشاركة في السلطة. بالنسبة له القانون كونها مجرد إعلان عن الإرادة العامة، فمن الواضح أن في السلطة التشريعية لا يمكن تمثيل الشعب. ومع ذلك، هناك تحذير من رفض روسو لكل شيء ممثل لأنه إذا كان ضد التمثيل التشريعي فهو يؤكد أنه يمكن بل ويجب تمثيل الشعب في السلطة التنفيذية التي ليست سوى القوة المطبقة على القانون. سيكون روسو لذلك الآن لصالح انتخاب رئيس الجمهورية ولكن ليس في انتخاب النواب والشيوخ. على اثر ذلك يرى روسو في الفصل السادس عشر أن مؤسسة الحكومة ليست عقدا. اذ تعمل السلطة التنفيذية فقط من خلال أعمال محددة ليست من جوهر السلطة التشريعية. عندما يعطي الملك الأمير الحق في تشكيل الحكومة، أعطاه في نفس الوقت هذا الحق الأساسي للحفاظ على الجسم السياسي على قيد الحياة: الاعتراف بأن جميع المواطنين متساوون في العقد الاجتماعي. لا يمكن تغيير السلطة العليا أكثر مما يمكن إعطاؤه متفوق. إن عمل تشكيل الحكومة ليس عقدًا بين الشعب والقادة الذي يعطونه لأنهم سيكون فعلًا معينًا وليس قانونًا وبالتالي سيكون غير شرعي. بالنسبة لروسو، هناك عقد واحد فقط في الولاية، وهو عقد الجمعية الذي يستبعد أي عقد آخر. بعد ذلك يبحث في الفصل السابع عشر في عملية تأسيس الحكومة ويرى أن مؤسسة الحكومة هي قانون

يتكون من قانونين آخرين، إنشاء القانون وتنفيذ القانون. يأتي صنع القانون عندما يقرر الملك أنه ستكون هناك هيئة حكومية. يتكون تنفيذ القانون من قيام الشعب بتعيين القادة المسؤولين عن الحكومة القائمة. في وقت إنشاء الحكومة، أصبح الشعب الذي كان ملكًا فقط أميرًا بشكل استثنائي. لكن في الفصل الثامن عشر يطرح وسائل منع اغتصاب الحكومة. إن القانون الذي يؤسس الحكومة هو قانون وأن الوديعين للسلطة التنفيذية ليسوا سادة الشعب بل هم الضباط الذين يمكنهم تأسيسهم وإزالتهم متى أرادوا. تم تصميم المجالس الشعبية الدورية لمنع أي منها اغتصاب الحكومة خاصة عندما لا يحتاجون الى استدعاء رسمي لأن الأمير لا يمكن منعهم بدون يعلن عدو الدولة. يجب أن يكون افتتاح هذه التجمعات دائمًا يتم تقديمه باقتراحين: 1) "يسر السيادة أن تحتفظ بالشكل الحالي للحكومة"، 2) "متعة الشعب في ترك الإدارة لأولئك المسؤولين عنها حاليًا". أما في الكتاب الرابع فيثير روسو في الفصل الأول: أن الإرادة العامة غير قابلة للتدمير طالما أن العديد من البشر المتحدون يعتبرون أنفسهم كجسد واحد، فإن لديهم إرادة واحدة فقط تتعلق بالحفظ المشترك والرفاهية العامة. لذا فإن كل ينابيع الدولة بسيطة. السلام، الاتحاد، المساواة عدو الخفايا السياسية. أن الدولة التي تحكم بهذه الطريقة تحتاج إلى عدد قليل جدًا من القوانين. ولكن عندما العقدة يبدأ الاجتماعية في الانحلال والدولة لتحرير نفسها عندما تبدأ المصالح الخاصة في الشعور بها، المصلحة المشتركة يتدهور ويجد المعارضين والإرادة العامة لم تعد إرادة الجميع. لكن الإرادة العامة ثابتة دائمًا، غير قابل للتغيير ونقي لأن كل واحد يفصل مصلحته عن المصلحة المشتركة، يرى أنه لا يستطيع فصله بالكامل. في الفصل الثاني يتناول قضية الأصوات في المجالس، كلما اقتربت الآراء من الإجماع، كلما كانت الإرادة العامة هي المهيمنة، في حين أن المناقشات الطويلة، الخلافات، الاضطرابات، تعلن صعود المصالح الخاصة وانحدار الدولة. في الأصوات، يجب أن نستقر كيفية عد الأصوات ومقارنة الآراء، اعتمادا على ما إذا كانت الإرادة العامة أكثر سهولة أو أقل معرفة والدولة أكثر أو أقل انخفاضا. الميثاق الاجتماعي هو القانون الوحيد الذي يتطلب موافقة بالإجماع لأن الجمعية المدنية هي فعل العالم أكثر طوعية. إذا كان هناك خصوم هناك، معارضتهم لا يبطل العقد ولكن يصبح الخصوم غرباء بين المواطنين. لروسو، في الأصوات، صوت أكثر عدد كبير يلزم جميع الآخرين دائما وهو استمرار منطق العقد الاجتماعي. لذلك يوافق المواطن على جميع القوانين، حتى تلك التي تم تمريرها على الرغم من نفسها. عندما نقترح قانون في مجلس الشعب يُسأل عما إذا كان يتوافق مع الإرادة العامة التي هي إرادته أم لا. ومع ذلك، فإن خصم القانون الذي تم تمريره لا يزال حرا، لأن الإرادة العامة لجميع أعضاء الدولة هي الإرادة العامة ومن خلالها يكون المواطنون مجانا. وكلما كانت المداولات أكثر أهمية وجدية، كلما زاد الرأي الذي يفوز يقترب الإجماع. بالإضافة إلى الحالة يتطلب السرعة، يجب علينا تضييق الاختلاف المنصوص عليه تقسيم الرأي، يكفي فائض صوت واحد. بعد ذلك يحلل في الفصل الثالث عملية الانتخابات.

فيما يتعلق بانتخاب الأمير والقضاة، هناك طريقتان للمضي قدما: الاختيار والمصير. بالنسبة لمونتسكيو، فإن الاقتراع بالقرعة هو من طبيعة الديمقراطية لأنها طريقة انتخاب لا تؤثر على أي شخص، فهي تترك لكل مواطن أملًا معقولًا في خدمة البلاد. لكن روسو يعتقد أن هذه ليست الأسباب. إن انتخاب الزعماء هو من وظائف الحكومة وليس من السيادة. في أي ديمقراطية حقيقية، فإن القضاء ليس ميزة بل عبء مرهق (كما كان الحال في ديمقراطية اليونان القديمة) التي لا يمكن فرضها على فرد واحد أكثر من الآخر. يمكن للقانون وحده أن يفرض هذا العبء على من سيختار بالقرعة. لن يكون للانتخابات بالقرعة سوى بعض العوائق في الديمقراطية الحقيقية. الخيار مناسب للأماكن التي تتطلب مواهب معينة مثل الوظائف العسكرية. المصير يناسب تلك الأماكن التي تكفي فيها الفطرة السليمة والعدالة والنزاهة: مكاتب القضاء. لكنه في الفصل الرابع يتناول تاريخ الكوميديا الرومانية وفي الفصل الخامس يقوم بتحليل مؤسسة المحكمة ويرى روسو أن المحكمة هي أمينة القوانين والسلطة التشريعية. التي تخدمها في بعض الأحيان لحماية الملك ضد الحكومة. لا يجب أن يكون للمحكم أي جزء من السلطة التشريعية أو التنفيذية، لأنه لا يستطيع أن يفعل أي شيء يمكنه أن يمنع كل شيء. يتحول إلى استبداد عندما يغتصب السلطة التنفيذية التي لا يكون إلا الوسيط ويريد الاستغناء عنها القوانين التي عليه أن يحميها فقط. ويضعف المحكمون مثل الحكومة بتكاثر أعضائها. أفضل طريقة لمنع اغتصاب المحكمة هي عدم جعل هذه الهيئة دائمة وحذفها على فترات. بيد أن روسو في الفصل السادس يعود الى دراسة ظاهرة الديكتاتورية. إن عدم مرونة القوانين، الذي يمنعها من الانحناء للأحداث، يمكن أن يجعلها في بعض الأحيان خبيثة، وتسببها في فقدان الدولة في أزمتها. لذلك يجب ألا نريد تعزيز المؤسسات السياسات حتى تتم إزالة السلطة لتعليق تأثيرها. لكننا لا لا يجب أبدا إيقاف قوة القوانين إلا عندما يتعلق الأمر بخلاص الوطن. في هذه الحالات النادرة، عهد إلينا بتهمة السلامة العامة للشخص الذي يظهر نفسه الأكثر جدارة. يمكننا أن نركز الحكومة في واحد أو اثنين من أعضائها، وهذا لا يؤثر سيادة القانون ولكن فقط شكل إدارتها. نعم الخطر هو أن القوانين تشكل عقبة لضمان ذلك، ثم نعين قائدا أعلى يعلق السلطة لفترة ذو سيادة. الإرادة العامة هي أن الدولة لا تهلك. لكن تعليق السلطة التشريعية لا يلغيها لئلا يمكن للقاضي الذي يهيمن عليها أن يضع قوانين جديدة. في روما، أعين القناصل ديكتاتورًا، والذي حدث غالبًا في الأيام الأولى للجمهورية لأن الدولة لم تكن قوية بعد. بالنسبة لروسو، ومع ذلك تُمنح هذه اللجنة المهمة، فمن المهم تحديد مدة الديكتاتورية إلى فترة قصيرة جدًا إن لم تكن قد تجاوزت الحاجة الملحة للديكتاتورية الاستبداد أو العقيمة. في روما، كان الدكتاتوريون لمدة ستة أشهر فقط. أما الفصل السابع فقد تضمن دراسة عن الرقابة حيث يتم إعلان الحكم العام عن طريق الرقابة. الرأي العام هو نوع القانون الذي يكون رقيبته الوزير ينطبق فقط على الحالات الخاصة. من بين جميع شعوب العالم، ليست الطبيعة بل الرأي هو الذي يقرر اختيار ملذاتهم. تولد آراء الناس من

تشريعاتها. تستخدم الرقابة للحفاظ على الأخلاق وليس لاستعادتها. وبما أن الرأي العام ليس تحت الإكراه، فلا حاجة إلى بقايا منه في المحكمة المنشأة لتمثيله. في الفصل الثامن يطرح روسو مسألة الدين المدني، في البداية، لم يكن لدى الرجال ملوك غير الآلهة، ولا أي حكومة غير الثيوقراطية. كان هناك العديد من الآلهة كما كان هناك شعوب. وهكذا من الانقسامات الوطنية نتج عن الشرك والتعصب اللاهوتي. تم إرفاق كل دين بشكل فريد لقوانين الدولة التي نصت عليه. لم يكن هناك شيء آخر طريقة تحويل الناس بدلاً من استعبادهم. يعتقد روسو أنه مع المسيحية، تم فصل النظام اللاهوتي عن النظام وتوقف الدولة عن ذلك. بالنسبة له، أصبحت المملكة المسيحية المسماة بالعالم الآخر تحت زعيم مرئي أكثراستبداد. أينما صنع الإكليروس جسدًا، فهو سيد ومشرع من جانبه. لذلك هناك نوعان السلطات واثنين من السيادة. تجرأ هوبز على اقتراح إعادة توحيد رأسي النسر وإعادة كل شيء إلى الوحدة السياسية ولكن كان عليه نرى أن الروح المسيحية المسيطرة كانت تتعارض مع نظامه. بالنسبة لروسو، يمكن تقسيم الدين إلى نوعين: دين الإنسان ودين المواطن. الأول بدون هيكل وبدون طقوس، يقتصر على عبادة الله الداخلية والواجبات الأبدية للأخلاق هو الدين البسيط، الإنجيل، الحق الإلهي، طبيعي صفة. والثاني المسجل في بلد واحد يعطيه إلهه ورعاته. لها عقائدها، شعائرها، عبادتها الخارجية المنصوص عليها في القوانين. باستثناء الدولة الوحيدة التي تتبع كل شيء لها إنها غير مخلصة، غريبة، بربرية. هكذا كانت أديان أول الشعوب التي يمكن تسميتها الحق الإلهي المدني. هناك النوع الثالث من الدين الذي يعطي الرجال تشريعين، شيخان ووطنان ويمنعانهما من أن يكونا معادين والمواطنين. هذه هي المسيحية الرومانية. إنه دين الكاهن مع حق مختلط. كان روسو سلفًا عندما قال عن الأديان: "إن كل المؤسسات التي تضع الإنسان في تناقض مع نفسه لا تساوي شيئًا". بواسطة هذا الدين، يعترف البشر جميعًا بأنهم إخوة ومجتمع التي توحدهم لا تذوب. لكن هذا الدين يفصل بين مواطني الدولة التي تتعارض مع الروح الاجتماعية. شركة لم يعد المسيحيون الحقيقيون مجتمعًا من الرجال. وطن المسيحي ليس من هذا العالم، فهو يخشى أن يكون فخوراً به مجد بلاده وإذا ذبلت الدولة فإنها تبارك يد الله الذي يسكن على شعبه. لكي يكون المجتمع مسالمًا، يجب أن يكون جميع المواطنين مسيحيين صالحين. إذا هو هناك طموح واحد فقط، سيكلف المرء مواطنين لأن الصدقة المسيحية لا تسمح للناس بسهولة بالتفكير بشكل سيء في جيرانهم. لطرد المحتل، يجب على المرء أن يسفك الدم الذي لا يتفق مع رقة المسيحي. وعد السماء يجعلهم رواقي. بالنسبة لجمهورية روسو والمسيحية كلمتان متعارضتان. تدعو المسيحية فقط إلى الاستعباد والتبعية التي هي مواتية للاستبداد. يصنع المسيحيون الحقيقيون عبيداً. فيما يتعلق بالقانون والميثاق الاجتماعي، من المهم للدولة أن يكون لكل مواطن دين يجعله يحب واجباته، لكن عقائد هذا الدين لا تهم الدولة ولا أعضائها إلا إذا كانوا تتعلق بواجبات المواطنين. يجب أن تكون عقائد الدين المدني بسيطة. وجود الأقوياء، والصالحين، والذكاء، والمتنبئين

بالمقدسات، والحياة القادمة، وسعادة الصالحين، وعقاب الأشرار، وقدسية العقد الاجتماعي، والقوانين: هذه هي العقائد الوضعية، وعدم التسامح هو عقيدة سلبية. في نهاية المطاف يضع روسو في الفصل التاسع خاتمة لكتاب العقد الاجتماعي بعد أن قام بإرساء المبادئ الحقيقية للقانون السياسي ومحاولة تأسيس الدولة على أساسها، ستظل مدعومة بعلاقاتها الخارجية (حق الأمم والتجارة والحق العام).

غني عن البيان أن راهنية الكتاب تكمن في تأكيده على ضرورة التخلص من الاستعباد والتبعية والمطالبة بالحرية والاستقلالية والتعويل على التعاقد الاجتماعي في عملية بناء الأنظمة السياسية والمؤسسات الدستورية والاحتكام الى سلطة القانون والحكمة العقلية بدل اعتماد لغة العنف والقوة الفيزيائية. فما المقصود بمفهوم السيادة؟ وكيف ترتبط بالإرادة العامة؟ وماهو دور المشرع السياسي في وضع القوانين الجيدة وفي التخلص من التسلط التيولوجي وبناء الدولة المدنية الديمقراطية؟

وفقًا لروسو، لا يمكن تعريف العدالة على أنها "حق الأقوى". إذا كانت العدالة على هذا النحو، فسيظل أقوى الناس دائمًا هم الأكثر عدلاً. تتكون العدالة في روسو من انسجام الأعمال الفردية مع السلطة المدنية. لكن لا يُجبر الأفراد على التصرف إلا إذا كانت السلطة شرعية. من أجل حماية أنفسهم وممتلكاتهم، يوافق الناس على علاقة تعاقدية يوافق بموجبها الأفراد على قبول مختلف الوظائف والالتزامات مقابل الفوائد التي يوفرها التعاون الاجتماعي. يمكن أن يكون لكل فرد وصية خاصة مختلفة عن الإرادة العامة، ولكن في إطار العقد، قد تضطر الإرادة الخاصة إلى الخضوع للإرادة العامة. تختلف الإرادة العامة عن إرادة جميع الأفراد، فهي ليست مجموع كل المصالح الخاصة. لا يمكن أن تكون الإرادة العامة في الواقع مجموع إرادات الأفراد بقدر ما يتعارض هدفهم، فالأولى تكون مستوحاة من الصالح العام، والسيادة هي الإرادة العامة. يتجسد هذا السيادة في الجسم السياسي. السيادة، حسب روسو، غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة، وبهذا المعنى فإن الجمهورية التي تقسم سيادتها لم تعد جمهورية ولم تعد تمثل المصلحة العامة. من أجل محاربة مجموعات الأفراد الذين يريدون احتكار الإرادة العامة وتحويلها لمصلحتهم، تخيل روسو إنشاء مؤسسة موجهة فقط نحو الصالح العام: إنه المشرع. يستخدم روسو مصطلح "جمهورية" للإشارة إلى أي مجتمع يحكمه القانون أو تحكمه الإرادة. جنرال قومه. الحق المدني هو فعل من أعمال الإرادة العامة، وفقًا لروسو، ويجب أن يطيع الجميع الإرادة العامة. وبالتالي، فإن طاعة القانون المدني مطلوبة لجميع الأفراد بموجب شروط العقد الاجتماعي. ومع ذلك، فإن مؤسسة الحكومة ليست عقدًا، ولكنها عمل من أعمال الإرادة العامة، ونتيجة للعقد الاجتماعي، يتم تحديد القوانين المدنية بأغلبية أصوات القضاة المنتخبين لتمثيل الشعب. يجب على الأقلية التي تعارض إرادة الأغلبية أن تقبل جميع أعمال الإرادة العامة، ولا يمكنها رفض الخضوع للإرادة العامة، دون

انتهاك شروط العقد. وينطوي العقد الاجتماعي على الاستسلام التام وغير مشروط من قبل كل فرد بحقوقه الطبيعية من أجل الحصول على الحقوق المرتبطة بالمواطنة. ليس من الضروري للسلطة السيادية أن تضمن الحرية المدنية والحقوق القانونية لرعاياها، لأن مصالحها مطابقة لمصالح الشعب. إذا رفض شخص ما الامتثال للإرادة العامة، فيمكن حينئذٍ إجبار المواطن على الامتثال من قبل الجسم السياسي: هذا هو معنى المقطع الشهير الذي يؤكد روسو فيه أنه يمكن "إجبار المواطن على التحرر".

على الرغم من كل شيء، كان روسو مدركًا أن كمال النظام الديمقراطي ينبع من مثال سياسي، دون أن يجعله رمزًا للمكافأة السياسية: "إذا كان هناك شعب من الآلهة، فإنه سيحكم نفسه ديمقراطيًا. إن حكومة مثالية إلى هذا الحد ليست مناسبة للبشر لم تكن هناك ديمقراطية حقيقية ولن توجد أبدًا. "من المؤكد أن العقد الاجتماعي هو العمل الأكثر تأثيرًا في الفلسفة السياسية للأنوار الغربية في نسختها الفرنسية.

تتعامل فلسفة روسو الاجتماعية مع العقد كعلاج للشر الاجتماعي، كيف نعالج الشر؟

- المشكلة مطروحة بهذه المصطلحات الواضحة: إنها مسألة إيجاد شكل من أشكال المجتمع يمكن للإنسان أن يتعرف فيه على نفسه، ويطيع القانون، وفي نفس الوقت يكون حراً.

- سيكون منظور روسو، في هذا المسعى، معياريًا. بالتالي، فإن أساس القانون السياسي هو الذي يشكل أساس موضوع الدراسة. وهكذا، يحدد العقد الاجتماعي الميثاق الذي يؤسس لسيادة القانون السياسي، لما هو شرعي.

- لا يتعلق الأمر بما حدث بالفعل، ولكن يتعلق بما يجب أن يكون. وهذا يعني، ميثاق يتنازل المواطنون في نهايته عن جميع حقوقهم الطبيعية لصالح الحاكم، أعلى هيئة للسلطة، وهي هيئة سياسية تعتبر فاعلة.

من هذا المنظور، دعونا نسمي المواطنين، جميع الأشخاص المشاركين في السلطة السيادية والرعايا، نفس الأفراد الخاضعين لقوانين الدولة. ان مفهوم السيادة، كما نرى، مركزي: اذ يعين ممارسة الإرادة العامة، إرادة الجسم الاجتماعي المتحدة من أجل المصلحة المشتركة. هناك إذن صلة وثيقة بين مفهوم السيادة ومفهوم الإرادة العامة: يجب على الحاكم المطلق، هذه السلطة العليا، أن يتصرف، ليس وفقًا لسعادته، ولكن وفقًا لرغبات الإرادة العامة، حيث أعضاء الجسم الاجتماعي. أخيرًا، لا يمكن نقل الإرادة العامة: وهكذا يلغي روسو النظام التمثيلي، حيث لا يمكن تفويض ممارسة الإرادة العامة. ان قانون المدينة ينبع مباشرة من هذه الإرادة العامة. من هذا المنظور يمكن تحقيق الحرية السياسية، القانون هو أداة الحرية وجهازها.

- القانون، وهو تعبير إلزامي وشامل عن الإرادة العامة، يسمح بالاستقلالية: في الواقع، يخضع البشر لما ينبع منهم في شكل قانون. إنهم مدينون لها بالحرية والعدالة. بموجب القانون، فإنهم يهربون من اعتباط الميول. ويجب أن نميز قانون المرسوم البسيط، فعل السلطة التنفيذية. وهكذا، بفضل العقد الحقيقي، سينتهي الأمر بالصالح والحق.

الكتاب الأول

أريد أن أبحث في النظام المدني عما إذا كان يمكن أن يكون هناك حكم إداري، وإدارة شرعية وواثقة، تأخذ الرجال كما هم، والقوانين كما يمكن أن تكون. سأحاول دائمًا أن أجمع في هذا البحث بين ما يسمح به القانون وما تنص عليه المصلحة، حتى لا يتم تقسيم العدالة والمنفعة.

أدخل المبحث دون إثبات أهمية موضوعي. سأسأل إذا كنت أميرًا أم مشرّعًا أكتب في السياسة؟ أجيب بالنفي، ولهذا أكتب عن السياسة. لو كنت أميرًا أو مشرّعًا، فلن أضيع وقتي في قول ما أفعل؛ سأفعل، أو سأصمت.

مواطن مولود في دولة حرة، وعضو في السيادة، ومهما كان تأثير صوتي ضعيفًا في الشؤون العامة، فإن الحق في التصويت هناك يكفي لفرض واجبي على تثقيف نفسي. سعيد، كلما كنت أتأمل في الحكومة، لأجد دائمًا في بحثي أسبابًا جديدة لحب حكومة بلدي!

الفصل الأول

موضوع هذا الكتاب الأول

وُلد الإنسان حراً، وفي كل مكان تراه في قيود. مثل هذا يعتقده سيد الآخرين، الذي لا يتوقف عن كونه عبداً أكثر منهم. كيف حدث هذا التغيير؟ لا أعرف. ما الذي يمكن أن يجعله مشروعا؟ أعتقد أنه يمكنني حل هذه المسألة.

إذا كنت قد فكرت في القوة فقط، والتأثير الناتج عنها، فسأقول: طالما أن الشعب مجبرا على الانصياع والطاعة، فإنه يعمل بشكل جيد؛ حالما يمكنه أن ينفض النير وهو يرتجف، فإنه أفضل من ذلك؛ لأنه يسترد حريته بنفس الحق الذي سلبه منه، فإما أن له ما يبرره في استعادته، أو أنه لا يبرر حرمانه منه. لكن النظام الاجتماعي حق مقدس، وهو بمثابة الأساس لكل الحقوق الأخرى. لكن هذا الحق لا يأتي من الطبيعة. لذلك فهو يقوم على الاتفاقيات. السؤال هو ما هي هذه الاتفاقيات. قبل أن أصل إلى هناك، أحتاج إلى تحديد ما قلته للتو.

الفصل الثاني

المجتمعات المبكرة

أقدم المجتمعات الطبيعية الوحيدة هي الأسرة. ومع ذلك، يظل الأطفال مرتبطين بالأب فقط ما داموا بحاجة إليه ليحتفظوا بأنفسهم. بمجرد أن تتوقف هذه الحاجة، تذوب الرابطة الطبيعية. الأطفال، معفون من الطاعة التي يستحقونها للأب، الأب المعفى من الرعاية التي يدين بها للأطفال، يعودون على قدم المساواة إلى الاستقلال. إذا استمروا في البقاء متحدين، لم يعد الأمر طبيعيًا، فهو ارادِيًا، ويتم الحفاظ على الأسرة نفسها بموجب الاتفاق فقط.

هذه الحرية المشتركة هي نتيجة لطبيعة الإنسان. قانونه الأول هو ضمان المحافظة على نفسه، ومساعدته الأولى هي ما يدين به لنفسه، وبمجرد أن يبلغ سنًا معقولة، يصبح وحده هو القاضي بالوسائل المناسبة للحفاظ عليها من خلال وجود سيده.

لذا فإن الأسرة هي النموذج الأول للمجتمعات السياسية إذا أردتم. الرئيس هو صورة الأب، والشعب هو صورة الأطفال، وكلهم يولدون متساوين وأحرار لا يغتربون عن حريتهم الا لمنفعتهم فقط. كل الفرق هو أن حب الأب لأطفاله في الأسرة يدفع مقابل الرعاية التي يقدمها لهم، وأن متعة الأمر في الدولة تعوض عن هذا الحب الذي لا يملكه الرئيس لشعوبه.

ينكر غروتيوس أن كل السلطة البشرية قد تم تأسيسها لصالح أولئك المحكومين: فهو يشير إلى العبودية كمثال. أكثر طرق تفكيره ثباتًا هي دائمًا إنشاء الحق بالواقع[1]. يمكننا استخدام طريقة أكثر اتساقًا، ولكن ليس أكثر ملاءمة للطغاة.
لذلك، من المشكوك فيه، وفقًا لغروتيوس، إذا كان الجنس البشري ينتمي إلى مائة انسان، أو إذا كان هذا المئات من الناس ينتمون إلى الجنس البشري، ويبدو في كل كتابه أن يميل إلى الرأي الأول: إنه أيضًا شعور هوبز. إذن هنا النوع البشري مقسمة إلى قطعان من الماشية، لكل منها رئيسها، الذي يحرسها لكي يلتهمها.

بما أن الراعي له طبيعة تفوق تلك التي يتمتع بها قطيعه، فإن رعاة البشر، الذين هم رؤساءهم، هم أيضًا ذوو طبيعة تفوق طبيعة شعوبهم. هكذا فكر الإمبراطور كاليجولا؛ نستنتج جيدًا من هذه المماثلة أن الملوك كانوا آلهة ، أو أن الناس هم الوحوش.

يعود استدلال كاليجولا إلى منطق هوبز وغروتيوس. قال أرسطو من قبلهم جميعًا أيضًا إن البشر ليسوا متساوين بشكل طبيعي ، لكن بعضهم ولدوا للعبودية والبعض الآخر للهيمنة.
كان أرسطو على صواب، لكنه أخذ الأثر على أنه السبب. كل انسان ولد في العبودية يولد من أجل العبودية، لا شيء أكيد. يفقد العبيد كل شيء في قيودهم، حتى الرغبة في الخروج؛ إنهم يحبون عبوديتهم كما أحب أصحاب أوليس غباءهم. إذا كان هناك بالتالي عبيد بطبيعتهم، فذلك لأنه كان هناك عبيد ضد الطبيعة. لقد جعلت القوة العبيد الأوائل جبنهم يديمهم.

لم أقل شيئًا عن الملك آدم، ولا عن الإمبراطور نوح، والد ثلاثة ملوك عظماء قسموا الكون، كما فعل أطفال زحل، الذين اعتقدنا أننا تعرفنا عليهم. آمل أن أكون ممتنا لهذا الاعتدال. لأنني، منحدر مباشرة من أحد هؤلاء الأمراء، وربما من الفرع الأكبر، ماذا أعرف إذا كنت من خلال التحقق من العناوين لن أجد نفسي الملك الشرعي للجنس البشري؟ على أي حال، لا جدال في أن آدم لم يكن ملكًا للعالم مثل روبنسون في جزيرته، طالما كان هو الساكن الوحيد فيها؛ وما كان مناسبًا في هذه الإمبراطورية هو أن الملك الذي أكد على عرشه لم يكن لديه خوف من التمرد أو الحرب أو المتآمرين.

الفصل الثالث

حق الاقوى

الأقوى ليس قويًا أبدًا بما يكفي ليكون دائمًا سيدًا، إذا لم يحول قوته إلى حق والطاعة إلى واجب. ومن هنا حق الأقوى؛ الحق مأخوذ من المفارقة في المظهر، وهو قائم بالفعل من حيث المبدأ: ولكن هل يمكن لأي شخص أن يشرح لنا هذه الكلمة؟ القوة قدرة جسدية. لا أرى أي أخلاقية يمكن أن تنتج عن آثارها. إن الاستسلام للقوة حركة الضرورة وليس من الإرادة. إنها في معظمها عمل حذر. بأي معنى يمكن أن يكون واجبا؟

لنفترض للحظة هذا الحق المزعوم. أقول إن هناك نتيجة لذلك فقط رطانة لا يمكن تفسيرها. بمجرد أن تصبح القوة هي التي تجعل الحق، يتغير التأثير مع السبب؛ أي قوة تتغلب على الأولى تنجح في سلبها حقها. بمجرد أن يعجز المرء عن الإفلات من العقاب، يمكن للمرء أن يفعل ذلك بشكل شرعي، وبما أن الأقوى على حق دائمًا، فإن الأمر يتعلق فقط بجعل المرء هو الأقوى. الآن ما هو الحق الذي يهلك عندما تتوقف القوة؟ إذا كان على المرء أن يطيع بالقوة، فلا يحتاج المرء إلى أن يطيع بالواجب، وإذا لم يعد المرء مضطرًا للطاعة، فلن يضطر إلى ذلك. لذلك نرى أن كلمة الحق هذه لا تضيف أي شيء للقوة. لا يعني شيئا على الإطلاق هنا.

أطيع السلطات. إذا كان ذلك يعني: الاستسلام للقوة، المبدأ جيد، لكن لا لزوم له، أجيب أنه لن ينتهك أبدًا. أعترف أن كل قوة تأتي من الله؛ ولكن كل مرض يأتي منه أيضا. هل يعني هذا أنه ممنوع استدعاء الطبيب؟ دع لي أحد الضباط يفاجئني عند زاوية الخشب: ليس فقط يجب أن أعطي الحقيبة بالقوة، ولكن عندما يمكنني أخذها؟ أنا في الضمير ملزم بإعطائها؟ لأن المسدس الذي يحمله هو قوة في النهاية.

لذلك دعونا نتفق على أن القوة لا تفعل الحق، وأننا ملزمون فقط بطاعة السلطات الشرعية. لذلك سؤالي الأصلي يعاد دائما.

الفصل الرابع

العبودية

بما أنه لا يوجد انسان له سلطة طبيعية على زملائه، وبما أن القوة لا تنتج أي حق، فإن الاتفاقيات تظل بالتالي أساس كل سلطة مشروعة بين الناس.

إذا كان الفرد، كما يقول غروتيوس، يستطيع أن يغترب عن حريته ويصبح عبداً لسيد، فلماذا لا يستطيع شعب كامل أن يغترب عن نفسه ويجعل نفسه خاضعا لملك؟ توجد هناك العديد من الكلمات الغامضة التي تحتاج إلى تفسير، ولكن دعنا نلتزم بتلك التي تغترب. الاغتراب، هو العطاء أو البيع. الآن الانسان الذي يجعل نفسه عبدا لآخر لا يعطي نفسه، يبيع نفسه، على الأقل من أجل كفافه: ولكن الشعب، ماذا يبيع؟ بعيدًا عن الملك الذي يوفر لرعاياه معيشتهم، فهو يرسم نفسه فقط منهم، ووفقًا لرابيليه، فإن الملك لا يعيش حياة قصيرة. وبالتالي فإن الخاضعين يعطون شخصهم بشرط أن نأخذ منهم ممتلكاتهم أيضًا؟ لا أرى ما تركوه ليحتفظوا به.

سيقال إن الطغيان يطمئن رعاياه بالسلام الأهلي. يكون؛ لكن ماذا سيكسبون إذا كانت الحروب التي يجذبها طموحهم، إذا كان جشعه لا ينضب، إذا كانت مشقات وزارته تزعجهم أكثر مما ستفعله خلافاتهم؟ ما الذي يكسبونه إذا كان هذا الهدوء هو أحد بؤسهم؟ نحن نعيش بهدوء في الأبراج المحصنة. هل يكفي أن تكون هناك بشكل جيد؟ عاش الإغريق في مخبأ العملاق ويعيشون هناك بسلام، في انتظار أن يلتهم دورهم.

القول بأن الإنسان يعطي نفسه مجانًا هو أن يقول شيئًا سخيفًا ولا يمكن تصوره؛ مثل هذا الفعل غير شرعي ولاغي، لسبب وحيد هو أن الشخص الذي يفعله ليس في عقله الصحيح. أن نقول نفس الشيء لشعب بأكمله يعني افتراض شعب من المجانين: الجنون لا يفعل الصواب.

عندما يتمكن كل واحد من عزل نفسه، لا يمكنه أن يغترب عن أطفاله؛ يولدون بشرا وأحراراً. حريتهم ملك لهم، ولا يحق لأحد التصرف فيها إلا هُم. يمكن للأب، قبل أن يبلغوا سنًا معقولة، أن ينصوا باسمهم على شروط الحفاظ على سلامتهم؛ ولكن لا تعطوهم بشكل لا رجعة فيه ودون قيد أو شرط؛ لأن هذه الهدية تتعارض مع غايات الطبيعة وتمرر حقوق الأبوة. لذلك من الضروري أن تكون الحكومة العرضية شرعية أنه في كل جيل يجب أن يكون الشعب سيد قبولها أو رفضها: ولكن بعد ذلك لن تكون هذه الحكومة عرضية.

إن تخلي الانسان عن حريته هو التخلي عن نوعية الإنسان وعن حقوق الانسانية، وحتى عن واجباته. لا يوجد تعويض ممكن لأي كان يتخلى عن كل شيء. هذا التنازل يتعارض مع طبيعة الإنسان، وهو أن يأخذ كل الأخلاقية من أفعاله بحيث يأخذ كل الحرية من إرادته. أخيرًا، إنها اتفاقية عبثية ومتناقضة أن تنص من جهة على سلطة مطلقة ومن جهة أخرى على طاعة دون قيود. ليس من الواضح أن المرء لا يلتزم بشيء تجاه من

له الحق في أن يطلب كل شيء، ولا هذا الشرط الوحيد، دون معادل، دون تبادل يترتب عليه بطلان الفعل؟، فأي حق سيكون لعبدي ضدي، لأن كل ما يملكه لي، وبما أن حقه لي، فإن هذا الحق مني ضد نفسي عينها هو كلمة لا معنى لها؟

يستمد غروتيوس والآخرون من الحرب أصلًا آخر لحق مزعوم للاستعباد. يحق للمنتصر، بحسبهم، أن يقتل المهزوم، ويستطيع الأخير استعادة حياته على حساب حريته؛ الاتفاقية أكثر شرعية لأنها تتحول لصالح كلاهما.

ولكن من الواضح أن هذا الحق المزعوم في قتل المهزومين لا ينتج بأي حال من الأحوال عن حالة الحرب. من خلال هذا وحده، فإن الناس الذين يعيشون في استقلالهم البدائي ليس لديهم علاقة ثابتة بما يكفي لتشكيل لا حالة السلام ولا حالة الحرب، فهم ليسوا أعداء بشكل طبيعي. إنها العلاقة بالأشياء وليس بالناس التي تسبب الحرب ، ولا يمكن أن تنشأ حالة الحرب من العلاقات الشخصية البسيطة ، ولكن من العلاقات الحقيقية فقط ، ولا يمكن أن توجد الحرب الخاصة أو من انسان لإنسان ، ولا في حالة الطبيعة حيث لا توجد ممتلكات ثابتة ، ولا في الحالة الاجتماعية حيث يكون كل شيء تحت سلطة القوانين.

المعارك الخاصة ، المبارزات ، الاجتماعات هي أعمال لا تشكل البتة دولة ؛ وفيما يتعلق بالحروب الخاصة ، التي أذنت بها مؤسسات لويس التاسع ملك فرنسا وتم تعليقها بسلام الله ، هذه انتهاكات للحكومة الإقطاعية ، نظام سخيف إذا كان هناك أي وقت مضى ، مضاد لمبادئ الحق الطبيعي ولكل سياسات جيدة.

وبالتالي فإن الحرب ليست البتة علاقة بين انسان وانسان ، بل هي علاقة بين دولة ودولة ، حيث يكون الأفراد أعداء عرضيًا ، ليس كبشر أو حتى كمواطنين ، ولكن كجنود ؛ ليس كأعضاء في الوطن ولكن كمدافعين عنه. أخيرا ، يمكن لكل دولة أن يكون لها أعداء هي دول أخرى فقط وليس بشرا ؛ بينما بين الأشياء ذات الطبيعة المختلفة لا يمكن لنا تثبيت أي علاقة حقيقية.

يتوافق هذا المبدأ حتى مع الأمثال الراسخة في جميع الأوقات ومع الممارسة المستمرة لجميع الشعوب الخاضعة للحراسة. إعلانات الحرب هي تحذيرات أقل للسلطات من رعاياها. الأجنبي، سواء كان ملكًا أو فردًا أو شعبًا، يسرق أو يقتل أو يحتجز رعايا دون إعلان الحرب على الأمير، ليس عدوًا، إنه لقاطع طريق. حتى في خضم الحرب، يتولى الأمير العادل كل ما يملكه الجمهور في بلد عدو، لكنه يحترم الشخص وممتلكات الأفراد. يحترم الحقوق التي تتأسس عليها حقوقه. نهاية الحرب هي تدمير الدولة المعادية، لدينا الحق في قتل المدافعين طالما أنهم يحملون أسلحتهم. ولكن بمجرد أن يضعوها ويستسلمون، ويتوقفون عن كونهم أعداء أو أدوات للعدو، يصبحون ببساطة أناسا مرة أخرى وليس لدينا المزيد من الحقوق على حياتهم. في بعض الأحيان يمكنك قتل الدولة دون قتل عضو واحد منها. لكن الحرب لا تعطي أي حق لا يكون

ضروريا لنهايتها. هذه المبادئ ليست من غروتيوس. فهي لا تقوم على سلطة الشعراء، لكنها تنبع من طبيعة الأشياء، وتقوم على العقل.

أما حق الغزو فلا أساس له إلا من قانون الأكثر قوة. إذا كانت الحرب لا تمنح المنتصر الحق في ذبح الشعوب المهزومة، فإن هذا الحق الذي لا يملكه لا يمكن أن يبرر حق استعبادهم. لا يحق لنا قتل العدو إلا عندما لا نستطيع أن نجعله عبداً. وبالتالي فإن الحق في جعله عبدا لا يأتي من الحق في قتله: لذا فهو تبادل غير عادل لجعله يشتري بثمن حريته حياته التي ليس لنا عليها أي حق. من خلال إثبات حق الحياة والموت على حق العبودية، وحق العبودية على حق الحياة والموت، أليس من الواضح أننا نقع في حلقة مفرغة؟

حتى إذا افترضنا هذا الحق الرهيب في قتل كل شيء، أقول إن العبد المجعول من أجل الحرب أو الشعب المحتل لا يرتبط بشيء على الإطلاق تجاه سيده، أكثر من طاعته بقدر ما يضطر. بأخذ ما يعادل حياته، لم يشكره المنتصر على ذلك: بدلاً من قتله بدون ثمرة يقوم بقتله بشكل مفيد. بعيدًا عن الاستيلاء على أي سلطة انضمت إلى القوة، فإن حالة الحرب قائمة بينهما كما كانت من قبل، وعلاقتهم هي التأثير، واستخدام قانون الحرب لا يعني أي معاهدة سلام. لقد أبرموا اتفاقية؛ لكن هذه الاتفاقية، بعيدة عن تدمير حالة الحرب، أو تفترض استمراريتها.

وهكذا، مهما نظرت إليه، فإن حق العبد باطل، ليس فقط لأنه غير شرعي، ولكن لأنه عبثي ولا يعني أي شيء. هذه الكلمات، العبودية والحق، متناقضة. هي متنافرة، سواء كانت من انسان إلى انسان، أو من شخص إلى شعب، فإن هذا الخطاب سيكون دائمًا بلا معنى أيضا: **أوقع معك اتفاقية تمامًا على حسابك الخاص وكل ذلك لمصلحتي، والتي سألاحظها طالما أنك سوف ترضي، وأنك ستلاحظ طالما أنها ترضيني.**

الفصل الخامس

عليك دائمًا العودة إلى الاتفاقية الأولى

عندما أمنح كل ما رفضته حتى الآن، فإن مرتكبي الاستبداد لن يتقدموا أكثر. سيكون هناك دائمًا فرق كبير بين إخضاع الحشد وحكم المجتمع. دعوا الناس المشتتين يُستَعبَدون من أحدهم على التوالي، مهما كانوا كثيرين، فأنا أرى سيدًا وعبيدًا فقط، ولا أرى شعبًا وقائدًا لهم؛ إنه إذا أردنا تجميعا، لكن ليس جمعية؛ لا توجد هناك مصلحة عامة ولا جسم سياسي. هذا الانسان، لو استعبد نصف العالم، لا يزال مجرد فرد؛ ليست مصلحته، المنفصلة عن اهتمامات الآخرين، سوى مصلحة خاصة دائمًا. إذا هلك هذا الانسان نفسه، فإن إمبراطوريته بعده لا تزال مشتتة وغير متصلة، مثل البلوط يذوب ويسقط في كومة من الرماد، بعد أن استهلكته النار.

يقول غروتيوس إن الشعب يمكنه أن يسلم نفسه للملك. وفقا لغروتيوس ، فإن الشعب هو شعب قبل أن يعطي نفسه للملك. هذه الهدية هي فعل مدني، وتتطلب مداولات عامة. لذا قبل فحص الفعل الذي ينتخب من خلاله الشعب ملكًا، سيكون من الجيد فحص الفعل الذي يكون الشعب من خلاله شعبًا. لأن هذا الفعل الجاري بالضرورة قبل الآخر هو الأساس الحقيقي للمجتمع.

في الواقع، إذا لم تكن هناك اتفاقية سابقة، فأين سيكون التزام العدد الصغير بالخضوع لاختيار الكبير، ما لم تكن الانتخابات بالإجماع، ويكون لمائة ممن يرغبون في الحصول على سيد حق التصويت لعشرة من لا يريدونهم البتة؟ إن قانون تعددية الأصوات هو في حد ذاته تأسيس اتفاقية ويفترض الإجماع مرة واحدة على الأقل.

الفصل السادس

العقد الاجتماعي

أفترض أن البشر وصلوا إلى هذه المرحلة حيث تسود العقبات التي تضر بحفظهم في حالة الطبيعة بمقاومتهم للقوى التي يمكن لكل فرد استخدامها للحفاظ على نفسه في هذه الحالة. ثم لم تعد هذه الدولة البدائية قادرة على البقاء ، وسيهلك الجنس البشري إذا لم يغير طريقة وجوده.

بما أن البشر لا يستطيعون توليد قوى جديدة ، ولكن فقط توحيد وتوجيه تلك الموجودة ، فليس لديهم طريقة أخرى للحفاظ على أنفسهم سوى تشكيل بواسطة تجميع عدد من القوى التي يمكن أن تحمل على المقاومة ، لادخالها في اللعب بواسطة متحرك واحد وجعلها تعمل في حفلة موسيقية.

يمكن أن ينشأ هذا العدد من القوى فقط من تنافس الكثرة : ولكن القوة والحرية لكل انسان هي الأدوات الأولى للحفاظ عليه ، فكيف سيشركهم دون إيذاء نفسه ، ودون إهمال الرعاية التي يجب أن يأخذها ؟ يمكن ذكر هذه الصعوبة التي أعيدت إلى موضوعي بهذه المصطلحات: **"ابحث عن شكل من أشكال الجمعيات التي تدافع وتحمي بكل قوة مشتركة الشخص والخيرات لكل شريك، والتي بموجبها يتحد كل واحد مع الكل ولكن لا يطيع الا نفسه فقط ويظل حرًا مثل ما كان من قبل".** هذه هي المشكلة الأساسية التي يقدم لها العقد الاجتماعي الحل.

تتحدد بنود هذا العقد بواسطة طبيعة الفعل بحيث أن التعديل البسيط سيجعلها عديمة الجدوى ولا تأثير لها ؛ لهذا السبب ، على الرغم من أنها ربما لم يتم ذكرها رسميًا أبدًا ، إلا أنها في كل مكان هي نفسها ، وفي كل مكان يتم قبولها والاعتراف بها ضمنيًا ؛ حتى ينتهك الميثاق الاجتماعي ، ويعود الجميع إلى حقوقهم الأولى ويستأنفون حريتهم الطبيعية ، ويفقدون الحرية الاتفاقية التي تنازلوا عنها.

هذه البنود ، بالطبع ، يتم اختزالها جميعاً إلى واحدة ، وهي الاغتراب التام لكل شريك مع جميع حقوقه في الجماعة بأكملها. لأنه ، أولاً ، كل واحد يعطي نفسه برمته ، ويكون الشرط التساوي للجميع ، والشرط هو مساوي للجميع ، لا أحد لديه مصلحة في جعله مرهقًا للآخرين.

بالإضافة إلى ذلك ، يحدث الاغتراب دون تحوط ، فالوحدة تكون تامة بقدر ما لا يمكن أن تكون ولا يوجد شريك لديه أي شيء يطالب به: لأنه إذا كانت هناك بعض الحقوق للأفراد ، كما هو الحال لن يكون هناك رئيس مشترك يمكن أن ينطق بينهم وبين الجمهور ، كل واحد منهم في مرحلة ما سيدعي قاضيه الخاص قريبًا أنه في كل شيء ، ستستمر حالة الطبيعة وستصبح الجمعية بالضرورة مستبدة أو باطلة.

وأخيرًا ، كل واحد يعطي نفسه للكل لا يعطي نفسه لأي أحد ، وبما أنه لا يوجد شريك لا نكتسب عليه نفس

الحق الذي نمنحه له على أنفسنا ، فإننا نكتسب ما يعادل كل شيء يفقد ، والمزيد من القوة للحفاظ على ما لدينا. لذلك إذا قمنا بإزالة من الميثاق الاجتماعي ما ليس جوهره ، فسوف نجد أنه تم اختزاله إلى المصطلحات التالية: **كل واحد منا يجمع بين شخصه وكل قدرته تحت التوجيه الأعلى للإرادة العامة ؛ ونقبلهم في الجسم كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل.**

في الوقت الحالي ، بدلاً من الشخص الفردي لكل طرف متعاقد ، ينتج عن هذا العمل التشاركي هيئة معنوية وجماعية تتكون من عدد من الأعضاء مثلما يكون للجمعية صوتا ، والذي يتلقى من هذا الفعل نفسه وحدتها ، أناها المشترك ، حياتها وإرادتها. هذا الشخصية العمومية التي تم تشكيلها من قبل اتحاد كل الآخرين أخذت في السابق اسم **المدينة،** والآن تأخذ اسم **الجمهورية** أو **الجسم السياسي،** التي تسمى من قبل أعضائها **دولة** عندما تكون سلبية، **سيادة** عندما تكون نشطة، **قدرة** بمقارنتها بشبيهاتها. فيما يتعلق بالأعضاء فهم يأخذون بشكل جماعي اسم **الشعب،** ويطلق عليهم بشكل خاص اسم **مواطنين** مثل المشاركين في السلطة السيادية، و**ذوات** مثلما تخضع لقوانين الدولة. لكن هذه المصطلحات غالبًا ما تكون مشوشة ومختلطة فيما بينها؛ يكفي أن تعرف كيف تميزها عند استخدامها بكل دقة.

الفصل السابع

في صاحب السيادة

نرى من خلال هذه الصيغة أن فعل التشارك يحتوي على التزام متبادل بين الجمهور والأفراد، وأن كل فرد، متعاقد، إذا جاز التعبير، مع نفسه، يجد نفسه منخرطًا في علاقة مزدوجة؛ يعرف، كعضو سيد تجاه الأفراد، وكعضو في الدولة تجاه السيد. لكن لا يمكننا هنا أن نطبق مبدأ الحق المدني الذي لا أحد مجبر بالالتزامات التي قطعها على نفسه؛ لأن هناك فرقًا كبيرًا بين الالتزام تجاه نفسه أو تجاه الكل الذي هو جزء منه.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن المداولة العمومية، التي يمكن أن تلزم جميع الذوات تجاه صاحب السيادة، بسبب العلاقة المختلفة التي يُنظر فيها إلى كل منهما، لا يمكنها، لسبب معاكس، أن تلزم السيد تجاه نفسه، وبالتالي، فإنه ضد طبيعة الجسم السياسي، يفرض صاحب السيادة نفسه قانونًا لا يمكنه أن ينتهكه. كونه قادرا على النظر إلى نفسه فقط تحت نفس العلاقة الواحدة، فإنه في حالة التعاقد الفردي الخاص مع نفسه: حيث نرى أنه يوجد ولا يمكن أن يكون هناك أي نوع من القانون الأساسي إلزامي لجسد الشعب، ولا حتى للعقد الاجتماعي. هذا لا يعني أن هذه الجسم لا يمكنه الالتزام تجاه الغير فيما لا ينتقص من هذا العقد. لأنه فيما يتعلق بالأجنبي، يصبح كائنًا بسيطًا، فردًا.

لكن الجسم السياسي أو صاحب السيادة الذي لا يستمد كيانه فقط من قدسية العقد لا يمكن البتة أن يلتزم، حتى تجاه الغير، بأي شيء ينتقص من هذا الفعل البدئي، مثل اغتراب جزء من نفسه أو الخضوع لصاحب سيادة آخر. إن انتهاك الفعل الذي يتم من خلاله يعني القضاء على نفسه، وهذا ما لا ينتج شيئًا.

بمجرد أن يتحد هذا الحشد في جسم، لا يمكن للمرء أن يسيء إلى أحد الأعضاء دون مهاجمة الجسم؛ ناهيك عن الإساءة للجسم دون أن تشعر به الأطراف. وعليه، فإن الواجب والمصلحة تلزمان الطرفين المتعاقدين بالتساوي في مساعدة بعضهما البعض، ويجب على نفس الناس السعي إلى التوحد في هذه العلاقة المزدوجة بكل المزايا التي تعتمد عليها.

لكن صاحب السيادة الذي لا يتم تشكيله الا من الأفراد الذين يؤلفونه لا يمكن أن يكون له مصلحة تتعارض مع مصالحهم؛ وبالتالي، فإن السلطة السيادية لا تحتاج إلى أي ضامن تجاه الذوات، لأنه من المستحيل على الجسم أن يرغب في إيذاء جميع أعضائه، وسنرى أدناه أنه لا يمكن أن يضر أي شخص على وجه الخصوص. إن صاحب السيادة، بهذا وحده، هو كل ما يجب أن يكون عليه.

لكن هذا ليس هو الحال مع الذوات تجاه صاحب السيادة، الذي، على الرغم من المصلحة المشتركة، لن يجيب على شيء من التزاماته إذا لم يجد طرقًا لضمان ولائهم.

في الواقع، يمكن لكل فرد كإنسان أن يكون لديه إرادة معينة تتعارض أو تختلف عن الإرادة العامة التي يمتلكها كمواطن. يمكن الحديث عن مصلحته الخاصة مختلفة تمامًا عن المصلحة المشتركة ؛ إن وجوده المطلق والمستقل بشكل طبيعي يمكن أن يجعله يفكر في ما يدين به للقضية المشتركة كمساهمة مجانية ، والتي ستكون خسارتها أقل ضررًا للآخرين من تكلفة الدفع بالنسبة له ، وفيما يتعلق بالشخص الاعتباري الذي يشكل الدولة كسبب للعقل لأنها ليست انسانا ، فسيتمتع بحقوق المواطن دون أن يريد الوفاء بواجبات الذات ؛ الظلم الذي سيؤدي تقدمه إلى تدمير الجسم السياسي.

حتى لا يكون الميثاق الاجتماعي شكلاً فارغًا ، فهو يحتوي ضمنيًا على هذا الالتزام الذي يمكن أن يعطي القوة للآخرين فقط ، وأن كل من يرفض طاعة الإرادة العامة سيضطر إلى القيام بذلك من قبل الجسم كله: وهذا لا يعني شيء آخر عدا أننا سنجبره على أن يكون حرا ؛ لأنه هذا هو الشرط الذي يضمن له ، من خلال منح كل مواطن للوطن ، كل الاعتماد الشخصي ؛ شرط تشكل عبادة الآلة السياسية ، وهي وحدها التي تجعل الاشتباكات المدنية مشروعة ، وإلا كانت سخيفة ، واستبدادية ، وخاضعة لأكبر الانتهاكات.

الفصل الثامن

الدولة المدنية

هذا الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية ينتج عنه تغيير ملحوظ للغاية في الإنسان، عن طريق استبدال سلوكه بالعدل محل الفطرة، وبإعطاء أفعاله الأخلاقية التي كانت يفتقر إليها من قبل. عندها فقط ينجح صوت الواجب الذي يخلف الدافع الجسدي والحق في الشهوة، الشخص الذي كان ينظر حتى ذلك الحين إلى نفسه فقط، في أن يرى نفسه مضطرا للعمل على مبادئ أخرى، والتشاور مع عقله قبل الاستماع إلى ميوله. على الرغم من أنه يحرم نفسه في هذه الحالة من العديد من المزايا التي يستمدها من الطبيعة، إلا أنه يستعيد مثل هذه المزايا العظيمة، ويتم تدريب ملكاته وتطويرها، وتتوسع أفكاره، وتصبح مشاعره مغمورة، ترتفع روحه كلها إلى درجة أنها إذا لم تسيء إليه انتهاكات هذا الوضع الجديد في كثير من الأحيان دون تلك التي خرج منها، فينبغي أن يبارك بلا توقف اللحظة السعيدة التي انتزعتها منه إلى الأبد، والتي صنعت، من حيوان غبي وعنيد، كائنا ذكيا وانسان.

دعنا نختزل هذا التوازن بالكامل إلى مصطلحات يسهل المقارنة بينها. ما يخسره الانسان من العقد الاجتماعي هو حريته الطبيعية وحقه غير المحدود في كل ما يرنو اليه وما يمكن أن يحققه؛ وما يكسبه هو الحرية المدنية وملكية كل ما يحوزه. وحتى لا نخطئ في هذه التعويضات، من الضروري التمييز بين الحرية الطبيعية التي لا يحدها سوى قوى الفرد، من الحرية المدنية التي تقتصر عليها الإرادة العامة، والحيازة التي هي فقط أثر قوة أو حق شاغل العقار الأول، من الملكية التي لا يمكن أن تستند إلا إلى سند وضعي.

الفصل التاسع

الميدان الواقعي

كل فرد من أفراد الجماعة يقدم نفسه له كما يتم تشكيله، كما يجد حاليًا، هو وجميع قواته، التي تشكل الخيرات التي يمتلكها جزءًا منها. ليس من خلال هذا الفعل في الملكية تتغير طبيعته من خلال تغيير الأيدي، ويصبح ملكية في أيدي السيد: ولكن بما أن قوى المدينة أكبر من تلك التي يمتلكها الفرد، فإن الملكية العمومية هي أيضًا في الواقع أقوى وأكثر لا رجعة فيها، دون أن تكون أكثر شرعية، على الأقل للأجانب. لأن الدولة فيما يتعلق بأعضائها هي المسيطرة على جميع ممتلكاتهم بموجب العقد الاجتماعي، الذي يعمل في الدولة كأساس لجميع الحقوق؛ ولكن الأمر يتعلق بالسلطات الأخرى فقط من قبل الشاغل الأول الذي يمتلكه للأفراد.

حق الشاغل الأول، على الرغم من أنه أكثر واقعية من حق الأقوى، لا يصبح حقًا حقيقيًا الا بعد إنشاء حق الملكية. لكل شخص بطبيعة الحال الحق في كل ما هو ضروري له؛ لكن الفعل الوضعي الذي يجعله صاحب بعض الخير يستثنيه من كل شيء آخر. يجب عليه أن يقتصر في نصيبه، ولم يعد له أي حق في الجماعة. هذا هو السبب في أن حق الشاغل الأول، الضعيف في حالة الطبيعة، محترم لكل انسان مدني. نحن نحترم في هذا الحق ما هو للغير أقل مما لا نحترم فيه ما لنا..

بشكل عام، للسماح بحق الشاغل الأول على أي أرض، يجب استيفاء الشروط التالية. أولاً، أن هذه الأرض لم يسكنها أحد بعد؛ ثانيًا، أننا نحتل فقط الكمية التي نحتاجها من أجل البقاء؛ ثالثاً، أن يستولي عليها المرء، ليس من خلال مراسم عبثية، ولكن من خلال العمل والفلاحة، وهي العلامة الوحيدة للملكية التي، في حالة عدم وجود سندات قانونية، يجب أن يحترمها الغير.

وبالفعل، فهل منح الحاجة إلى الشاغل الأول للحاجة والعمل يعني مدها بقدر ما تستطيع؟ ألا يمكننا الحد من هذا الحق؟ هل يكفي أن تضع قدمًا على أرضية مشتركة للادعاء على الفور بأنك سيدا عليها؟ هل سيكون كافياً امتلاك القوة لفصل البشر الآخرين للحرمان من حقهم في عدم العودة أبداً؟ كيف يمكن لإنسان أو شعب الاستيلاء على أرض ضخمة وحرمان الجنس البشري كله منها بخلاف الاغتصاب الذي يعاقب عليه، لأنه يأخذ من بقية الناس الإقامة والطعام الذي تقدمه لهم الطبيعة بالاشتراك؟ عندما استولى نونيز بالباو على الشاطئ البحري الجنوبي وكل أمريكا الجنوبية باسم تاج قشتالة، هل كان ذلك كافياً لطرد جميع السكان واستبعاد جميع أمراء العالم؟ على هذه الأسس تضاعفت هذه الاحتفالات بلا جدوى، وفجأة كان على الملك الكاثوليكي أن يأخذ فقط من خزانته امتلاك حكومته للكون كله؛ إلا بعد ذلك انقاص من إمبراطوريته ما كان

يمتلكه الأمراء الآخرون سابقًا.

يمكننا أن نرى كيف أن أراضي الأفراد المتّحدة والمتصلة تصبح أرضًا عمومية، وكيف يصبح حق السيادة الممتد من الذوات إلى الأرض التي يشغلونها واقعيا وشخصيًا؛ الأمر الذي يضع المالكين في اعتماد أكبر، ويجعل قواتهم الضامنة لولائهم. ميزة لا يبدو أنها شعرت بشكل جيد من قبل الملوك القدماء الذين أطلقوا على أنفسهم فقط تسمية ملوك الفرس، السكيثيين ، المقدونيين ، بدا أنهم يعتبرون أنفسهم قادة البشر بدلاً من سادة البلاد. ويطلق على أولئك اليوم أكثر مهارة ملوك فرنسا وإسبانيا وإنجلترا، إلخ. وبهذا تمسك الأرض، فمن المؤكد أنها ستحتفظ بالسكان.

بعيدًا عن قبول خيرات الأفراد الذين يجردهم المجتمع فإن المفرد في هذا الاغتراب هو الذي يضمن لهم فقط امتلاكهم المشروع، ويغيروا اغتصابهم إلى حقيقة حق والتمتع بالملكية. ثم يعتبر المالكون وديعة للصالح العام، واحترام حقوقهم من قبل جميع أعضاء الدولة والمحافظة عليها بكل قواهم ضد الأجنبي، من خلال نقل مفيد للجمهور وحتى أكثر لأنفسهم؟ إذا جاز التعبير، حصلوا على كل ما أعطوه. مفارقة يمكن تفسيرها بسهولة من خلال التمييز بين الحقوق التي يمتلكها السيد والحائز على نفس الأرضية، كما سنرى أدناه.

قد يحدث أيضًا أن يبدأ البشر في التوحد قبل امتلاك أي شيء، ومن ثم يستحوذون على مساحة كافية للكل، يستمتعون بها بشكل مشترك، أو أنهم يشتركون فيها فيما بينهم، هو أيضًا إما بالنسب التي يحددها السيد. مهما كان هذا الاستحواذ، فإن الحق الذي يمتلكه كل فرد في أرضيته الخاصة يخضع دائمًا للحق الذي يتمتع به المجتمع على الإطلاق، والذي بدونه لن يكون هناك صلابة في الروابط الاجتماعية، ولا قوة حقيقية في ممارسة السيادة.

سأنهي هذا الفصل وهذا الكتاب بملاحظة يجب أن تكون أساساً للنظام الاجتماعي بأكمله. إنه بدلاً من تدمير المساواة الطبيعية، فإن الميثاق الأساسي على العكس يستبدل المساواة الأخلاقية والشرعية لما كانت الطبيعة قادرة على وضع عدم المساواة الجسدية بين الناس، وأن تكون غير متساوية في القوة أو في الهندسة، يصبح جميعهم متساوين بموجب الاتفاقية والحق[2].

[2] في ظل الحكومات السيئة، تكون هذه المساواة ظاهرة وخادعة فقط. إنه يخدم فقط لإبقاء الفقراء في بؤسهم والأغنياء في اغتصابهم. في الواقع، القوانين مفيدة دائمًا لأولئك الذين لديهم وضارة لأولئك الذين ليس لديهم شيء. مما يترتب على ذلك أن الحالة الاجتماعية مفيدة للرجال فقط بقدر ما لديهم جميعًا شيء وليس لدى أي منهم أي شيء أكثر من اللازم.

الكتاب الثاني

الفصل الأول

تلك السيادة غير قابلة للاغتراب.

النتيجة الأولى والأكثر أهمية للمبادئ المنصوص عليها أعلاه، هي أن الإرادة العامة وحدها يمكنها توجيه قوى الدولة وفقا لنهاية مؤسستها، التي هي الصالح العام؛ لأنه إذا كانت معارضة مصالح معينة قد جعلت من الضروري إقامة مجتمعات، فإن الموافقة على هذه المصالح نفسها هي التي جعلت ذلك ممكناً. ما هو مشترك في هذه المصالح المختلفة التي تشكل الرابطة الاجتماعية. وإذا لم تكن هناك نقطة تتفق فيها جميع المصالح، فلا يمكن أن يوجد مجتمع. ومع ذلك، فقط على هذه المصلحة المشتركة يجب أن يحكم المجتمع.

لذلك أقول إن السيادة، كونها مجرد ممارسة للإرادة العامة، لا يمكن أن تغترب أبدًا، وأن صاحب السيادة، الذي هي مجرد كائن جماعي، لا يمكن تمثيله إلا بنفسه. قد يتم نقل السلطة بشكل جيد، ولكن لن يتم ذلك.

في الواقع، إذا لم يكن من المستحيل أن تتفق إرادة فردة على نقطة ما مع الإرادة العامة، فمن المستحيل على الأقل أن تكون هذه الاتفاقية دائمة وثابتة؛ لأن الإرادة الفردية تميل بطبيعتها إلى التفضيلات، والإرادة العامة تميل إلى المساواة. من المستحيل أن يكون لدينا ضامن لهذه الاتفاقية، على الرغم من أنها يجب أن تكون موجودة دائمًا؛ لن يكون تأثير الفن، ولكن الصدفة.

قد يقول صاحب السيادة: "أريد حاليًا ما يريده مثل هذا الشخص، أو على الأقل ما يقول إنه يريده"؛ لكنه لا يستطيع أن يقول: "ما يريده هذا الشخص غداً، سأريده مرة أخرى"، لأنه من السخف أن تهب الإرادة نفسها سلاسل للمستقبل، وبما أنها لا تعتمد على أي إرادة للموافقة على لا شيء يتعارض مع خير الوجود الذي يريد. لذلك إذا وعد الناس ببساطة بالطاعة، فإنهم يحلون أنفسهم بهذا الفعل، ويفقدون وضعهم كشعب؛ في اللحظة التي يوجد فيها أستاذ، لم يعد هناك صاحب السيادة، وبالتالي يتم تدمير الجسم السياسي.

هذا لا يعني أن أوامر القادة لا يمكن أن تمر بإرادات عامة، طالما أن صاحب السيادة، حر في معارضتها، ولا يفعل ذلك. في مثل هذه الحالة، يجب أن يفترض أن الصمت الكوني هو موافقة الشعب. وسيتم شرح ذلك لاحقا.

الفصل الثاني

إن السيادة غير قابلة للتجزئة

لنفس السبب الذي لا يمكن اغتراب السيادة فيه، فهي غير قابلة للتجزئة؛ لأن الارادة هي عامة، أو ليست كذلك؛ إنها جسد الشعب، أو جزء منه فقط. في الحالة الأولى، هذه الإرادة المعلنة هي عمل من أعمال السيادة وتضع القانون. في الثانية، إنها فقط إرادة فردية، أو عمل من القضاء؛ يكون مرسوما على الأكثر.

لكن سياساتنا لا يمكنها تقسيم السيادة من حيث المبدأ وتقسمها في موضوعها: فهي تقسمها إلى قوة وإرادة، والى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية؛ الى حقوق في الضرائب والعدالة وفي الحرب؛ في إدارة داخلية وفي سلطة التعامل مع الأجانب: في بعض الأحيان يخلطون بين كل هذه الأجزاء، وأحيانًا يفصلونها. إنهم يجعلون صاحب السيادة كائنًا رائعًا ويتكون من قطع مضافة؛ يبدو الأمر كما لو أنهم قاموا بتركيب انسان من عدة أجساد، إحداها له أعين، والأخر أذرع، والأخر أرجل، ولا شيء أكثر. ويقال إن دجالين اليابان يمزقون طفلاً في عيون المتفرجين؛ ثم، يرمون جميع أطرافه في الهواء واحدة تلو الأخرى، ويجعلون الطفل يسقط على قيد الحياة ويتجمع الكل. هذه هي حيل كأس سياساتنا تقريبيا. بعد أن قاموا بتمزيق الجسم الاجتماعي بهيبة تستحق العرض، يجمعون الأجزاء التي لا نعرف كيفيتها.

ينبع هذا الخطأ من عدم تكوين مفاهيم دقيقة للسلطة السيادية، ومن أخذ أجزاء من هذه السلطة ما لم يكن سوى انبثاق عنها. وهكذا، على سبيل المثال، تم اعتبار فعل إعلان الحرب وعمل صنع السلام من أفعال السيادة؛ وهو ليس كذلك لأن كل من هذه الأفعال ليس قانونًا، بل مجرد تطبيق للقانون، وهو عمل معين يحدد حالة القانون، كما سنرى بوضوح عندما تكون الفكرة المرفقة بكلمة القانون سيتم إصلاح. باتباع الانقسامات الأخرى بنفس الطريقة، نجد أنه كلما اعتقدنا أننا نرى السيادة المشتركة، فإننا مخطئون. أن الحقوق التي تُؤخذ لأجزاء من هذه السيادة تخضع لها جميعًا، ودائمًا ما تفترض إرادة عليا لا تؤدي هذه الحقوق إلا إلى انفاذها.

لا يمكننا أن نقول إلى أي مدى تسبب هذا النقص في الدقة في الغموض حول قرارات المؤلفين في مسائل الحق السياسي، عندما أرادوا الحكم على الحقوق الخاصة بالملوك والشعوب على أساس المبادئ التي وضعوها. يمكن لأي شخص أن يرى، في الفصلين الثالث والرابع من الكتاب الأول لغروتيوس ، الكيفية التي أصبح بها هذا الرجل المتعلم ومترجمه باربيراك متشابكين ، محرجين في ممغالطاتهما ، خوفًا من قول الكثير أو عدم قول ما يكفي وفقًا لـوجهات نظرهما ، والاصطدام بالمصالح التي كان عليهما التوفيق بينها.

غروتيوس، لاجئ في فرنسا، غير راضٍ عن وطنه، ويرغب في دفع المحكمة إلى لويس الثالث عشر، الذي يُكرس له كتابه، لا يدخر شيئًا لتجريد الشعوب من جميع حقوقهم ولإلباس الملوك بكل الفن الممكن.
كان يمكن أيضًا أن يكون ذوق باربيراك، الذي خصص ترجمته للملك جورج الأول ملك إنجلترا. ولكن، لسوء الحظ، طرد جاك الثاني، الذي يسميه التنازل، أجبره على الكبح، وعلى الالتواء، وعلى المماطلة، حتى لا يجعل ويليام مغتصبًا. إذا كان هذان الكاتبان قد تبنيا المبادئ الحقيقية، فستتم إزالة جميع الصعوبات، وكانا دائمًا متسقين؛ لكنهما لسوء الحظ كانا سيقولان الحقيقة، وكانا سيدفعان المحكمة للشعب فقط. الآن، الحقيقة لا تؤدي إلى الثروة، والناس لا يعطون السفارات أو الكراسي أو المعاشات.

الفصل الثالث

إذا كانت الإرادة العامة يمكن أن تخطئ

يستتبع مما سبق أن الإرادة العامة دائما صحيحة وتميل دائما نحو المنفعة العامة: ولكن لا يترتب عن ذلك أن مداولات الشعب لها نفس الاستقامة دائما. نريد دائمًا ما هو جيد له، لكننا لا نراه دائمًا: نحن لا نفسد الشعب أبدًا، لكننا غالبًا ما نخدعه، وعندها فقط يبدو أننا نريد ما هو سيئ له.

غالبًا ما يكون هناك فرق كبير بين إرادة الجميع والإرادة العامة؛ هذا يتعلق فقط بالمصلحة المشتركة؛ ينظر الآخر إلى المصلحة الخاصة، وهو مجرد مجموع الارادة الخاصة: ولكن إزالة مجموع هذه الارادات الأكثر والأقل التي تدمر بعضها البعض، فإنه يبقي في مجموع الاختلافات الإرادة العامة.

وبالتالي، عندما يتداول الأشخاص ذوو المعرفة الكافية، لا يكون للمواطنين أي اتصال مع بعضهم البعض، سيؤدي دائمًا من العدد الكبير من الاختلافات الصغيرة إلى الإرادة العامة، وستكون المداولات جيدة دائمًا. ولكن عندما تكون هناك كتائب، جمعيات جزئية على حساب الجمعيات الكبيرة، فإن إرادة كل واحدة من هذه الجمعيات تصبح عامة فيما يتعلق بأعضائها، وخاصة فيما يتعلق بالدولة: يمكننا بعد ذلك القول إنه لا يوجد عدد أكبر من الناخبين من الناس، ولكن فقط عدد الجمعيات. تصبح الاختلافات أقل عددًا وتعطي نتيجة أقل عمومية. وأخيرًا، عندما يكون أحد هذه الجمعيات كبيرًا جدًا بحيث يفوق كل الجمعيات الأخرى، لم تعد تؤدي إلى مجموعة من الاختلافات الصغيرة، ولكن الى اختلاف واحد؛ عندها لم تعد هناك إرادة عامة، والرأي السائد ليس سوى رأي فردي.

لذلك، من المهم، من أجل الحصول على بيان صحيح عن الإرادة العامة، أن يكون هناك مجتمع جزئي في الدولة، وألا يرى كل مواطن إلا وفقًا له؛ كان هذا هو المؤسسة الفريدة والسامية لليكورجوس العظيم. أنه إذا كانت هناك مجتمعات جزئية، فمن الضروري مضاعفة عددها ومنع عدم المساواة، كما فعل صولون، نوما، سيرفيوس. هذه الاحتياطات هي الوحيدة الجيدة بحيث تكون الإرادة العامة مستنيرة دائمًا، وأن الشعب لا يخطئ بتاتا.

الفصل الرابع

حدود السلطة السيادية

إذا كانت الدولة أو المدينة مجرد شخصية اعتبارية حيث تتكون حياتها من اتحاد أعضائها، وإذا كانت أهم علاجاتها هي المحافظة عليها، فإنها تحتاج إلى قوة كونية وقهرية لتحريك وتجهيز كل جزء بالطريقة الأكثر ملاءمة للكل. وبما أن الطبيعة تمنح كل انسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه، فإن الميثاق الاجتماعي يمنح الجسد السياسي سلطة مطلقة على جميع أعضائه، وهي نفس السلطة التي تحمل، الموجة بواسطة الإرادة العامة، كما قلت، اسم السيادة. ولكن، إلى جانب الشخصية العمومية، علينا أن ننظر في الأشخاص الذين تتألف منهم، والذين تكون حياتهم وحريتهم مستقلة بشكل طبيعي عنها. وبالتالي، فإن الأمر يتعلق بالتمييز بوضوح بين الحقوق الخاصة بالمواطنين وصاحب السيادة، والواجبات التي يتعين على الأوائل أن يقوموا بها كذوات، عن الحق الطبيعي الذي يجب أن يتمتعوا بصفتهم بشر.

نحن نتفق على أن كل ما يغترب عنه شخص من خلال الميثاق الاجتماعي من سلطته، من ممتلكاته، من حريته، هو فقط جزء من كل ما يتعلق بالاستخدام المهم للجماعة، ولكن يجب أن نتفق أيضًا على أن صاحب السيادة وحده هو القاضي بهذه الأهمية.

جميع الخدمات التي يستطيع المواطن تقديمها للدولة، فهو مدين لها بمجرد أن يطلبها صاحب السيادة، لكن صاحب السيادة، من جانبه، لا يستطيع تحميل الذوات بأي سلسلة لا فائدة لها في الجماعة: ولا يمكنه حتى أن يفعل ذلك: لأنه، بموجب قانون العقل، لا شيء يتم بدون سبب، ولا يكون الا وفق قانون الطبيعة.

الالتزامات التي تربطنا بالجسم الاجتماعي ليس واجبة الا لأنها متبادلة؛ وطبيعتها هي أنها من خلال تحقيقها لا يمكننا أن نعمل من أجل الآخرين دون أن نعمل من أجل أنفسنا أيضًا. لماذا تكون الإرادة العامة دائمًا على حق، ولماذا يريد الجميع دائمًا سعادة كل واحد منهم، إن لم يكن لأنه لا يوجد شخص منهم لا يحوز على كلمة كل واحد، ومن لا يفكر في نفسه الا بالتصويت للجميع؟ وهذا يثبت أن المساواة في الحق وفكرة العدالة التي تنتج عنها تنبع من التفضيل الذي يعطيه كل شخص لنفسه، وبالتالي من طبيعة الإنسان؛ وحتى تكون الإرادة العامة كذلك، يجب أن تكون كذلك في موضوعها وكذلك في ماهيتها؛ وأنها يجب أن تبدأ من الكل لكي تنطبق على الكل؛ وأنها تفقد استقامتها الطبيعية عندما تميل نحو كائن فردي محدد، لأنه بعد ذلك، إذا حكمنا على ما هو غريب بالنسبة لنا، ليس لدينا مبدأ حقيقي من الإنصاف الذي يوجهنا.

في الواقع، بمجرد أن تكون مسألة حقيقة أو حق معين في نقطة لم يتم تنظيمها باتفاق عام وسابق، تصبح القضية محل نزاع. إنها محاكمة حيث الأفراد المعنيون هم من الأطراف من جهة، والآخرون هم الجمهور، ولكن حيث لا أرى القانون الذي يجب اتباعه، ولا القاضي الذي يجب أن ينطق. سيكون من السخف إذن أن نرغب في قرار صريح من الإرادة العامة، والذي لا يمكن إلا أن يكون الا استنتاجًا لأحد الطرفين، وبالتالي لا يكون بالنسبة للطرف الأخر سوى إرادة أجنبية، خاصة، جالبة في هذه المناسبة للظلم وعرضة للخطأ. وهكذا، تمامًا كما لا يمكن لإرادة جزئية أن تمثل الإرادة العامة، فإن الإرادة العامة بدورها تغير طبيعتها، ولها شيء جزئي، ولا يمكنها، كإرادة عامة، أن تنطق إما على انسان أو على حقيقة. عندما قام شعب أثينا، على سبيل المثال، بتعيين أو تفكيك رؤسائهم، ومنح الأوسمة على أحدهم، وفرض عقوبات على الآخر، ومارست الحشود العديد من المراسيم الخاصة، بشكل عشوائي، جميع أعمال الحكومة، لم يعد للشعب إرادة عامة بالمعنى الصحيح للكلمة؛ لم يعد يتصرف كصاحب سيادة، ولكن كقاض. سيظهر هذا مخالفا للأفكار الشائعة؛ ولكن عليك أن تعطيني الوقت لأفضحها لك.

لذلك يجب أن نفهم أن ما يعمم الإرادة هو عدد الأصوات الذي توحدهم المصلحة المشتركة: لأنه في هذه المؤسسة، يخضع كل واحد بالضرورة للشروط التي يفرضها على الآخرين؛ توافق المصلحة والعدالة بشكل مثير للإعجاب، والذي يعطي للمداولات المشتركة طابعًا من الإنصاف الذي نراه يتلاشى في مناقشة أي قضية جزئية، بسبب عدم وجود مصلحة مشتركة توحد وتحدد قاعدة القاضي مع قاعدة الجزء.

أيا كانت الجهة التي نعود منها إلى المبدأ، فإننا نصل دائمًا إلى نفس النتيجة؛ أي أن الميثاق الاجتماعي يؤسس لمثل هذه المساواة بين المواطنين، والذين يلتزمون بها جميعًا في ظل نفس الظروف ويجب أن يتمتعوا جميعًا بنفس الحقوق. وهكذا، بحكم طبيعة الاتفاقية، فإن أي عمل سيادة، أي أن أي فعل أصيل للإرادة العامة، يُلزم أو يفضل جميع المواطنين على حد سواء؛ بحيث لا يعرف صاحب السيادة سوى جسد الوطن، ولا يميز أيًا من من الذين يتألف منهم. إذن ما هو بالضبط عمل سيادة؟ إنها ليست اتفاقية العلي مع الدني، بل هي اتفاقية الجسم مع كل من أعضائها؛ اتفاقية شرعية، لأنها تقوم على العقد الاجتماعي؛ عادلة، لأنها مشتركة بين الكل؛ مفيدة، لأنه لا يمكن أن يكون لها شيء آخر غير الصالح العام؛ وصلبة، لأن لديها قوة عمومية وسلطة عليا كضامن لها. طالما أن الذوات تخضع فقط لمثل هذه الاتفاقيات، فإنها لا تطيع أحدًا، ولكن تطيع فقط إرادتها الخاصة؛ والسؤال عن مدى امتداد حقوق كل من السيادة والمواطنين، هو السؤال عن النقطة التي يمكنهم عندها الالتزام مع أنفسهم، كل واحد تجاه الكل، والكل تجاه كل واحد منهم.

نرى من هذا أن السلطة السيادية، كلها مطلقة، وكلها مقدسة، وكلها غير قابلة للانتهاك كما هي، لا تتعدى ولا يمكن أن تتجاوز حدود الاتفاقيات العامة، وأنه يمكن لكل إنسان أن يتخلص بالكامل مما تبقى له من خيراته وحريته بموجب هذه الاتفاقيات؛ بحيث لا يحق لصاحب السيادة مطلقًا أن يقاضى ذاتا واحدة أكثر من غيرها، لأنه عندما تصبح القضية جزئية، ولم تعد سلطته مختصة.

هذه الاختلافات بمجرد قبولها، وإذا كان من الخطأ جدًا أنه في العقد الاجتماعي لا يوجد تنازل حقيقي من جانب الأفراد، وأن وضعهم، من خلال تأثير هذا العقد، أفضل حقًا مما كان عليه من قبل، وبدلاً من الاغتراب، فإنهم لم يقوموا الا بتبادل مفيد لطريقة ما لتكون غير مؤكدة وعرضية ضد طريقة أخرى أفضل وأكثر تأكيدًا، من الاستقلال الطبيعي ضد الحرية، من سلطة إيذاء الآخرين ضد سلامتهم الخاصة، وقوتهم، التي يمكن للآخرين التغلب عليها، ضد حق يجعل الاتحاد الاجتماعي لا يقهر. حياتهم نفسها، التي كرسوها للدولة، لكي تحميها باستمرار؛ وعندما يكشفونها في دفاعهم، فماذا يفعلون عند العودة إليها ما تلقوه منها؟ ماذا يفعلون أنهم لا يفعلون بشكل أكثر تكرارا وبخطر أكبر في حالة الطبيعة، عندما ينخرطون في معارك لا يمكن تفاديها، يدافعون عن خطر حياتهم ضد الذي يؤدي إلى الحفاظ عليه؟ يجب على الكل أن يقاتلوا من أجل الوطن، إذا لزم الأمر، وهذا صحيح، ولكن أيضا لا أحد يضطر للقتال من أجل نفسه. هل ما زلنا لا نربح من الجري، لأن ما يجعل سلامتنا جزءًا من المخاطر التي يجب أن نوجهها لأنفسنا بمجرد أخذها منا؟

الفصل الخامس

حول الحق في الحياة والموت

نسأل كيف يمكن للأفراد، الذين ليس لديهم الحق في التصرف في حياتهم الخاصة، أن ينقلوا إلى صاحب السيادة هذا الحق نفسه الذي لا يمتلكونه؟ لا يبدو أن حل هذا السؤال صعب الا لأنه مطروح بشكل سيء. لكل إنسان الحق في المخاطرة بحياته للحفاظ عليها. هل قال أحد من قبل أن من يقفز من النافذة هربًا من حريق هو مذنب؟ وهل نُسبت هذه الجريمة إلى من هلك في عاصفة ولم يكن يجهل الخطر أثناء مغادرته؟

الغرض من المعاهدة الاجتماعية هو الاحتفاظ بالمتعاقدين. من يريد الغاية يريد الوسيلة، وهذه الوسائل لا تنفصل عن بعض المخاطر، حتى عن بعض الخسائر. من أراد إبقاء حياته على حساب الآخرين يجب أيضا أن يعطيها لهم عند الضرورة. لكن المواطن لم يعد قاضي المخاطر الذي يريده القانون أن يعرض نفسه عليه، وعندما قال له الأمير: يجب أن تموت، لأنه من مصلحة الدولة أن تموت، عاش فقط في هذه الحالة في أمان حتى ذلك الحين، وأن حياته لم تعد مجرد نعمة من الطبيعة، بل هبة مشروطة من الدولة.

يمكن النظر إلى عقوبة الإعدام التي تُفرض على المجرمين بالطريقة نفسها تقريبًا: حتى لا يكون المرء ضحية لقاتل، يوافق المرء على الموت إذا أصبح كذلك. في هذه المعاهدة، بعيدًا عن حياته، لا يفكر المرء إلا في ضمانها، ولا يُفترض أن أيًا من الأطراف المتعاقدة يخطط بعد ذلك لأخذها منه.

علاوة على ذلك، فإن أي مجرم يهاجم الحق الاجتماعي، يصبح من خلال جرائمه متمرد وخائن الوطن؛ توقف عن كونه عضوا بانتهاك قوانينه، وحتى أعلن الحرب عليها. لذا فإن المحافظة على الدولة لا تتماشى معه؛ يجب أن يهلك أحدهما؛ وعندما يقتل الجاني، يكون أقل كمواطن منه كعدو. الإجراءات والحكم هي الاثباتات والإعلان بأنه انتهك المعاهدة الاجتماعية، وبالتالي لم يعد عضوا في الدولة. لكن، كما اعترف بنفسه على هذا النحو، على الأقل من خلال إقامته، يجب أن ينقطع عنه بالنفي كمنتهك للاتفاقية، أو بالموت كعدو عمومي؛ لأن مثل هذا العدو ليس شخصيَّة قانونيَّة، إنه انسان؛ عندها يكون قانون الحرب هو قتل المهزوم.

لكن سيقال إن إدانة مجرم هو عمل جزئي. حسنا؛ هذه الإدانة أيضا لا تنتمي الى صاحب السيادة؛ إنه حق يمكنه أن يمنحه دون أن يتمكن من ممارسته بنفسه. كل أفكاري متماسكة، لكن لا يمكنني شرحها جميعًا مرة واحدة.

إلى جانب ذلك، يعد تكرار التعذيب علامة على الضعف أو كسلا في الحكومة. لا يوجد شرير لا يمكن أن يصلح لشيء ما. من حقنا أن نقتل، حتى على سبيل المثال، الشخص الذي لا يمكننا الاحتفاظ به بدون خطر.

فيما يتعلق بالحق في العفو أو إعفاء المذنب من العقوبة التي يفرضها القانون ويعلنها القاضي، فإنه ينتمي فقط لمن هم فوق القاضي والقانون؛ أي الى صاحب السيادة. حتى حقه في هذا ليس واضحًا جدًا، وحالات الاستفادة منه نادرة جدًا. في دولة محكومة جيدًا، هناك عدد قليل من العقوبات، ليس بسبب أننا نعفو كثيرا، ولكن بسبب وجود عدد قليل من المجرمين: إن تعدد الجرائم يضمن الإفلات من العقاب عندما تذبل الدولة. في ظل الجمهورية الرومانية، لم يحاول مجلس الشيوخ ولا القناصل أن يمنحوا العفو؛ الشعب نفسه لم يفعل ذلك، على الرغم من أنه قام أحيانًا بإلغاء حكمه الخاص. أشكال العفو المتكررة تعلن أنه قريباً لن تحتاج إلى المزيد من الأسعار الثابتة، وسترى كل واحدة إلى أين يؤدي ذلك. لكني أشعر أن قلبي يندم ويعيق قلمي: فلندع هذه الأسئلة تناقش مع الانسان العادل الذي لم يفشل، والذي لم يكن بحاجة أبدًا إلى العفو.

الفصل السادس

في القانون

بواسطة الميثاق الاجتماعي، منحنا الوجود والحياة للجسم السياسي: إنها الآن مسألة منحه الحركة والإرادة بواسطة التشريع. بالنسبة للفعل البدئي الذي يتم من خلاله تشكيل هذا الجسم وتوحيده، لم تحدد بعد ما يجب عليه القيام به للحفاظ على نفسه.

ما هو جيد ويتوافق مع النظام هو طبيعة الأشياء وبشكل مستقل عن الاتفاقيات البشرية. كل عدالة تأتي من الله، فهو وحده مصدرها، لكن إذا عرفنا كيف نحصل عليها من هذا العلو، فلن نحتاج إلى حكومة ولا قوانين. مما لا شك فيه أن هناك عدالة كونية تنبع من العقل وحده.، لكن هذه العدالة، التي يجب الاعتراف بها بيننا، يجب أن تكون متبادلة. للنظر في الأمور بإنسانية، لعدم وجود عقوبات طبيعية، فإن قوانين العدالة باطلة بين البشر؛ إنها لا تفعل الا الخير للشرير والشر للصادق، عندما يلاحظها هذا الأخير مع الكل دون أن يلاحظها أحد معه. لذلك هناك حاجة إلى اتفاقيات وقوانين لتوحيد الحقوق بالواجبات وإعادة العدالة إلى موضوعها. في حالة الطبيعة، حيث كل شيء مشترك، لا أدين بشيء لأولئك الذين وعدتهم بشيء؛ ولا أعترف الا بأنني أكون للغير فيما هو عديم الفائدة بالنسبة لي. ليست هذه هي الحالة المدنية، حيث يتم تحديد جميع الحقوق بواسطة القانون.

ولكن ما هو القانون بعد كل شيء؟ طالما أننا نكتفي بإرفاق الأفكار الميتافيزيقية فقط بهذه الكلمة، فسوف نستمر في التفكير بدون فهم بعضنا البعض، وعندما نقول ما هو قانون الطبيعة، فلن نعرف أفضل من قولنا ما هو قانون الدولة.

سبق أن قلت إنه لا توجد إرادة عامة على موضوع جزئي. والواقع أن هذا الموضوع بالذات موجود في الدولة أو خارجها. إذا كان خارج الدولة، فإن الإرادة الغريبة عنه لا تكون بالنسبة إليه عامة؛ وإذا كان هذا الموضوع في الدولة فإنه يكون جزء منها. ثم تتشكل علاقة بين الكل وجزءه تجعلهما كائنين منفصلين، حيث الجزء واحد، والكل ناقص نفس الجزء هو الآخر. لكن الكل ناقض جزء ليس الكل؛ وطالما استمرت هذه العلاقة، لم يعد هناك كل ولكن جزأين غير متساويين؛ من حيث يتبع ذلك إرادة أحدهما ليست عامة فيما يتعلق بإرادة الآخر أيضًا. ولكن عندما يحكم جميع الناس على كل الناس، فإنهم يعتبرون أنفسهم فقط؛ وإذا تم تكوين علاقة بعد ذلك، فهي من الكائن بأكمله تحت وجهة نظر واحدة إلى الكائن بأكمله تحت وجهة نظر أخرى، دون أي تقسيم على الإطلاق. لذا فإن المسألة التي نحكم عليها عامة مثل الإرادة التي تحكم. هذا هو الفعل الذي أسميه القانون. عندما أقول إن موضوع القوانين دائمًا ما يكون عامًا، أعني أن القانون يعتبر الموضوعات في الجسد

والأفعال مجردة، وليس انسانا كفرد ولا فعل معين. وبالتالي قد ينص القانون على أنه ستكون هناك امتيازات، ولكن لا يمكن منح أي اسم لأي شخص؛ يمكن للقانون أن يجعل عدة فئات من المواطنين، حتى أنه يحدد الصفات التي ستمنح الحق لهذه الفئات، ولكن لا يمكنه تعيين مثل هذا وذاك ليتم قبوله هناك؛ يمكنها أن ينشئ حكومة ملكية وخلافة وراثية، لكنه لا يستطيع انتخاب ملك، أو تعيين عائلة ملكية؛ باختصار، أي وظيفة تتعلق بموضوع فردية لا تنتمي البتة إلى السلطة التشريعية.

حول هذه الفكرة، نرى على الفور أنه لم يعد من الضروري أن نسأل من الذي سن القوانين، لأنها أعمال من الإرادة العامة؛ ولا إذا كان الأمير فوق القانون، لأنه عضو في الدولة؛ ولا إذا كان القانون يمكن أن يكون ظالما، لأنه لا أحد يظلم نفسه؛ ولا كيف نكون أحرارًا وخاضعين للقوانين، لأنها مجرد سجلات لإراداتنا.

نرى أيضًا أن القانون الذي يوحد كونية الإرادة وكونية الموضوع، وما يأمر به الانسان، أيا كان، بمبادرة منه ليس قانونًا؛ حتى ما تأمر به السيادة على شيء معين ليس قانونًا أيضًا، بل مرسومًا؛ ولا فعل سيادة، بل عمل قضائي. لذلك أسمي **جمهورية** كل **دولة** تحكمها القوانين، في أي شكل من أشكال الإدارة التي قد تكون عليها: عندها فقط تتحكم المصلحة العامة، والشيء العمومي يكون شيء ما. كل حكومة شرعية هي **جمهورية**: سأشرح أدناه ما هي الحكومة.

القوانين هي فقط شروط تشارك مدني. الشعب الخاضع للقوانين يجب أن يكون الواضع؛ ولا ينتمي الا للذين تشاركوا في توجيه شروط المجتمع: ولكن كيف سيوجهونه؟ هل سيكون بالاتفاق المتبادل، بإلهام مفاجئ؟ هل للجسد السياسي جهاز ليعبّر عن اراداته؟ من سيعطيها البصيرة اللازمة لتشكيل أعمالها ونشرها بشكل متقدم؟ أو كيف ينطق بها عند الحاجة؟ كيف يمكن للحشد الأعمى، الذي لا يعرف غالبًا ما يريده، لأنه نادرًا ما يعرف ما هو جيد بالنسبة له، أن ينفذ من تلقاء نفسه مشروعًا كبيرًا وصعبًا مثل نظام التشريع؟ إن الشعب من نفسه يريد دائمًا الخير، لكنه من نفسه لا يرى ذلك دائمًا. إن الإرادة العامة مستقيمة دائمًا، لكن الحكم الذي يوجهها ليس مستنيرًا دائمًا. عليك أن تجعلها ترى المواضيع كما هي، وأحيانًا كما يجب أن تظهر له، وتظهر له الطريق الصحيح الذي يبحث عنه، وتضمن له إغواء ارادات جزئية، وتقرب من نفسه أعينها الأماكن والأوقات، أن تزن جاذبية المزايا الحاضرة والمحسوسة، بواسطة خطر الشرور البعيدة والمخفية. يرى الأفراد الخير الذين يرفضونه: يريد الجمهور الخير الذي لا يستطيع رؤيته. كلهم بحاجة إلى أدلة. يجب أن نلزم البعض بتوافق إراداتهم مع عقلهم؛ وأن نعلم الآخر أن يعرف ما يريد. ثم تنتج الأنوار العمومية عن اتحاد الذهن والإرادة في الجسم الاجتماعي، ومن هنا يأتي التوافق الدقيق للأجزاء، وأخيرًا تأتي القوة العظمى من الكل. هذا هو المكان الذي تنشأ فيه الحاجة إلى المشرع.

الفصل السابع

في المشرع

لاكتشاف أفضل قواعد المجتمع التي تتناسب مع الأوطان، يتطلب الأمر ذكاءً فائقًا يشهد كل عواطف البشر، ولا يشعر بأي شيء؛ الذين ليس لهم علاقة بطبيعتنا، والذين يعرفون ذلك جيدًا؛ حيث كانت سعادتهم مستقلة عنا، والذين أرادوا مع ذلك الاهتمام بنا. وأخيرًا، الذين يمكنهم، في تقدم العصر، يجنبون أنفسهم مجدًا بعيدًا، العمل في قرن واحد والاستمتاع في آخر.

ستحتاج الآلهة لإعطاء القوانين للبشر. نفس المنطق الذي قدمه كاليجولا فيما يتعلق بالحقيقة، أفلاطون فعل فيما يتعلق بالقانون لتعريف الانسان المدني أو الملكي الذي يسعى إليه في كتابه عن المملكة. ولكن إذا كان صحيحا أن الأمير العظيم رجل نادر، فماذا سيكون المشرع العظيم؟ الأول يجب أن يتبع النموذج الذي يجب أن يقترحه الآخر. هذا هو الميكانيكي الذي يخترع الآلة، ذلك الشخص هو العامل الذي يقوم بتجميعها وتشغيلها. يقول مونتسكيو، في ولادة المجتمعات، إن رؤساء الجمهوريات هم الذين يصنعون المؤسسة، ثم المؤسسة هي التي تدرب رؤساء الجمهوريات.

يجب على كل من يجرؤ على القيام بتأسيس شعب أن يشعر أنه في وضع يمكنه من تغيير الطبيعة البشرية، إذا جاز التعبير، لتحويل كل فرد، والذي يعد في حد ذاته وحدة كاملة وانفرادية، جزء من كل أكبر منها يستقبل الفرد بطريقة ما حياته وكيانه؛ تغيير دستور الإنسان لتقويته؛ لاستبدال الوجود الجزئي والمعنوي بالوجود المادي والمستقل الذي تلقيناه من الطبيعة. باختصار، يجب عليه أن يحرم الإنسان من قوته ليعطيه بعضًا غريبًا عنه، والذي لا يمكنه استخدامه بدون مساعدة الغير. كلما ماتت هذه القوى الطبيعية وأعدمت، وكلما زادت المكاسب ودامت، كلما كانت المؤسسة صلبة وكاملة. بحيث إذا كان كل مواطن لا شيء، لا يمكنه فعل أي شيء إلا من خلال جميع الآخرين، وتلك القوة المكتسبة من قبل الكل تساوي أو تكبر من مجموع القوى الطبيعية لكل الأفراد، يمكننا أن نقول أن التشريعات في أعلى نقطة من الكمال يمكن أن تصل إليها.

المشرع من جميع النواحي انسان غير عادي في الدولة. إذا كان يجب أن يكون كذلك من خلال عبقريته، فهو ليس أقل من ذلك من خلال عمله. إنه ليس القضاء، ولا السيادة. هذا العمل، الذي يشكل الجمهورية، لا يدخل في دستورها؛ إنها وظيفة خاصة ومتفوقة ليس لها أي شيء مشترك مع الإمبراطورية البشرية؛ لأنه إذا كان من يقود البشر لا يجب أن يأمر بالقوانين، فمن يأمر بالقوانين لا يجب أن يأمر البشر أيضًا وإلا فإن هذه القوانين، وزراء أهوائه، غالبًا ما تديم ظلمه فقط؛ لم يكن منع وجهات نظر معينة من تغيير قدسية عمله.

عندما أعطى لوكورجوس قوانين لوطنه، بدأ بالتنازل عن الملك. كان من المعتاد في معظم المدن اليونانية تكليف الأجانب بإنشاء مدنهم. غالبًا ما قلدت الجمهوريات الحديثة في إيطاليا هذه العادة؛ كما فعلت جنيف، وكانت في حالة جيدة. شهدت روما، في أفضل حالاتها، جميع جرائم الاستبداد التي تولد من جديد في وسطها، ورأت نفسها مستعدة للقتل، لأنها اتحدت على نفس رؤوس السلطة التشريعية وسلطة صاحب السيادة.

ومع ذلك، فإن الدسمفيريين أنفسهم لم يعطوا لأنفسهم الحق في تمرير أي قانون تحت سلطتهم الوحيدة. قالوا للناس: "لا شيء نقترحه عليكم، يمكن أن يصبح قانونًا بدون موافقتكم. أيها الرومان، كونوا أنفسكم مؤلفو القوانين التي يجب أن تجعلكم سعداء ". وبالتالي، فإن من يسن القوانين لديه أو لا يجب أن يكون لديه أي حقوق تشريعية، والناس أنفسهم لا يستطيعون، عندما يرغبون، التخلي عن هذا الحق غير القابل للاتصال، لأنه وفقًا للاتفاقية الأساسية، الإرادة العامة هي التي تلزم الأفراد، وأنه لا يمكن للمرء أن يتأكد أبدًا من أن شخصًا معينًا يتوافق مع الإرادة العامة حتى بعد تقديمها للأصوات المجانية للناس: لقد قلت ذلك بالفعل؛ ولكن الأمر يستحق تكرارها.

وهكذا يجد المرء في الوقت نفسه في عمل التشريع شيئين يبدو أنهما غير متوافقين؛ مؤسسة فوق القوة البشرية، ولتنفيذها، سلطة غير موجودة.

صعوبة أخرى تستحق الانتباه. لا يمكن سماع الحكماء الذين يريدون التحدث إلى مبتذل بلغتهم بدلاً من لغته. الآن، هناك آلاف أنواع الأفكار التي يستحيل ترجمتها إلى لغة الشعب. كما أن وجهات النظر العامة والأشياء البعيدة أيضًا ليست في متناوله، فكل فرد، لا يتذوق أي خطة حكومية أخرى بخلاف ما يتعلق بمصلحته الخاصة، بالكاد يدرك المزايا التي يجب أن يستمدها من الخصومات المستمرة التي فرضت القوانين الصحيحة. لكي يتمكن الشعب الوليد من تذوق القيم السليمة للسياسة واتباع قواعد العقل الأساسية للدولة، يجب أن يصبح التأثير هو السبب؛ وأن الروح الاجتماعية، التي يجب أن تكون عمل المؤسسة، تترأس المؤسسة نفسها؛ وأن البشر كانوا أمام القوانين ما يجب أن يصبحوا من خلالهم. وبالتالي، لعدم قدرة المشرع على استخدام القوة أو الاستدلال، فمن الضروري أن يلجأ إلى سلطة من نظام آخر، يمكن أن يؤدي دون عنف وإقناع دون إقناع.

هذا ما أجبر آباء الأمم دائمًا على اللجوء إلى تدخل السماء وتكريم الآلهة بحكمتهم، حتى تخضع الشعوب لقوانين الدولة لقوانين الطبيعة، والاعتراف نفس القوة في تكوين الإنسان وفي المدينة، تطيع بحرية، وتتحمل نير التهنئة العمومية.

هذا السبب السامي، الذي يعلو فوق تناول البشر المبتذلين، هو الذي يضع المشرع قراراته في أفواه الخالدين، من أجل سحب السلطة الإلهية من أولئك الذين لا يستطيعون التخلص من الحكمة البشرية. لكن ليس لكل إنسان أن يجعل الآلهة تتحدث، ولا أن يُصدق عندما يعلن أنه مترجمها. إن الروح العظيمة للمشرع هي المعجزة الحقيقية التي يجب أن تثبت مهمتها. يمكن لأي شخص نحت طاولات من الحجر، أو شراء معجزة، أو التظاهر بالتجارة السرية مع بعض الإله، أو "تدريب طائر " ليهمس له، أو يجد طرقًا قذرة أخرى لإجباره على الناس. من لا يعرف أن هذا قد يجمع عن غير قصد مجموعة من الحمقى - لكنه لن يجد إمبراطورية على الإطلاق، وسوف يهلك عمله الباهظ معه قريبًا. هيبة عبثية تشكل رابطة عابرة؛ الحكمة فقط هي التي تجعلها باقية. لا يزال القانون اليهودي الذي لا يزال قائماً، وهو طفل إسماعيل، الذي حكم على مدى نصف القرن نصف العالم، اليوم الناس العظماء الذين أملاهم؛ وبينما ترى الفلسفة الفخرية أو روح الطرف الأعمى فيها فقط دجالين سعداء، فإن السياسي الحقيقي معجب في مؤسساته بالعبقري العظيم والقوي الذي يرأس المؤسسات الدائمة.

يجب ألا نستنتج، من كل هذا، مع واربورتون أن السياسة والدين لهما هدف مشترك بيننا، ولكن أحدهما في أصل الأمم يعمل كأداة للآخر.

الفصل الثامن

في الشعب

كما هو الحال، قبل بناء مبنى عظيم، يراقب المهندس المعماري الأرض ويفحصها لمعرفة ما إذا كان يمكن أن تتحمل وزنه، لا يبدأ الحكيم المؤسس بكتابة قوانين جيدة بنفسه، لكنه يفحص أولاً ما إذا كان الشعب الذي ينويه مناسب لدعمه. هذا هو السبب في رفض أفلاطون إعطاء قوانين للأركاديين والسيرانيين ، مع العلم أن هذين الشعبين كانا ثريين ولا يمكنهما أن يعانيا المساواة: هذا هو السبب في أننا رأينا في كريت قوانين جيدة وأناس شريرة ، لأن مينوس كان فقط يؤدب شعبًا محملاً بالرذائل.

لقد تألقت آلاف الأوطان على الأرض، ما كان يمكن أن تعاني أبداً من القوانين الجيدة؛ وحتى أولئك الذين كان بإمكانهم أن يمضوا، طوال مدتهم، وقتًا قصيرًا جدًا لذلك. معظم الشعوب، وكذلك البشر، منصاعون فقط في شبابهم، يصبحون غير صالحين مع تقدمهم في السن. عندما تترسخ العادات وتتجذر الأحكام المسبقة، يكون السعي إلى إصلاحها مشروعًا خطيرًا وعديم الجدوى؛ لا يستطيع الناس حتى تحمل لمس أمراضهم من أجل تدميرها، يشبهون أولئك الأغبياء المرضى فاقدي الشجاعة الذين يرتعدون عند رؤية الطبيب.

ليس الأمر، حيث أن بعض الأمراض تزعج رؤوس البشر وتسلبهم ذكريات الماضي، هناك أحيانًا في فترات الدول العنيفة فترات تحدث فيها الثورات في الشعوب ما تفعله بعض الأزمات في الأفراد، حيث يتم نسيان رعب الماضي، وحيث الدولة التي أشعلت فيها النيران في الحروب الأهلية، تولد من جديد، إذا جاز التعبير، من رمادها، وتستعيد قوة الشباب عندما تخرج من أذرع الموت. هكذا كانت إسبرتة في زمن ليكورجوس ، مثل روما بعد التاركوين ، وكانت هولندا وسويسرا بيننا بعد طرد الطغاة.

لكن هذه الأحداث نادرة. هذه استثناءات، ويوجد السبب دائمًا في دستور الدولة المستثناة. لا يمكنها حتى أن تحدث مرتين لنفس الشعب: لأنه يمكنه أن يجعل نفسه حرا طالما أنه ليس الا شعب بربري، لكنه لم يعد قادرا على فعل ذلك عندما يكون النبض المدني مهترئًا. ثم يمكن للاضطرابات أن تدمره دون أن تتمكن الثورات من ترميمه؛ وبمجرد أن يتم كسر سلاسله، يقع مشتتًا ولم يعد موجودًا: من الآن فصاعدًا يحتاج إلى رئيس وليس الى محرر. أيها الشعوب الحرة، تذكروا هذا المبدأ: "يمكننا الحصول على الحرية، ولكننا لا نغطيها أبداً". إنه بالنسبة للأمم مثل الناس وقت النضج الذي يجب انتظاره قبل إخضاعهم للقوانين: لكن نضج الشعب ليس دائمًا سهل المنال؛ وإذا حذرناه، فإن العمل يبقى منقوصا. يمكن تأديب شعب ما عند الولادة، وشعب آخر لا ينضبط بعد عشرة قرون. لن يكون الروس متحضرين أبدًا، لأنهم كانوا في وقت مبكر جدًا. كان لدى بيير

عبقرية مقلدة. لم يكن لديه العبقرية الحقيقية، الشخص الذي يخلق ويفعل كل شيء من لا شيء. كانت بعض الأشياء التي قام بها جيدة، وكان معظمها في غير محلها. رأى أن شعبه هم برابرة، ولم ير أنهم لم يحنوا للشرطة. أراد الحضارة عندما كان من الضروري فقط تشديدها. أراد أولاً أن يكون الألمان، الإنجليز، عندما كان من الضروري البدء بتكوين الروس: منع رعاياه من أن يصبحوا ما يمكن أن يكونوا عليه، من خلال إقناعهم بأنهم ليسوا كذلك. ليست هذه هي الطريقة التي يكون بها مدرس فرنسي تلميذه على التألق خلال طفولته، ومن ثم لا يكون أي شيء. ستريد الإمبراطورية الروسية إخضاع أوروبا، وستخضع نفسها. سيصبح التتار، رعاياهم أو جيرانهم، أسيادنا وأربابنا. هذه الثورة تبدو لي معصومة. كل ملوك أوروبا يعملون معا لتسريعها.

الفصل التاسع

تتمة

بما أن الطبيعة قد أعطت مصطلحات لمكانة انسان حسن التكوين، في الماضي التي تصنعه فقط اما عمالقة أو أقزام، فهناك نفس الشيء، فيما يتعلق بأفضل دستور للدولة، حواجز في الامتداد الذي يمكن أن تكون عليه، بغية ألا تكون كبيرة جدًا بحيث لا يمكن حكمها جيدًا، ولا تكون صغيرة جدًا بحيث تستطيع الحفاظ على نفسها. هناك، في كل جسم سياسي، قوة قصوى لا يمكن تمريرها، والتي غالبًا ما تبتعد عنها بفضل التزايد. وكلما امتدت الرابطة الاجتماعية، زادت استرخاءها؛ وبشكل عام، فإن دولة صغيرة أقوى نسبيًا من دولة كبيرة.

ألف سبب يبرهن على هذا المبدأ. أولاً، تصبح الإدارة أكثر شدة في المسافات الطويلة، مثلما يصبح الوزن أثقل في نهاية رافعة كبيرة. كما أنها تصبح أكثر تكلفة مع تكاثر الدرجات؛ لأن لكل مدينة خاصة بها، والتي يدفعها الناس؛ كل منطقة خاصة بها، لا يزال يدفعها الناس؛ ثم كل مقاطعة، ثم الحكومات العظيمة، والمرؤوسين، ونواب الملك، والتي يجب أن تدفع دائمًا أكثر غلاءً عندما يصعد المرء، ودائمًا على حساب الشعب التعيس؛ وأخيرا تأتي الإدارة العليا، التي تسحق كل شيء. الكثير من الأحمال الزائدة تستنفد الموضوعات باستمرار؛ بعيدًا عن أن تكون محكومة بشكل أفضل بكل هذه الطلبات المختلفة، فهي أقل بكثير مما لو كان هناك واحد فقط فوقها. ومع ذلك، لا تكاد توجد أي موارد للحالات غير العادية؛ وعندما يكون من الضروري اللجوء إليها تكون الدولة عشية تدميرها.

هذا ليس كل شيء؛ ليس فقط أن الحكومة لديها بأس وسرعة أقل لملاحظة القوانين، ومنع المضايقات، وتصحيح الانتهاكات، ومنع المشاريع المثيرة للفتنة التي يمكن تنفيذها في أماكن بعيدة؛ لكن الناس أقل عاطفة تجاه قادتهم، الذين لا يرونهم أبداً، للبلاد، التي هي في نظرهم مثل العالم، ولزملائهم المواطنين حيث معظمهم من الأجانب. لا يمكن أن تتناسب نفس القوانين مع العديد من المحافظات التي لديها عادات مختلفة، والتي تعيش في مناخات متقابلة، ولا تستطيع تحمل نفس شكل الحكومة. القوانين المختلفة لا تسبب سوى الاضطراب والخلط بين الشعوب التي تعيش تحت نفس القادة وفي اتصال مستمر، وتمر أو تتزاوج بعضها مع بعض، تخضع لعادات أخرى، ولا تعرف أبدًا ما إذا كان تراثها ملكًا لها. المواهب مدفونة، الفضائل متجاهلة، الرذائل بلا عقاب، في هذا الحشد من الناس غير المعروفين لبعضهم البعض، والذي يجمعهم مقر الإدارة العليا في نفس المكان. القادة، المغمورون بالأعمال، لا يرون شيئاً لأنفسهم، كتبة يحكمون الدولة. وأخيرًا، فإن

الإجراءات التي يجب اتخاذها للحفاظ على السلطة العامة، والتي يرغب العديد من الضباط البعيدين منها في الهروب منها أو فرضها، تستوعب كل المعالجات العمومية؛ لم يبق شيء لسعادة الشعب، ولم يبق من أجل دفاعه، إذا لزم الأمر؛ وبهذا تنهار أكبر جسم من أن يتناسب مع دستوره ويهلك بسحقه تحت وزنه الخاص.

من ناحية أخرى، يجب على الدولة أن تمنح نفسها أساسًا معينًا لتحقيق الصلابة، ولمقاومة الصدمات التي لن تفشل في تجربتها، والجهود التي ستضطر إلى القيام بها لدعم نفسها: لأن جميع الشعوب لديها نوع من قوة الطرد المركزي، والتي تعمل من خلالها باستمرار ضد بعضها البعض، وتميل إلى النمو على حساب جيرانهم، مثل دوامات ديكارت. وهكذا يتعرض الضعفاء الى خطر الابتلاع قريباً، ولا يمكن الحفاظ على أي شخص بالكاد إلا من خلال وضع نفسه في نوع من التوازن مما يجعل الضغط متساويًا تقريبًا في كل مكان.

يمكننا أن نرى أن هناك أسبابًا للتمدد وأسبابًا للتشديد؛ وليست أقل المواهب في السياسة أن تجد بين الإثنين أفضل نسبة للحفاظ على الدولة. يمكننا أن نقول بشكل عام أن الأول، كونه خارجيًا وقريبًا فقط، يجب أن يكون خاضعًا للآخرين، وهو داخلي ومطلق؛ دستور صحي وقوي هو أول شيء ينبغي البحث عنه، ويجب أن نعتمد أكثر على القوة التي تنبع من الحكم الجيد أكثر من الموارد التي توفرها منطقة كبيرة.

إلى جانب ذلك، لقد رأينا دولا تشكلت بذلك لدرجة أن ضرورة الغزوات دخلت في دستورها نفسه، وأنه، من أجل الحفاظ على نفسها، أجبروا على النمو باستمرار. ربما هنأوا أنفسهم بشكل كبير على هذه الضرورة السعيدة، والتي أظهرت لهم، مع نهاية عظمتهم، لحظة سقوطهم التي لا يمكن تفاديه.

الفصل العاشر

تتمة

يمكننا قياس الجسم السياسي بطريقتين: مدى المساحة، وعدد الأشخاص؛ وهناك بين هذه التدابير والآخر علاقة مناسبة لمنح الدولة عظمتها الحقيقية. الناس هم الذين يصنعون الدولة، والأرض هي التي تغذي الناس؛ هذه العلاقة هي إذن تكفي الأرض لصيانة سكانها، وأن يوجد عدد من السكان حيث تستطيع الأرض إطعامهم. إنه في هذه النسبة الذي يوجد هذا الحد الأقصى من القوة لعدد معين من الناس؛ لأنه إذا كان هناك الكثير من الأراضي، فإن الاحتفاظ بها مكلف، والزراعة غير كافية، والمنتج غير ضروري؛ إنه السبب المقبل للحروب الدفاعية؛ إذا لم يكن هناك ما يكفي منها، فإن الدولة تجد نفسها لتكملة حسب تقدير جيرانها؛ هذا هو السبب المقبل للحروب الهجومية.

أي شعب لديه، بموقفه، فقط المراوحة بين التجارة أو الحرب، هو ضعيف في حد ذاته؛ يعتمد على جيرانه؛ يعتمد على الأحداث؛ ولم يكن لديه أبداً أكثر من وجود غير مؤكد وقصير. يقهر ويغير وضعه، أو أنه يخضع ولا شيء. يمكنه أن يحرر نفسه فقط لقوة الصغر أو الحجم.

لا يمكننا أن نحسب علاقة ثابتة بين امتداد الأرض والعدد الكافي من البشر لبعضهم البعض، وذلك بسبب الاختلافات في صفات الأرض، في درجات خصوبتها، في طبيعة إنتاجها، في تأثير المناخ، من تلك التي نلاحظها في أمزجة الناس الذين يعيشون فيها، وبعضهم يستهلك القليل في بلد خصب، والبعض الآخر يستهلك كثيرًا على تربة قاحلة. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار خصوبة النساء بشكل أكبر أو أقل، لما قد يكون البلد أكثر أو أقل مؤاتاة للسكان، إلى الكمية التي يمكن للمشرع أن يأمل في المساهمة بها من خلال مؤسساته، بحيث لا يجب أن يبني حكمه على ما يراه، ولكن على ما يتنبأ به، ولا يتطرق إلى الحالة الراهنة للسكان بقدر ما ينبغي أن يصل إليه بشكل طبيعي. أخيرًا، هناك آلاف المناسبات التي تتطلب فيها الحوادث الخاصة بالمكان أو تسمح بتغطية أرضية أكثر مما قد يعتقد المرء أنه ضروري. وبالتالي، سنتوسع كثيرًا في بلد الجبال، أين تتطلب الإنتاجات الطبيعية مثل الاخشاب والتحيزات والمراعي عملاً أقل، حيث تعلم الخبرة أن النساء هم أكثر خصوبة في السهول، وحيث تعطي الأرض المنحدرة الكبيرة قاعدة أفقية صغيرة فقط، وهي الوحيدة التي تحسب للنباتات. على العكس من ذلك، يمكننا الاقتراب من شاطئ البحر، حتى في الصخور والرمال المعقمة تقريبًا، لأن الصيد يمكن أن يوفر جزءًا كبيرًا من إنتاج الأرض هناك، حيث يجب أن يتجمع الناس أكثر لصد

القراصنة، وأنه علاوة على ذلك، من الأسهل تسليم البلاد، من خلال المستعمرات، الى السكان الذين يعانون من الحمل الزائد.

لهذه الشروط من أجل تأسيس شعب، يجب على المرء أن يضيف شرطا واحدًا لا يمكن أن يحل محل غيره، ولكن بدونه لا فائدة لها؛ أي أن المرء يتمتع بالوفرة والسلام؛ بالنسبة للوقت الذي يتم فيه تنظيم الدولة، مثل الوقت الذي يتم فيه تشكيل كتيبة، اللحظة التي يكون فيها الجسم أقل قدرة على المقاومة والأسهل للتدمير. يمكن للمرء أن يقاوم بشكل أفضل في حالة اضطراب مطلق من لحظة التخمر، عندما يعتني كل واحد برتبته وليس بالخطر. سواء حدثت الحرب أو المجاعة أو الفتنة في وقت الأزمة هذا، فإن الدولة قد أطيح بها بشكل معصوم.

ليس الأمر أنه لا توجد حكومات كثيرة مستقرة خلال هذه العواصف. ولكن هذه الحكومات نفسها هي التي دمرت الدولة. يجلب المغتصبون أو يختارون دائمًا هذه الأوقات من المشاكل لتمريرها، وذلك بفضل خوف الجمهور، والقوانين المدمرة التي لن يتبناها الشعب بدم بارد. ان اختيار لحظة المؤسسة هي واحدة من أضمن الخصائص التي يمكن من خلالها التمييز بين عمل المشرع وعمل الطاغية.

من هو الشعب المناسب للتشريع؟ من وجد نفسه ملزماً بالفعل باتحاد أصل أو مصلحة أو اتفاقية، لم يتحمل بعد نير القوانين الحقيقية؛ الشعب الذي ليس لديه عادات ولا خرافات متأصلة؛ من لا يخشى الغزو المفاجئ؛ الذي، دون الدخول في مشاجرات جيرانه، يمكنه مقاومة كل منهم بمفرده، أو مساعدة أحدهم على صد الآخر؛ الشعب الذي يمكن أن يعرفه كل فرد وحيث لا يضطر المرء إلى تحميل انسان يحمل عبئًا أكبر من البشر. الشعب الذي يمكنه الاستغناء عن الشعوب الأخرى، والذي يمكن لأي شعب آخر الاستغناء عنه؛ شعب ليس غنيًا ولا فقيرًا، ويمكن أن يكون مكتفياً ذاتياً؛ وأخيرًا، ما يوحد تماسك شعب عريق مع خفة شعب جديد. ما يجعل عمل التشريع مؤلماً هو أقل ما يجب إنشاؤه مما يجب تدميره؛ وما يجعل النجاح نادرًا جدًا هو استحالة العثور على بساطة الطبيعة المرتبطة باحتياجات المجتمع. صحيح أن كل هذه الظروف توجد بصعوبة لذلك نرى القليل من الدول جيدة التكوين.

في أوروبا لا يزال هناك بلد قادر على التشريع. إنها جزيرة كورسيكا. إن البسالة والثبات اللذين يعرف بهما هؤلاء الشجعان كيف يستعيدون حريتهم ويدافعون عنها يستحقون بعض الحكماء لتعليمهم الحفاظ عليها. لدي شعور بأن هذه الجزيرة الصغيرة ستفاجئ أوروبا ذات يوم.

الفصل الحادي عشر

حول أنظمة التشريعات المختلفة

إذا استفسرنا عما يتكون بالضبط من الخير الأعظم للكل، والذي يجب أن يكون غاية أي نظام تشريعي، فسوف نجد أنه تم اختزاله إلى شيئين رئيسيين، **الحرية** و**المساواة**. الحرية، لأن كل تبعية جزئية هي قوة كبيرة مأخوذة من جسم الدولة؛ المساواة، لأن الحرية لا يمكن أن توجد بدونها.

لقد قلت بالفعل ما هي الحرية المدنية؛ فيما يتعلق بالمساواة، لا ينبغي فهم هذه الكلمة على أنها تعني أن درجات القوة والثروة متساوية تمامًا؛ ولكن، فيما يتعلق بالسلطة، تكون فوق كل عنف، ولا يترأسه إلا بحكم الرتبة والقوانين؛ أما بالنسبة للثروة، فلا يوجد مواطن غني بما يكفي ليتمكن من شراء شخص آخر، ولا يوجد أحد فقير بما يكفي ليضطر إلى البيع. فهو يفترض، إلى جانب الكبار، اعتدال البضائع والائتمان، وإلى جانب الصغار، اعتدال الجشع والشهوة.

ويقولون إن هذه المساواة حلم لا يمكن أن يوجد في التطبيق. ولكن إذا كان سوء المعاملة أمرًا حتميًا، فهل يعني ذلك أنه لا ينبغي معالجته على الأقل؟ ولأن قوة الأشياء تميل دائمًا إلى تدمير المساواة، يجب أن تميل قوة التشريع دائمًا إلى الحفاظ عليها.

لكن هذه الأشياء السخية لأي مؤسسة جيدة يجب تعديلها في كل بلد من خلال العلاقات التي تنشأ، سواء من الوضع المحلي أو من طبيعة السكان، وفي هذه العلاقات يجب أن يتم تخصيص نظام معين لكل شعب المؤسسة التي هي الأفضل، ربما ليس في حد ذاتها، ولكن للدولة المراد لها. على سبيل المثال، هل التربة جاحدة وقاحلة، أم أن البلد ضيق جدًا على السكان؟ أنتقل إلى الصناعة والفنون، حيث ستتبادل منتجاتهما بالسلع التي تفتقر إليها. على العكس من ذلك، اعتني بالسهول الخصبة وسفوح التلال الخصبة في تربة جيدة، هل تفتقر إلى السكان، وتهتم بالزراعة التي تضاعف الرجال، وتطرد الفنون التي لن تنتهي إلا إخلاء البلد من السكان من خلال جمع عدد قليل من السكان الموجودين في بضع نقاط من الإقليم. اعتني بالشواطئ الممتدة والمريحة، وقم بتغطية البحر بالسفن، وزرع التجارة والملاحة، وستكون لديك حياة قصيرة ورائعة. هل البحر يستحم فقط على سواحلك، صخور يتعذر الوصول إليها تقريبًا؟ يبقى البرابرة والسماك؛ ستعيش أكثر سلامًا، وربما أفضل، وأكثر سعادة بالتأكيد. باختصار، إلى جانب المبادئ المشتركة بين الكل، يحتوي كل شعب في ذاته على سبب يأمره بطريقة معينة، ويجعل تشريعاته فريدة لنفسه. وهكذا، كان العبرانيون، والعرب مؤخرًا، الدين كهدفهم الرئيسي، رسائل أثينا، قرطاج وتجارة صور، رودس البحرية، حرب أسبرتة، وفضيلة روما.

أظهر مؤلف كتاب **روح الانتخابات** في العديد من الأمثلة التي يوجه بها الفن المشرع المؤسسة تجاه كل من هذه المواضيع.

إن ما يجعل دستور الدولة متينًا ودائمًا حقًا هو عندما يتم مراعاة وسائل الراحة، بحيث تكون العلاقات الطبيعية والقوانين دائمًا متناغمة حول نفس النقاط، وبالتالي فهي ليست كذلك. قل، ما يجب التأكيد عليه، ومرافقته، وتصحيح الآخرين. ولكن إذا كان المشرع مخطئًا في موضوعه، فقد اتخذ مبدأً مختلفًا عن ذلك الذي ينشأ من طبيعة الأشياء التي يميل المرء إلى العبودية والآخر إلى الحرية، أحدهما للثروة، والآخر إلى تعداد السكان؛ أحدهما للسلام والآخر بالفتوحات: سنرى القوانين تضعف بشكل غير محسوس، والدستور يتدهور، ولن تتوقف الدولة عن التحريض حتى يتم تدميرها أو تغييرها، وأن الطبيعة التي لا تقهر قد استأنفت إمبراطوريتها.

الفصل الثاني عشر

تقسيم القوانين

لترتيب كل شيء، أو لإعطاء أفضل شكل ممكن للشأن العمومي، هناك العديد من العلاقات للنظر فيها. أولاً، عمل الجسم بكامله على نفسه، أي علاقة الكل بالكل أو علاقة صاحب السيادة بالدولة؛ وتتكون هذه العلاقة من المصطلحات الوسيطة، كما سنرى فيما بعد.

تبدأ القوانين التي تنظم هذه العلاقة من اسم القوانين السياسية، وتسمى أيضًا القوانين الأساسية، وليس بدون سبب ما إذا كانت هذه القوانين حكيمة. لأنه، إذا كان هناك في كل ولاية طريقة واحدة جيدة لطلبها، يجب على الأشخاص الذين أوجدوها الالتزام بها: ولكن إذا كان النظام القائم سيئًا، فلماذا يجب علينا أن نعتبر أساسية القوانين التي تمنعه من أن يكون صالحاً؟ علاوة على ذلك، وعلى أي حال، فإن الشعب هو دائمًا سيد تغيير قوانينه، حتى الأفضل؛ لأنه ان اراد ان يضر نفسه فمن له الحق في منعه.

العلاقة الثانية هي علاقة الأعضاء فيما بينهم، أو بالجسد كله؛ ويجب أن تكون هذه العلاقة في صميمها صغيرة، والثانية بأكبر قدر ممكن: بحيث يتمتع كل مواطن باستقلالية تامة عن جميع الآخرين، ويعتمد بشكل مفرط على المدينة؛ وهو ما يتم دائمًا بنفس الوسائل؛ لأنه فقط قوة الدولة هي التي تصنع حرية أعضائها. من هذه العلاقة الثانية ولدت القوانين المدنية.

يمكن اعتبار نوع ثالث من العلاقة بين الإنسان والقانون، ألا وهو عصيان العقوبة؛ وهذا يؤدي إلى إنشاء قوانين جنائية، والتي، في الأسفل، هي أنواع معينة من القوانين من عقوبات جميع الأنواع الأخرى. ويضاف إلى هذه الأنواع الثلاثة من القوانين رابع أهمها نقش لا على الرخام ولا على النحاس، بل في قلوب المواطنين. مما يجعل الدستور الحقيقي للدولة؛ الذي يأخذ قوة جديدة كل يوم. والتي، عندما تكبر قوانين أخرى أو تموت، تحييها أو تكملها، تحافظ على شعب بروح مؤسسته، وتحل بشكل غير محسوس قوة العادة على قوة السلطة. أتحدث عن الأخلاق والعادات، وقبل كل شيء الرأي؛ جزء غير معروف لسياساتنا، ولكن يعتمد على نجاح جميع الآخرين؛ جزء منه يحتل المشرع العظيم نفسه سراً، بينما يبدو أنه يقتصر على لوائح معينة، والتي ليست سوى قوس القبو، والتي تشكل العادات، التي تبطئ ولادتها، في النهاية المفتاح الذي لا يتزعزع.

من بين هذه الفئات المختلفة، فإن القوانين السياسية، التي تشكل شكل الحكومة، هي الوحيدة المتعلقة بموضوعي."

الكتاب الثالث

قبل التحدث عن الأشكال المختلفة للحكومة، دعونا نحاول تثبيت المعنى الدقيق لهذه الكلمة التي لم يتم شرحها بشكل جيد الى حد الآن.

الفصل الأول

في الحكومة بشكل عام

أحذر القارئ من أن هذا الفصل يجب أن يقرأ بهدوء، وأنني لا أعرف فن الوضوح بالنسبة لأولئك الذين لا يريدون أن يكونوا منتبهين.

لكل فعل حر سببين يجمعهما لإنتاجه: واحد أخلاقي، وهو الإرادة التي تحدد الفعل؛ والأخرى فيزيائي، وهو السلطة التي تنفذه. عندما أمشي نحو شيء ما، يجب أن أذهب أولاً؛ ثانياً، أترك أقدامي تحملني إلى هناك. سواء أراد المشلول الركض، وشخص ذكي لا يريد، سيبقى كلاهما في مكانهما. الجسم السياسي له نفس المتحركات: يميز المرء هناك بنفس القوة والإرادة؛ هذه الأخيرة تحت اسم السلطة التشريعية، والأخرى تحت اسم السلطة التنفيذية. لا شيء يتم القيام به أو يجب القيام به هناك دون مساعدتها.

لقد رأينا أن السلطة التشريعية ملك للشعب، ويمكن أن تنتمي إليه فقط. من السهل أن نرى، على العكس من ذلك، من خلال المبادئ المنصوص عليها أعلاه، أن السلطة التنفيذية لا يمكن أن تنتمي إلى العمومية كتشريعية أو سيادية، لأن هذه السلطة تتكون فقط من أفعال معينة لا تقع ضمن اختصاصها من القانون، وبالتالي من قانون صاحب السيادة، وكل أفعالها لا يمكن إلا أن تكون قوانين.

وبالتالي، تحتاج القوة العمومية إلى وكيلها الخاص الذي يجمعها وينفذها وفقًا لتوجيهات الإرادة العامة، والتي تعمل على تواصل الدولة وصاحب السيادة، الذي يفعل بطريقة ما في الشخصية العمومية ما يجعل في الإنسان اتحاد الروح والجسد. هذا هو سبب الحكم في الدولة، المرتبط بشكل غير ملائم بالملك، الذي هو الوزير فقط.

ما هي الحكومة إذن؟ جسم وسيط ينشأ بين الرعايا والسيادة لمراسلاتهم المتبادلة ومسؤول عن تنفيذ القوانين والحفاظ على الحرية المدنية والسياسية.

يُطلق على أعضاء هذه الهيئة قضاة أو ملوك، أي أن المحافظين والجسم كله يحمل اسم الأمير. لذا فإن أولئك الذين يدعون أن الفعل الذي يخضع به الناس للقادة ليس عقدًا هم على حق. إنها على الإطلاق مجرد عمولة، وظيفة، يمارس فيها، ببساطة، ضباط سيادة، يمارس السلطة التي جعل لها مستودعات، والتي يمكنه تحديدها وتعديلها واستئنافها عندما يشاء، إن اغتراب هذا الحق، بما يتعارض مع طبيعة الجسم الاجتماعي، يتعارض مع الهدف من التشارك.

لذلك أسمي **الحكومة** أو الإدارة العليا، الممارسة الشرعية للسلطة التنفيذية، والأمير أو القاضي، الشخص أو الهيئة المسؤولة عن هذه الإدارة.

توجد في الحكومة القوى الوسيطة التي تشكل علاقاتها مع الكل في الكل من صاحب السيادة الى الدولة. يمكننا أن نمثل هذه العلاقة الأخيرة من خلال الأطراف في نسبة مستمرة، متوسطها النسبي هو الحكومة. تتلقى الحكومة من صاحب السيادة الأوامر التي تعطيها للشعب؛ ولكي تكون الدولة في حالة توازن جيد، من الضروري، في كل تعويض، أن تكون هناك مساواة بين المنتج أو سلطة الحكومة التي تؤخذ في حد ذاتها، وبين المنتج أو سلطة المواطنين الذين هم أصحاب سيادة من جهة وذوات من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا تغيير أي من المصطلحات الثلاثة دون كسر النسبة على الفور. إذا أراد الملك أن يحكم، أو إذا أراد القاضي إصدار قوانين، أو إذا رفضت الذوات الانصياع، تخلف الفوضى القاعدة، ولن تفعل القوة والارادة في وقت واحد، وبالتالي تسقط الدولة المنحلة في الاستبداد أو الفوضى. أخيرًا، نظرًا لوجود متوسط نسبي فقط بين كل علاقة، لا توجد أكثر من حكومة جيدة ممكنة في الدولة. ولكن، نظرًا لأن آلاف الأحداث يمكن أن تغير علاقات الشعب، ليس فقط الحكومات المختلفة يمكن أن تكون جيدة لشعوب متعددة، ولكن لنفس الشعب في أوقات مختلفة.

لمحاولة إعطاء فكرة عن العلاقات المختلفة التي يمكن أن تسود بين هذين النقيضين، سآخذ على سبيل المثال عددا من الشعب، كعلاقة أسهل للتعبير عنها.

افترض أن الدولة تتكون من عشرة آلاف مواطن. لا يمكن النظر إلى صاحب السيادة إلا بشكل جماعي وفي جسم. لكن كل فرد، كخاصية ذات، يعتبر كفرد. وبالتالي فإن صاحب السيادة هو بالنسبة الى الذات حيث عشرة آلاف بالنسبة الى واحد؛ وهذا يعني أن كل عضو في الدولة لديه من جانبه الجزء العشرة الألف من السلطة السيادية، على الرغم من أنه يخضع لها بالكامل. أن يتألف الشعب من مائة ألف بشر، ولا تتغير حالة الذوات، ويحمل كل واحد على قدم المساواة الإمبراطورية الكاملة للقوانين، في حين أن اقتراعه، الذي تم تخفيضه إلى مائة ألف، له تأثير أقل بعشر مرات في كتاباتهم. ثم الذات تبقى دائما واحدة، وتزداد العلاقة مع صاحب السيادة بالتناسب مع عدد المواطنين. ويترتب على ذلك أنه كلما نمت الدولة، كلما تناقصت الحرية.

عندما أقول إن النسبة تتزايد، أعني أنها تبتعد عن المساواة. وبالتالي، كلما زادت العلاقة بمعنى المقاييس الهندسية، كلما قلت العلاقة بمعنى المقاييس العامية؛ في البداية، يتم قياس العلاقة، التي يتم اعتبارها وفقًا للكمية، بواسطة المظهر؛ وفي الآخر، يُنظر إليه وفقًا للهوية، وهو يتم احترامه من خلال التشبيه.

الآن، كلما قل ارتباط الإرادات الجزئية بالإرادة العامة، أي الشيم بالقوانين، كلما زادت قوة القمع. لذا، لكي تكون الحكومة جيدة، يجب أن تكون أقوى نسبيا لأن الشعب أكثر عددا.

من ناحية أخرى، فإن توسيع الدولة يمنح المودعين للسلطة العامة المزيد من الإغراءات والوسائل لإساءة استخدام سلطتهم، وكلما زادت القوة التي يجب أن تمتلكها الحكومة لاحتواء الشعب، كلما زاد صاحب السيادة بدوره في احتواء الحكومة. أنا لا أتحدث هنا عن القوة المطلقة، ولكن عن القوة النسبية لمختلف أجزاء الدولة.

ويترتب على هذه العلاقة المزدوجة أن النسبة المستمرة بين صاحب السيادة والأمير والشعب ليست فكرة تعسفية، ولكنها نتيجة ضرورية لطبيعة الجسم السياسي. ويترتب على ذلك أيضًا أن أحد الأطراف، أي الشعب، كذات، يتم تثبيته وتمثيله بالوحدة، في كل المرات التي يزيد فيها السبب المضاعف أو ينقص، يزيد السبب البسيط أو ينقص على حد سواء، وبالتالي تم تغيير الحد الأوسط. هذا يدل على أنه لا يوجد دستور واحد ومطلق للحكم، ولكن يمكن أن يكون هناك العديد من الحكومات المختلفة في الطبيعة مثل الدول المختلفة في الحجم.

إذا قلنا للسخرية من هذا النظام، قلنا إنه من أجل العثور على هذا المتوسط النسبي وتشكيل هيئة الحكومة، كل ما هو مطلوب، في رأيي، هو أخذ الجذر التربيعي لعدد الشعب، سأجيب أنني لا آخذ هذا الرقم هنا. هذا على سبيل المثال؛ أن العلاقات التي أتحدث عنها لا تقاس بعدد البشر فقط، ولكن بشكل عام بكمية العمل، التي تقترن بحشد من الأسباب؛ أنه بالنسبة للبقية، إذا كنت أعبر عن نفسي بكلمات أقل، فإنني أستعير للحظة من الهندسة، فأنا لست على علم، مع ذلك، أن الدقة الهندسية لا تحدث بكميات أخلاقية.

الحكومة هي من الصغر مثلما هو الجسم السياسي الذي تحتوي عليه من الكبر. إنه شخص معنوي يتمتع بملكات معينة، نشط مثل صاحب السيادة، وانفعالي مثل الدولة، والتي يمكن تقسيمها إلى علاقات مماثلة أخرى تنشأ نتيجة لذلك نسبة جديدة أخرى في هذه الواحدة، بناء على أمر من المحاكم، حتى نصل إلى فترة متوسطة غير قابلة للتجزئة، أي إلى رئيس واحد أو قاضي أعلى، يمكننا أن نتخيله، في خضم هذا التقدم، كوحدة بين سلسلة الكسور وسلسلة الأرقام.

دون إحراج أنفسنا في هذا التعدد في المصطلحات، فلنكن راضين عن اعتبار الحكومة كجسم جديد داخل الدولة، متميزة عن الشعب والسيادة، ووسيط بين الواحد والآخر.

هناك اختلاف جوهري بين هاذين الجسمين، أن الدولة موجودة بمفردها، وأن الحكومة موجودة فقط من خلال صاحب السيادة. وبالتالي فإن الإرادة السائدة للأمير هي أو يجب أن تكون فقط الإرادة العامة أو القانون؛

قوته هي فقط القوة العمومية المركزة فيه، وبمجرد أن يرغب في أن يستمد من نفسه بعض التصرفات المطلقة والمستقلة، يبدأ ارتباط الكل في التلاشي. إذا كان لدى الأمير، في النهاية، إرادة جزئية أكثر نشاطًا من إرادة صاحب السيادة، وأنه استخدم، من أجل إطاعة هذه الإرادة الخاصة، القوة العمومية التي في يديه، بحيث يكون لنا وبالتالي، نقول، صاحبي سيادة، أحدهما من الحق والآخر من الواقع، في الوقت الذي يختفي فيه الاتحاد الاجتماعي، ويتم حل الجسم السياسي.

ومع ذلك، لكي يكون لجسم الحكومة وجود، حياة حقيقية تميزه عن جسم الدولة؛ حتى يتمكن جميع أعضائها من العمل بشكل متضافر والاستجابة للغاية التي تم تأسيسها من أجلها، فإنه يحتاج إلى نفس معينة، وحساسية مشتركة لأعضائها، وقوة، وإرادة محددة تميل إلى الحفاظ عليها. يفترض هذا الوجود بالذات التجمعات والمجالس، والقدرة على التداول، والحل، والألقاب، والامتيازات التي يمتلكها الأمير بشكل حصري، والتي تجعل حالة القاضي أكثر شرفًا من حيث كونه أكثر إيلامًا. الصعوبات تكمن في الترتيب العام، كل هذا المرؤوس، حتى لا يغير الدستور العام من خلال تعزيز الدستور الخاص به؛ أنه يميز دائمًا قوته الخاصة، التي تهدف إلى الحفاظ على نفسه، من القوة العمومية، والمصممة للحفاظ على الدولة، وأنه في كلمة واحدة على استعداد دائمًا للتضحية بالحكومة للشعب، وليس بالشعب للحكومة.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن الجسم الاصطناعي للحكومة هو عمل جسم اصطناعي آخر، وأنه، بطريقة ما، لديه فقط حياة مقترضة ومرتبة، إلا أنه لا يمنعها من عدم امكانية أن تتصرف بقوة أو سرعة أكثر أو أقل، وتتمتع، إذا جاز التعبير، بصحة أكثر أو أقل قوة. وأخيرًا، دون الانحراف مباشرةً عن غرض مؤسسته، قد ينحرف عنها أكثر أو أقل، اعتمادًا على الطريقة التي تشكلت بها.

من كل هذه الاختلافات التي ولدت العلاقات المختلفة التي يجب أن تكون بين الحكومة وجهاز الدولة، وفقا للعلاقات العرضية والخاصة التي يتم بها تعديل هذه الدولة نفسها. لأنه في كثير من الأحيان ستصبح أفضل حكومة في حد ذاتها هي الأكثر شرًا، إذا لم يتم تغيير علاقاتها وفقًا لأخطاء الجسم السياسي الذي تنتمي إليه.

الفصل الثاني

في المبدأ الذي يكوّن مختلف أشكال الحكومة

للكشف عن السبب العام لهذه الخلافات، فمن الضروري التمييز هنا بين المبدأ والحكومة، كما مَيَّزْتُ في الأعلى الدولة وصاحب السيادة.

يمكن أن يتكون جسم القاضي من عدد أكبر أو أقل من الأعضاء. لقد قلنا إن علاقة صاحب السيادة بالذوات كانت أكبر كلما كان الشعب أكثر عددًا. ومن خلال التناسب الواضح، يمكننا أن نقول نفس الشيء عن الحكومة فيما يتعلق بالقضاة.

لكن القوة الكلية للحكومة لا تختلف عن كونها دائمًا قوة الدولة، وبالتالي من الواضح أنه كلما استخدمت هذه القوة على أعضائها، قل ما تركته للعمل على الشعب كله.

لذا كلما زاد عدد القضاة، كانت الحكومة أضعف. بما أن هذا المبدأ هو أساسي، فلنحاول تطبيقه بشكل أفضل.

يمكننا أن نميز في شخصية القاضي ثلاث ارادات مختلفة بشكل أساسي. الأولى، الإرادة المناسبة للفرد، والتي تميل فقط لمصلحته الفردية؛ الثانية، الإرادة المشتركة للقضاة، والتي تتعلق فقط بمنفعة الأمير، والتي يمكن تسميتها إرادة الجسم، وهي عامة فيما يتعلق بالحكومة، وخاصة فيما يتعلق بالدولة، والتي تمثل الحكومة جزء منها؛ الثالثة، إرادة الشعب أو الإرادة السيادية، وهي عامة، سواء فيما يتعلق بالدولة ككل، وفيما يتعلق بالحكومة التي تعتبر جزءًا من الكل.

في التشريع المتقن، يجب أن تكون الإرادة الخاصة أو الفردية ضحلة؛ إرادة الجسم المناسبة للحكومة التابعة جدا؛ وبالتالي فإن الإرادة العامة أو السيادية هي المسيطرة دائمًا والقاعدة الوحيدة لكل الارادات الأخرى.

وفق النظام الطبيعي، على العكس، تصبح هذه الإرادات المختلفة أكثر نشاطًا لأنها تصبح أكثر تركيزًا. وبالتالي، فإن الإرادة العامة دائمًا ما تكون الأضعف، وستحصل إرادة الجسم على المرتبة الثانية، والإرادة الخاصة هي الأولى قبل الجميع: بحيث يكون، في الحكومة، كل عضو هو نفسه أولاً، ثم قاضيا، ثم مواطنا. التدرج المقابل مباشرة لذلك التدرج المطلوب في النظام الاجتماعي.

هذا طرح، أن تكون الحكومة كلها في يد شخص واحد. فهذه هي الإرادة الخاصة وإرادة الجسم متحدان تمامًا، وبالتالي هذا يمكن أن يكون في أقصى درجة من الشدة. لكن، كما هو الحال في درجة الإرادة التي يعتمد عليها استخدام القوة، لا تتغير القوة المطلقة للحكومة، يترتب على ذلك أن أكثر الحكومات نشاطًا هي سلطة واحدة.

على العكس، دعونا نوحّد الحكومة بالسلطة التشريعية؛ دعونا نجعل أمير صاحب السيادة، وكل المواطنين مثل العديد من القضاة. عندئذ، فإن إرادة الجسد، المشوشة بالإرادة العامة، لن يكون لها نشاط أكثر منها، وسوف تترك الإرادة الخاصة بكل قوتها. وبالتالي، ستكون الحكومة، بنفس القوة المطلقة دائمًا، في الحد الأدنى من القوة النسبية أو النشاط.

هذه التقارير لا جدال فيها، ولا تزال اعتبارات أخرى تعمل على تأكيدها. نرى، على سبيل المثال، أن كل قاضٍ أكثر نشاطًا في جسده من كل مواطن في مواطنته، وبالتالي فإن الإرادة الخاصة لها تأثير أكبر بكثير في تصرفات الحكومة من تلك التي يمارسها صاحب السيادة؛ لأن كل قاضي يكاد يكون مكلفًا ببعض الوظائف الحكومية؛ بدلاً من ذلك، ليس لكل مواطن مأخوذا على جهة فاقد وظيفة السيادة. علاوة على ذلك، كلما توسعت الدولة، زادت قوتها الحقيقية، على الرغم من أنها لا تزيد بسبب امتدادها: ولكن تبقى الدولة كما هي، قد يتضاعف القضاة، لا تزيد الحكومة ولا تكتسب قوة حقيقية أكبر، لأن هذه القوة هي قوة الدولة، التي يتساوى قياسها دائمًا. وبالتالي، تنخفض القوة أو النشاط النسبي للحكومة، دون أن تكون قوتها المطلقة أو الحقيقية قادرة على الزيادة.

ومن المؤكد أيضًا أن إرسال الأعمال يصبح أبطأ حيث يتم تكليف المزيد من الناس به؛ أنه بإعطاء الكثير من الحصافة أو عدم إعطاء ما يكفي للثروة؛ دع الفرصة تفلت من أيدينا، وبسبب المداولات غالبًا ما نفقد ثمار المداولة.

لقد أثبتت للتو أن الحكومة تتراجع مع زيادة عدد القضاة. وقد أثبتت أعلاه أنه كلما زاد عدد الشعب، زادت قوة القمع. ويترتب على ذلك أن علاقة القضاة بالحكومة يجب أن تكون عكس علاقة الذوات بصاحب السيادة. أي أنه كلما كبرت الدولة، زادت الحكومة على التشديد؛ لدرجة أن عدد الرؤساء يتناقص بسبب الزيادة في عدد الشعب.

علاوة على ذلك، أنا أتحدث هنا فقط عن القوة النسبية للحكومة، وليس عن استقامتها. لأنه، على العكس من ذلك، كلما زاد عدد القضاة، كلما اقتربت إرادة الجسم من الإرادة العامة؛ بينما، تحت قاضي واحد، ستكون هذا الجسم نفسه، كما قلت، مجرد إرادة جزئية. وهكذا، من ناحية، يتم فقدان ما يمكن اكتسابه من جهة أخرى، وفن المشرع هو معرفة كيفية تحديد النقطة التي تتحد فيها قوة وإرادة الحكومة، دائمًا بالتناسب المتبادل، في التقرير الأكثر فائدة للدولة.

الفصل الثالث

تقسيم الحكومات

رأينا في الفصل السابق لماذا نميز الأنواع المختلفة أو أشكال الحكومة من خلال عدد الأعضاء الذين تتكون منهم؛ يبقى أن نرى في هذا الأخير كيف يحدث هذا التقسيم.

يمكن لصاحب السيادة، في المقام الأول، أن يلتزم بإيداع الحكومة لجميع الشعب أو للجزء الأكبر منه، بحيث يكون هناك قضاة مواطنون أكثر من المواطنين العاديين. هذا الشكل من الحكومة يسمى الديمقراطية.

أو يمكنها تشديد الحكومة بأيدي عدد قليل، بحيث يكون عدد المواطنين العاديين أكثر من عدد القضاة؛ وهذا الشكل يحمل اسم الأرستقراطية. وأخيرًا، يمكنه أن يركز الحكومة بأكملها في يد قاضي واحد يستمد منه الآخرون سلطتهم. هذا الشكل الثالث هو الأكثر شيوعًا، ويسمى الملكية، أو الحكومة الملكية.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الأشكال، أو على الأقل الشكلين الأولين، عرضة للزيادة أو النقصان، ولهما خط عرض كبير إلى حد ما؛ لأن الديمقراطية يمكن أن تحتضن كل الشعب، أو أن يتم تشديدها إلى النصف. يمكن للأرستقراطية بدورها أن تتقلص من نصف الناس إلى عدد أقل وغير محدود. تكون المملكة نفسها قابلة لبعض المشاركة. كان لدستور إسبرطة باستمرار ملكان؛ وقد رأينا في الإمبراطورية الرومانية ما يصل إلى ثمانية أباطرة في وقت واحد دون أن يكون من الممكن القول بأن الإمبراطورية كانت منقسمة. وبالتالي، هناك نقطة يندمج فيها كل شكل من أشكال الحكومة مع الشكل التالي، ونرى أنه، في ظل ثلاث فئات فقط، تكون الحكومة عرضة حقًا لأشكال مختلفة مثلما يكون للدولة مواطنون.

هناك المزيد: هذه الحكومة نفسها قادرة، في جوانب معينة، على أن تنقسم إلى أجزاء أخرى، واحدة تدار بطريقة أو بأخرى، يمكن أن تنتج عن هذه الأشكال الثلاثة مجتمعة العديد من أشكال مختلطة، حيث يمكن تعدادها بواسطة كل الأشكال البسيطة. لطالما جادلنا كثيرًا حول أفضل أشكال الحكم، دون اعتبار أن كل واحد منهم هو الأفضل في بعض الحالات، والأسوأ في حالات أخرى.

لو وجب، في الدول المختلفة، أن يكون عدد القضاة الأعلى في نسبة عكسية مع عدد المواطنين، فإنه يتبع ذلك بشكل عام أن الحكومة الديمقراطية تناسب الدول الصغيرة، والأرستقراطية للدول المتوسطة، والدول الملكية للدول الكبيرة. يتم أخذ هذه القاعدة على الفور من المبدأ. ولكن كيف نحسب الحشد في الظروف التي يمكن أن توفر استثناءات؟

الفصل الرابع

في الديمقراطية

من يعرف القانون يعرف أكثر من أي شخص كيف يجب تنفيذه وتفسيره. لذلك يبدو أنه لا يمكن للمرء أن يكون له دستور أفضل من ذلك الذي تنضم فيه السلطة التنفيذية إلى المجلس التشريعي. ولكن هذا هو الشيء الذي يجعل هذه الحكومة غير كافية في جوانب معينة، لأن الأشياء التي يجب تمييزها ليست كذلك، وأن الأمير وصاحب السيادة، كونهما نفس الشخص، لا يشكلان، إذا جاز التعبير، الا حكومة بدون حكومة.

ليس من الجيد أن من يسن القوانين ينفذها، ولا أن جسم الشعب يحول انتباهه عن وجهات النظر العامة لإعطائها لأشياء جزئية. ليس هناك ما هو أخطر من تأثير المصالح الخاصة في الشؤون العامة، وإساءة استخدام القوانين من قبل الحكومة أقل شرًا من فساد المشرع، والنتيجة المعصومة لآراء معينة. ثم بعد أن تغيرت الدولة من حيث الجوهر، فإن أي إصلاح يصبح مستحيلا. فالشعب الذي لن يسيء أبدًا استخدام الحكومة لن يسيء إلى الاستقلال أيضًا؛ الشعب الذين يحكم جيدًا دائمًا لن يحتاج أن يكون محكوما.

لنأخذ هذا المصطلح بالمعنى الدقيق للكلمة، لم تكن هناك ديمقراطية حقيقية أبدًا، ولن تكون أبدًا. إنه ضد النظام الطبيعي أن يحكم العدد الكبير وأن يكون العدد القليل محكوما. لا يمكننا أن نتصور أن الشعب لا يزال متجمعا بشكل متواصل للحضور للشؤون العمومية، ويمكننا أن نرى بسهولة أنه لا يمكنه إنشاء لجان لهذا دون تغيير شكل الإدارة.

في الواقع، أعتقد أنه يمكنني أن أفترض كمبدأ أنه عندما يتم تقاسم وظائف الحكومة بين عدة محاكم، فإن العدد الأقل سيحصل عاجلاً أو آجلاً على أكبر سلطة، إذا كان ذلك فقط بسبب سهولة إرسال الشكاوى، والتي تجلبهم إلى هناك بشكل طبيعي.

إلى جانب ذلك، كم من الأشياء التي يصعب جمعها مع هذه الحكومة لا تفترض! أولاً، دولة صغيرة للغاية، حيث يسهل على الناس التجمع، وحيث يمكن لكل مواطن أن يعرف بسهولة جميع الآخرين؛ وثانياً، بساطة كبيرة في الشيم تمنع كثرة الشكاوى والمناقشات الشائكة؛ ثم هناك قدر كبير من المساواة في الرتب والثروات، والتي بدونها لا يمكن أن توجد المساواة في الحقوق والسلطة. وأخيرًا، القليل من الرفاهية أو انعدامها، إما لأن الرفاهية هي تأثير الثروة، أو أنها تجعلها ضرورية؛ يفسد في نفس الوقت كل من الغني والفقير، أحدهما بالحيازة، والآخر بالشهوة؛ ويبيع البلاد للنعومة والغرور، ويحرم الدولة من جميع مواطنيها لاستعباد بعضهم لبعض، واستعباد الكل للرأي.

هذا هو السبب في أن المؤلف الشهير أعطى الفضيلة كمبدأ للجمهورية، لأن كل هذه الظروف لا يمكن أن توجد بدون فضيلة؛ ولكن، بسبب عدم وجود الفروق اللازمة، غالبًا ما كانت هذه العبقرية الجميلة تفتقر إلى الدقة، والوضوح في بعض الأحيان، ولا ترى أن السلطة السيادية هي نفسها في كل مكان، يجب أن يحدث نفس المبدأ في كل دولة جيدة، تشكلت، بزيادة أو نقصان، هذا صحيح، حسب شكل الحكومة.

دعونا نضيف أنه لا توجد حكومة خاضعة للحروب الأهلية والانفعالات الداخلية مثل الديمقراطية أو الشعبية، لأنه لا توجد حكومة تميل بقوة وبشكل مستمر لتغيير الشكل، ولا الأمر الذي يتطلب المزيد من اليقظة والشجاعة للحفاظ على نفسها. قبل كل شيء في هذا الدستور، يجب على المواطن أن يسلح نفسه بالقوة والثبات، ويقول كل يوم من حياته إلى أسفل قلبه ما قاله بالاتين الفاضل في النظام الغذائي في بولندا: **أفضل الحرية الخطرة خدمة الهدوء**.

إذا كان هناك شعب من الآلهة، لكان حكم نفسه بشكل ديمقراطي. مثل هذه الحكومة المتقنة جدا ليست مناسبة للبشر.

الفصل الخامس

في الأرستقراطية

لدينا هنا شخصيتين معنويتين متميزتين للغاية، وهما الحكومة وصاحب السيادة؛ وبالتالي إرادتين عامتين، واحدة فيما يتعلق بجميع المواطنين، والأخرى فقط لأعضاء الإدارة. وهكذا، على الرغم من أن الحكومة يمكن أن تنظم الشرطة الداخلية الخاصة بها كما يحلو لها، إلا أنها لا تستطيع أن تتحدث أبداً إلى الشعب إلا باسم صاحب السيادة، أي باسم الشعب نفسه؛ ما لا يجب أن ينسى.

كانت المجتمعات الأولى محكومة بشكل أرستقراطي. وتداول أرباب الأسر في الشؤون العامة فيما بينهم. خضع الشباب بسهولة لسلطة الخبرة. ومن هنا جاءت أسماء كهنة وقدامى وسيناتور وشيوخ. لا يزال المتوحشون في أمريكا الشمالية يحكمون أنفسهم بهذه الطريقة اليوم ويحكمون بشكل جيد للغاية.

ولكن، حيث سادت لامساواة المؤسسة على لامساواة الطبيعة، كانت الثروة أو السلطة مفضلة مع تقدم العمر، وأصبحت الأرستقراطية اختيارية. وأخيرًا، نقلت السلطة مع بضائع الأب إلى الأبناء، مما جعل العائلات أرستقراطية، وجعلت الحكومة وراثية، ورأى أحد أعضاء مجلس الشيوخ لمدة عشرين عامًا.

لذلك هناك ثلاثة أنواع من الأرستقراطية: طبيعية، اختيارية، وراثية. الأول مناسب فقط للشعوب البسيطة. والثالث هو الأسوأ بين جميع الحكومات. والثاني هو الأفضل: إنها الأرستقراطية المناسبة.

إلى جانب ميزة التمييز بين السلطتين، فإن لها ميزة اختيار أعضائها؛ لأنه في الحكومة الشعبية يولد جميع المواطنين قضاة؛ ولكن هذا يقتصر على عدد صغير، ويصبح ذلك فقط عن طريق الانتخاب: يعني من خلاله الاستقامة والتنوير والخبرة وجميع الأسباب الأخرى للتفضيل والاحترام العام عند الكثير من الضامنين الجدد لدرجة أننا سنحكم بحكمة.

بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء التجمعات بشكل أكثر ملاءمة. يتم مناقشة العمل بشكل أفضل، ويتم إرساله بمزيد من النظام والاجتهاد؛ إن ائتمان الدولة مدعوم بشكل أفضل في الخارج من قبل أعضاء مجلس الشيوخ الموقرين من حشد غير معروف أو محتقر.

باختصار، انه النظام الأفضل والأكثر طبيعية الذي يحكم فيه الأكثر حكمة الحشد، عندما نكون متأكدين من أنهم سيحكمون لصالحه، وليس لصالحهم. يجب ألا نكثر المحركات عبثا، ولا نفعل بعشرين ألف شخص ما يمكن أن يكون أفضل من مائة شخص مختار. ولكن تجدر الإشارة إلى أن مصلحة الجسم تبدأ بتوجيه القوة

العمومية هنا بشكل أقل على قاعدة الإرادة العامة، وأن منحدرًا حتميًا آخر يحرم القوانين جزء من السلطة التنفيذية.

فيما يتعلق بوسائل الراحة الخاصة، لا دولة صغيرة جدًا، ولا شعبًا بسيطًا جدًا ومستقيمًا، بحيث أن تنفيذ القوانين يأتي مباشرة من إرادة الجمهور، كما هو الحال في الديمقراطية الجيدة. ولا ينبغي لأمة كبيرة جدًا، بحيث يمكن للرؤساء المتناثرين لحكمها أن يقرروا السيادة في كل من إدارته، وأن يبدأوا بجعل أنفسهم مستقلين ليصبحوا في النهاية سادة.

ولكن إذا كانت الأرستقراطية تتطلب القليل من الفضائل أقل من الحكومة الشعبية، فإنها تطالب الآخرين أيضًا، مثل الاعتدال في الأغنياء، والرضا عن الفقراء؛ لأنه يبدو أن المساواة الصارمة ستكون في غير محلها؛ لم يلاحظ حتى في إسبرتة.

علاوة على ذلك، إذا كان هذا الشكل ينطوي على عدم مساواة معينة في الثروة، فإنه بشكل عام يُعهد بإدارة الشؤون العامة إلى أولئك الذين يمكنهم تقديم أفضل وقت لهم، ولكن ليس كما يدعي أرسطو، بحيث يفضل الأغنياء دائما. على العكس من ذلك، من المهم أن الخيار المعاكس يعلم الناس في بعض الأحيان أن هناك، في استحقاق البشر، أسباب تفضيل أكثر أهمية من الثروة.

الفصل السادس

في المُلكية

حتى الآن، اعتبرنا الأمير كشخصية معنوية وجماعية، متحدًا بقوة القانون، وديعًا في دولة السلطة التنفيذية. علينا الآن أن نعتبر هذه القوة متحدة في أيدي شخصية طبيعية، وشخص واقعي، له وحده الحق في التخلص منها وفقًا للقوانين. هذا يسمى السلطان أو الملك. على عكس الإدارات الأخرى حيث يمثل الكائن الجماعي فردًا، وحيث يمثل هذا الفرد كائنًا جماعيًا؛ بحيث تكون الوحدة الأخلاقية التي يتكون منها الأمير في نفس الوقت وحدة مادية، حيث تتحد بشكل طبيعي جميع الملكات التي يوحدها القانون في الآخر بجهد كبير.

وهكذا، فإن إرادة الشعب وإرادة الأمير والقوة العامة للدولة والقوة الخاصة للحكومة، تستجيب جميعها لنفس الدافع، وجميع المحركات في الجهاز في يد واحدة، وكل شيء يعمل في نفس هدف؛ لا توجد حركات متعارضة تدمر بعضها البعض، ولا يمكن للمرء أن يتخيل أي نوع من الدستور ينتج فيه جهد أقل عملًا أكبر. أرخميدس، الذي يجلس بهدوء على الشاطئ ويسحب بسهولة سفينة كبيرة طافية، يمثل لي سلطانا ماهرًا، يحكم من حكومته دوله الشاسعة، ويجعل كل شيء يتحرك بينما يبدو بلا حراك.

ولكن إذا لم تكن هناك حكومة لديها قوة أكبر، فلن تكون هناك حكومة تتمتع فيها الإرادة الخاصة بنفوذ أكبر وتسيطر بسهولة على الآخرين؛ كل شيء يعمل نحو نفس الغاية، هذا صحيح؛ لكن هذه الغاية ليست غاية السعادة العامة، وقوة الإدارة نفسها تتجه باستمرار إلى التحيز على الدولة. الملوك يريدون أن يكونوا مطلقين، ومن بعيد يصرخون بأن أفضل طريقة لذلك هي أن يحبهم شعبهم. هذا المبدأ جميل جدًا، وحتى صحيح جدًا من بعض النواحي، لسوء الحظ، سوف نسخر منه دائمًا في المحاكم. إن القدرة التي تأتي من حب الشعوب هي بلا شك الأعظم. ولكنها غير مستقرة ومشروطة، لن يرضى به الأمراء. أفضل الملوك يريدون أن يكونوا شريرين لو سمحت، دون التوقف عن أن يكونوا سادة: يمكن للمخاطب السياسي أن يخبرهم عبثًا أن قوة الناس هي مصلحتهم، فمعظم اهتمامهم هو أن يكون الناس مزدهرين، كثيرين، هائلين: يعرفون جيدًا أن هذا ليس صحيحًا. إن مصلحتهم الشخصية هي أولاً أن الناس ضعفاء وبائسون، وألا يمكن لهم المقاومة أبداً. أعترف أنه على افتراض أن الذوات دائمًا ما تكون خاضعة تمامًا، فإن اهتمام الأمير سيكون عندئذٍ أن الناس كانوا أقوياء، بحيث تكون هذه السلطة لهم تجعلهم مروعين لجيرانهم؛ ولكن، بما أن هذه المصلحة ثانوية ومرتبة فقط، والافتراضان غير متوافقين، فمن الطبيعي أن يعطي الأمراء الأفضلية للقاعدة التي تكون مفيدة لهم على الفور.

هذا ما مثله صموئيل بقوة للعبرانيين؛ هذا ما أظهره مكيافيلي بوضوح. من خلال التظاهر بإعطاء دروس للملوك، أعطى دروسًا عظيمة للشعب. كتاب الأمير لمكيافيلي هو كتاب الجمهوريين.

لقد وجدنا من خلال التقارير العامة أن الملكية مناسبة فقط للدول الكبيرة. وسنجدها مرة أخرى من خلال فحصها في حد ذاتها. كلما ازداد عدد الإدارة العامة، كلما قلّت علاقة الأمير بالذوات واقتربت من المساواة، بحيث تكون هذه العلاقة واحدة أو المساواة نفسها في الديمقراطية. هذه النسبة نفسها تزداد مع تشديد الحكومة. وهي في ذروتها عندما تكون الحكومة في يد واحدة. ثم هناك مسافة كبيرة بين الأمير والشعب، والدولة تفتقر إلى الاتصال. لذلك، من أجل تشكيلها، نحتاج إلى أوامر وسيطة، نحتاج إلى الأمراء، العظماء، النبلاء لملئها. ومع ذلك، لا شيء من هذا يناسب دولة صغيرة، دمرتها كل هذه الدرجات. ولكن إذا كان من الصعب على الدولة العظيمة أن تحكم جيدًا، فمن الصعب جدًا أن يحكمها شخص واحد؛ يعلم الجميع ما يحدث عندما يعطي الملك نفسه بدائل.

من العيوب الأساسية التي لا مفر منها، والتي ستضع دائمًا الحكومة الملكية أسفل الجمهورية، أنه في الأخير لا يرفع الصوت العام إلى الأماكن الأولى إلا الأشخاص المستنيرين والقادرين، الذين يملؤونها بشرف؛ في حين أن أولئك الذين يصلون إلى الملكيات هم في الغالب مجرد مسودات صغيرة، وقلة من الأوغاد، ومفتونين صغار، والذين تصل إليهم المواهب الصغيرة، الذين يصلون إلى المحاكم إلى الأماكن الكبيرة، لا يظهرون سوى الجمهور عن عدم الكفاءة بمجرد وصولهم إلى هناك. الشعب أقل خطأ في هذا الاختيار من الأمير. وانسان ذو الجدارة الحقيقية عادة ما يكون نادرا في الوزارة مثل الحمقى على رأس حكومة جمهورية. أيضًا، عندما، بمصادفة سعيدة، يتولى أحد هؤلاء الناس المولودين للحكم رئاسة الأعمال في ملكية مدمرة تقريبًا بسبب أكوام المدراء الجميلين، فوجئنا تمامًا بالموارد التي وجدها، وهذه حقبة في بلد.

لكي تكون الدولة الملكية محكومة بشكل جيد، يجب قياس حجمها أو نطاقها مقابل ملكات من يحكم. إن الغزو أسهل من الحكم. برافعة كافية، بإصبع واحد يمكن أن يهز العالم؛ ولكن لدعمه تحتاج إلى أكتاف هرقل. طالما أن الدولة كبيرة، فإن الأمير يكون دائمًا صغيرًا جدًا. على العكس من ذلك، عندما يحدث أن تكون الدولة صغيرة جدًا بالنسبة لقائدها، وهو أمر نادر جدًا، فإنها لا تزال تخضع لحكم سيئ، لأن القائد، الذي يتبع دائمًا عظمة آرائه، ينسى مصالح الشعوب، ولا يجعلهم أقل استياء من إساءة استخدام المواهب التي يمتلكها أكثر من زعيم محدود بسبب التقصير في تلك التي يفتقر إليها. سيكون من الضروري، إذا جاز التعبير، أن تتوسع المملكة أو تتقلص في كل عهد، وفقًا لمدى وصول الأمير؛ في حين أن مواهب مجلس الشيوخ التي لديها إجراءات أكثر ثباتًا، قد تكون للدولة حدود ثابتة، والإدارة أقل من ذلك.

إن الإزعاج الأكثر عقلانية لحكومة الفرد وحده هو الرغبة في هذا التعاقب المستمر الذي يشكل رابطًا غير متقطع في الاثنين الآخرين. ملك يموت، والمطلوب ملك آخر؛ الانتخابات تترك فترات خطيرة؛ إنها عاصفة. وما لم يكن المواطنون غير مهتمين، ونزاهة لا تحسبها هذه الحكومة، يتورط فيها المكائد والفساد. يصعب على من باعته الدولة ألا يبيعها بدوره، ولا يتم تعويض الضعفاء عن المال الذي انتزعه منهم الأقوياء.

عاجلاً أم آجلاً يصبح كل شيء فاسداً في ظل هذه الإدارة، والسلام الذي يتم التمتع به بعد ذلك تحت حكم الملوك أسوأ من اضطراب الأقارب.

ما الذي تم فعله لمنع هذه الأمراض؟ تم صنع التيجان وراثيًا في بعض العائلات؛ وصدر أمر بالخلافة يمنع أي نزاع على وفاة الملوك. بمعنى أنه بدلاً من إزعاج الأنظمة بمضايقات الانتخابات، فضلنا الهدوء الواضح على الإدارة الحكيمة، وفضلنا المخاطرة بإنجاب الأطفال والوحوش والحمقى كقادة، من الاضطرار إلى الجدل حول اختيار الملوك الصالحين. لم نعتبر أنه من خلال تعريض أنفسنا لمخاطر البديل، فإننا نضع كل الفرص تقريبًا ضد أنفسنا. لقد كانت كلمة منطقية للغاية، وهي كلمة الشاب ديونيسيوس، الذي كان والده يوبخه على عمل مخجل، قال: "هل أعطيتك المثال؟ آه!" أجاب الابن: "لم يكن والدك. ملك."

كل شيء يتفق على الحرمان من العدالة ومن العقل الذي نشأه انسان ما لقيادة الآخرين. يقال إننا نتألم بشدة لتعليم الأمراء الشباب فن السيادة: لا يبدو أن هذا التعليم يفيدهم. من الأفضل أن نبدأ بتعليمهم فن الطاعة. أعظم الملوك الذين احتفلوا بهم في التاريخ لم يتم تربيتهم؛ إنه علم لا يمتلكه المرء أبداً أقل مما تعلمه بعد أن تعلمه أكثر من اللازم، ويكتسبه المرء بشكل أفضل من خلال الطاعة منه عن طريق القيادة. "في الواقع، تم اختيار أكثر الطرق العملية والأقصر لإجراءات جيدة وسيئة، للتشاور مع ما يرغبون أو لا يرغبون في ظل إمبراطور آخر، سواء أرادوا أم لا."

نتيجة هذا الافتقار إلى التماسك هو تناقض الحكومة الملكية، التي، التي يتم تنظيمها أحيانًا على خطة واحدة وأخرى على أخرى، وفقًا لشخصية الأمير الذي يملك أو الأشخاص الذين يحكمون لصالحه، لا يمكن أن يكون لها موضوع ثابت ولا قيادة متسقة: تنوع يجعل دائمًا الدولة تطفو من الأقصى إلى الأقصى، من مشروع إلى آخر، ولا يحدث في حكومات أخرى، حيث يكون الأمير دائمًا هو نفسه. لذلك نرى أنه بشكل عام، إذا كان هناك المزيد من المكر في المحكمة، فهناك المزيد من الحكمة في مجلس الشيوخ، وأن الجمهوريات تحقق أهدافها من خلال وجهات نظر أكثر ثباتًا وأفضل تتبعًا؛ وبدلاً من ذلك، فإن كل ثورة في الوزارة تنتج ثورة في الدولة، والمثل المشترك بين جميع الوزراء، وكل الملوك تقريبًا، هو أن يأخذوا كل شيء على عكس أسلافهم.

من هذا اللاإنسجام نفسه، لا يزال حل التعقيد المألوف للغاية للسياسيين الملكيين مستمدًا؛ ليس فقط مقارنة الحكومة المدنية بالحكومة المحلية، والأمير لأب الأسرة، خطأ تم دحضه بالفعل، ولكن أيضًا لإعطاء هذا القاضي بشكل حر كل الفضائل التي سيحتاجها، وللافتراض دائمًا أن الأمير ما ينبغي أن تكون عليه: افتراض من الواضح أن الحكومة الملكية أفضل منه على أي حكومة أخرى، لأنها بلا ريب هي الأقوى، ومن أجل أن تكون الأفضل أيضًا، تفتقر إلى إرادة واحدة فقط من الجسم أكثر حسب الإرادة العامة.

ولكن إذا كان الملك بطبيعته شخصية نادرة، وفقًا لأفلاطون، فكم مرة تتحد الطبيعة والثروة لتتويجه؟ وإذا كان التعليم الملكي يفسد بالضرورة أولئك الذين يتلقونه، فماذا يمكن أن نتوقع من تعاقب البشر الذين نشأوا للحكم؟ لذلك يجب خداع الخلط بين الحكومة الملكية وحكومة الملك الصالح. لنرى ما هي هذه الحكومة في حد ذاتها، يجب أن نعتبرها تحت أمراء ضيقي الأفق أو أشرار؛ لأنهم يأتون الى العرش هكذا أو يجعلهم العرش هكذا.

هذه الصعوبات لم تفلت من مؤلفينا، لكنهم لا يشعرون بالحرج من ذلك. العلاج، كما يقولون، هو الانصياع بدون نفخة. يعطي الله ملوك الشر في غضبه، ويجب أن يتحملوا كعقاب من السماء. هذا الخطاب يبني بلا شك. لكنني لا أعلم ما إذا لم يكن في المنبر أفضل من كتاب سياسي. ماذا عن الطبيب الذي يعد بالمعجزات، والفن الذي يحث المريض على التحلي بالصبر؟ نحن نعلم جيدًا أنه يجب أن نعاني من حكومة سيئة عندما تكون لدينا واحدة؛ السؤال هو أن تجد حكومة جيدة.

الفصل السابع

في الحكومات المختلطة

بالمعنى الدقيق للكلمة، لا يوجد شيء مثل حكومة بسيطة. يجب أن يكون لرئيس واحد قضاة تابعين؛ يجب أن يكون لدى الحكومة الشعبية قائد. وهكذا، في تقاسم السلطة التنفيذية، هناك دائما تدرج. عدد كبير على الأقل، مع اختلاف أنه في بعض الأحيان يعتمد العدد الكبير على الصغير، وأحيانًا الصغير على الكبير.

في بعض الأحيان يكون هناك تقسيم متساوٍ، إما عندما تكون الأجزاء المكونة في اعتماد متبادل، كما هو الحال في حكومة إنجلترا؛ أو عندما تكون سلطة كل طرف مستقلة، ولكنها غير كاملة، كما هو الحال في بولندا. هذا الشكل الأخير سيئ، لأنه لا توجد وحدة في الحكومة، والدولة تفتقر إلى الاتصال.

أيهما أفضل من حكومة واحدة أو حكومة مختلطة؟ سؤال مضطرب للغاية بين السياسيين، والذي يجب أن تقدم لهم نفس الإجابة التي قدمتها أعلاه حول أي شكل من أشكال الحكومة.

الحكومة البسيطة هي الأفضل في حد ذاتها، فقط لأنها بسيطة. ولكن عندما لا تعتمد السلطة التنفيذية بشكل كاف على السلطة التشريعية، أي عندما تكون هناك علاقة بين الأمير وصاحب السلطة أكثر من الشعب والأمير، يجب معالجة هذا النقص في النسبة بتقسيم الحكومة؛ لذلك فإن جميع أجزائه ليس لها سلطة أقل على الذوات، وتقسيمهم يجعلهم جميعًا أقل قوة ضد صاحب السيادة.

يتم منع نفس الإزعاج أيضًا من خلال إنشاء قضاة متوسطين، الذين يتركون الحكومة بالكامل، ولا يعملون إلا لموازنة السلطتين والحفاظ على حقوق كل منهما. إذن الحكومة ليست مختلطة، إنها معتدلة.

يمكننا معالجة العيب المعاكس بوسائل مماثلة، وعندما تكون الحكومة جبانة للغاية، قم بإنشاء محاكم لتركيزها؛ هذا يمارس في جميع الديمقراطيات. في الحالة الأولى نقسم الحكومة لإضعافها، وفي الحالة الثانية لتقويتها؛ لأن أقصى قدر من القوة والضعف يوجد أيضًا في الحكومات البسيطة، بدلاً من الأشكال المختلطة التي تعطي قوة متوسطة.

الفصل الثامن

في أن جميع أشكال الحكم ليست خاصة بكل بلد

الحرية ليست ثمرة لجميع المناخات، ولا في متناول جميع الشعوب. كلما تأمل المرء في هذا المبدأ الذي وضعه مونتسكيو، كلما شعر المرء بصدقه. كلما طعن فيه أكثر، كلما أعطى فرصة لإثباته من خلال البراهين الجديدة.

في جميع حكومات العالم، يستهلك الشخصية العمومية ولا ينتج شيئًا. من أين تأتي الجوهر المستهلك؟ من أعمال أعضائها. إن فائض الأفراد هو الذي ينتج ضروريات الجمهور. ويترتب على ذلك أن الدولة المدنية لا يمكنها الحياة إلا إذا ما تجاوز عمل البشر احتياجاتهم.

ومع ذلك، فإن هذا الفائض ليس هو نفسه في جميع دول العالم. في كثير منها هو كبير، في الأخرى هو دون المتوسط ، في الأخرى هو لا شيء، في الأخرى هو سلبي. تعتمد هذه النسبة على خصوبة المناخ، وعلى نوع العمل الذي تتطلبه الأرض، وعلى طبيعة إنتاجها، وعلى قوة سكانها، وإلى حد ما على الاستهلاك الكبير الضروري لهم، وعلى عدة نسب أخرى التي تتكون منها.

من ناحية أخرى، فإن جميع الحكومات ليست من نفس الطبيعة. هناك التهام إلى حد ما؛ وتستند الاختلافات إلى هذا المبدأ الآخر القائل بأنه كلما ابتعدت المساهمات العمومية عن مصادرها، كلما كانت أغلى. لا يجب قياس هذا العبء على كمية الفرضيات، ولكن على المسار الذي يجب عليهم اتباعه للعودة إلى الأيدي التي أتوا منها. عندما يكون هذا التداول سريعًا وراسخًا، سواء دفعنا القليل أو الكثير، فلا يهم، فالناس دائمًا ما يكونون أغنياء، والأموال تسير دائمًا بشكل جيد. على العكس من ذلك، مهما كان القليل الذي يعطيه الناس، عندما لا يعود إليهم هذا الشيء الصغير، من خلال العطاء دائمًا، سينفد قريبًا؛ الدولة ليست غنية أبدًا والناس دائمًا متسولون.

يترتب على ذلك أنه كلما زادت المسافة بين الناس والحكومة، كلما زادت الجزية: وبالتالي، في الديمقراطية، يكون الشعب أقل ثقلًا؛ في الطبقة الأرستقراطية أكثر من ذلك؛ في النظام الملكي، لديه أكبر وزن. وبالتالي فإن الملكية مناسبة فقط للدول الفخمة، الأرستقراطية مناسبة مع دول متواضعة في الثروة وكذلك في الحجم؛ الديمقراطية للدول الصغيرة والفقيرة.

في الواقع، كلما فكرنا في الأمر أكثر، كلما وجدنا في هذا الاختلاف بين الدول الحرة يضحك الملكيات. في السابق، كل شيء يستخدم للصالح العام. في حالات أخرى، تكون القوات العامة والخاصة متبادلة؛ ويزداد

إحداها ضعف الآخر. وأخيرًا، بدلًا من أن يحكم الاستبداد الذوات لجعلهم سعداء، فإنه يجعلهم بائسين من أجل حكمهم.

هنا في كل مناخ أسباب طبيعية يمكننا على أساسها تحديد شكل الحكومة التي تجذبها قوة المناخ، وحتى أن نقول ما هو نوع السكان التي يجب أن يكون لديها. يجب أن تظل الأماكن الجاحدة والعقيمة، حيث لا يستحق المنتج العمل، غير مزروعة ومهجورة، أو يسكنها المتوحشون فقط. الأماكن التي يقوم فيها عمل البشر بالضروري بالضبط يجب أن تسكنها الشعوب البربرية؛ أي سياسة ستكون مستحيلة هناك. الأماكن التي يكون فيها فائض المنتج على العمالة متوسطًا يناسب الشعوب الحرة؛ تلك التي توفر فيها التربة الوفيرة والخصبة الكثير من المنتجات مقابل القليل من العمل، وترغب في أن تحكم بشكل ملكي، وتستهلك برفاهية الأمير فائض المواد الزائدة عن الحاجة؛ لأنه من الأفضل أن تستوعب الحكومة هذا الفائض من تبدده من قبل الأفراد. هناك استثناءات، أعلمها؛ لكن هذه الاستثناءات تؤكد القاعدة، حيث أنها تنتج ثورات عاجلاً أم آجلاً تعيد الأشياء إلى ترتيب الطبيعة.

دعونا دائما نميز القوانين العامة عن الأسباب الخاصة التي يمكن أن تعدل تأثيرها. عندما يكون الجنوب كله مغطى بالجمهوريات، وكل الشمال بالدول الاستبدادية، سيكون من الصحيح، مع ذلك، بسبب تأثير المناخ، أن الاستبداد مناسب للدول الحارة، والهمجية للدول الباردة، وسياسة جيدة للمناطق المتوسطة. أرى أيضًا أنه من خلال منح المبدأ، سنتمكن من الجدل حول التطبيق: يمكننا أن نقول إن هناك دولًا باردة خصبة جدًا وجنوبيون ناكرون للجميل جدًا. لكن هذه الصعوبة واحدة فقط لأولئك الذين لا يدرسون المسألة في جميع تقاريرها. كما سبق أن قلت، يجب عليك الاعتماد على العمل والقوة والاستهلاك وما إلى ذلك.

افترض أن أرضين متساويتين، واحدة تنتج خمسة والأخرى عشرة. إذا استهلك سكان الأول أربعة، وأولئك التسعة الأخيرين، فإن الفائض من المنتج الأول سيكون خامسًا، والثاني من العاشر. وبالتالي فإن نسبة هذين التجاوزين هي معكوس تلك المنتجات، فإن الأرض التي ستنتج خمسة فقط ستعطي فائضًا ضعف تلك الأرض التي ستنتج عشرة.

ولكن لا يوجد أي سؤال حول المنتج المزدوج، ولا أعتقد أنه لا أحد يجرؤ على وضع خصوبة البلدان الباردة بشكل عام حتى مع خصوبة البلدان الساخنة. ومع ذلك، لنفترض هذه المساواة؛ دعونا نغادر، إن شئت، إنجلترا ضد صقلية وبولندا ضد مصر. في الجنوب، سيكون لدينا أفريقيا والهند؛ إلى الشمال، لن يكون لدينا شيء. ما هو الفرق في الثقافة من أجل هذه المساواة في المنتج؟ في صقلية، علينا فقط أن نخدش الأرض ؛ في إنجلترا ،

كم من الحرص على حرثها! ومع ذلك، عندما تكون هناك حاجة لمزيد من الأيدي لإعطاء نفس المنتج ، يجب أن يكون الزائد أقل بالضرورة.

ضع في اعتبارك، بالإضافة إلى ذلك، أن نفس الكمية من البشر تستهلك أقل بكثير في البلدان الحارة. يتطلب المناخ أن نكون متيقظين لكي نكون جيدين: الأوروبيون الذين يريدون أن يعيشوا هناك كما في المنزل جميعهم يموتون من الزحار وعسر الهضم. "نحن، كما يقول شاردان، حيوانات آكلة اللحوم، ذئاب، مقارنةً بالآسيويين. يعزو البعض رصانة الفرس إلى أن بلادهم أقل زراعة، وأنا على العكس، أعتقد أن بلادهم تكثر في طعام أقل لأن أن السكان يحتاجون أقل، وإذا استمر اقتصادهم في الندرة كان نتيجة لندرة البلد، فإن الفقراء فقط سيأكلون القليل، بدلاً من الجميع بشكل عام؛ ويأكل المرء أكثر أو أقل في كل محافظة، وفقًا لخصوبة البلاد، في حين توجد نفس الرصانة في جميع أنحاء المملكة بأكملها. إنهم يثنون على طريقة معيشتهم، قائلين إنه يجب على المرء فقط النظر إلى لون بشرتهم أن ندرك كم هي أفضل من تلك التي لدى المسيحيين، وبالفعل، فإن بشرة الفرس حتى لديهم بشرة جميلة وناعمة ومصقولة؛ بدلاً من بشرة الأرمن، رعاياهم، الذين يعيشون على الطراز الأوروبي، خشن، ذو بقع، وأجسامهم كبيرة وثقيلة ".

كلما اقتربنا من الخط، كلما زاد عدد الناس الذين يعيشون على القليل. بالكاد يأكلون اللحم؛ الأرز، الذرة، الكسكس، الدخن، الكسافا، هي طعامهم العادي. هناك الملايين من الناس في الهند الذين لا يكلف طعامهم بنس واحد في اليوم. في أوروبا نفسها، نرى اختلافات كبيرة في الشهية بين شعوب الشمال وشعوب الجنوب. سيعيش إسباني ثمانية أيام من عشاء ألماني. في البلدان التي يكون فيها الناس أكثر شراهة، تتحول الرفاهية أيضًا إلى أشياء الاستهلاك. في إنجلترا تظهر نفسها على طاولة محملة باللحوم؛ في إيطاليا أنت مدلل بالسكر والزهور.

ترف الملابس لا يزال يقدم اختلافات مماثلة. في المناخ حيث تكون التغيرات في المواسم سريعة وعنيفة، لدينا ملابس أفضل وأبسط. في تلك التي يكون فيها الفستان للزينة فقط، يبحث المرء عن روعة أكثر من المنفعة؛ هناك الملابس نفسها ترف. في نابولي، سترى المشي كل يوم، في بوزيليبوس، أناس يرتدون سترات ذهبية، ولا جوارب. الأمر نفسه بالنسبة للمباني؛ نعطي كل شيء للعظمة عندما لا يكون لدينا ما نخشاه من إهانات الهواء. في باريس، في لندن، يريد الناس مساكن دافئة ومريحة. في مدريد، هناك صالونات رائعة، ولكن لا توجد نوافذ تغلق، وينام الناس في أعشاش الفئران.

الطعام أكثر جوهرية ولذيذة في البلدان الحارة؛ إنه فرق ثالث لا يمكن أن يفشل في التأثير على الثاني. لماذا نأكل الكثير من الخضروات في إيطاليا؟ لأنها لذيذة ومغذية وذات مذاق ممتاز. في فرنسا، حيث يتم إطعامهم بالماء فقط، لا يتم إطعامهم، ويتم احتسابهم تقريبًا مقابل لا شيء على الطاولات؛ ومع ذلك، فإنهم لا يشغلون مساحة أقل من الأرض ويكلفون على الأقل الكثير من المتاعب للزراعة. إنها تجربة أن القمح البربري، الذي هو أدنى من القمح الفرنسي، ينتج طحين أكثر بكثير، وأن القمح الفرنسي، بدوره، ينتج أكثر من قمح الشمال. من خلالها يمكن للمرء أن يستنتج أن التدرج المماثل لوحظ بشكل عام في نفس الاتجاه من الخط إلى القطب. الآن، أليس من العيب الواضح وجود كمية أقل من الطعام في منتج متساوٍ؟

إلى كل هذه الاعتبارات المختلفة، يمكنني إضافة واحد يتدفق منها ويقويها؛ لأن البلدان الحارة تحتاج إلى عدد سكان أقل من البلدان الباردة، ويمكنها إطعام المزيد؛ الذي ينتج ضعفًا زائدًا دائمًا لصالح الاستبداد. كلما احتل نفس العدد من السكان مساحة كبيرة، زادت صعوبة الثورات، لأنه لا يمكننا التشاور بسرعة أو سرا، ودائما ما يكون من السهل على الحكومة إثارة المشاريع وقطع الاتصالات. لكن كلما اقترب عدد كبير من الناس، قلّت الحكومة من اغتصاب صاحب السيادة؛ يتداول الرؤساء أيضًا، بالتأكيد في غرفهم أكثر من الأمير في مجلسه، ويجتمع الحشد في أقرب وقت ممكن في الأماكن التي للقوات في أحيائهم. لذا فإن ميزة الحكومة الاستبدادية هي العمل على مسافات بعيدة. بمساعدة نقاط الدعم التي تقدمها لنفسها، تزداد قوتها بعيدًا مثل قوة الرافعات. على العكس من ذلك، يعمل الناس فقط عندما يتركزون؛ يتبخرون ويضيعون أثناء انتشارهم، مثل تأثير المسحوق المنتشر على الأرض، والذين لا يمسكون بالنار الا قليلا. وبالتالي، فإن أقل البلدان سكاناً هي الأكثر ملاءمة للطغيان؛ تسود الوحوش الشرسة فقط في الصحاري.

الفصل التاسع

علامات على الحكومة الجيدة

لذلك عندما يسأل المرء على الإطلاق عن أفضل حكومة، يطرح المرء سؤالاً غير قابل للحل باعتباره غير محدد؛ أو إذا رغبنا، لديها العديد من الحلول الجيدة حيث توجد مجموعات ممكنة في المواقف المطلقة والنسبية للشعوب.

ولكن إذا سألنا عن أي علامة يمكننا أن نعرف بها أن شعبًا معينًا محكوم جيدًا أو سيئًا، فسيكون هذا شيئًا آخر، ويمكن حل مسألة الحقيقة.

ومع ذلك، نحن لا نحلها، لأن الجميع يريدون حلها بطريقتهم الخاصة. ويثني الأشخاص على الهدوء العام والمواطنين على حرية الأفراد. يفضل أحدهما أمن الممتلكات، والآخر أمن الأشخاص؛ يريد المرء أن تكون أفضل حكومة هي الأكثر شدة، ويصر الآخر على أنها الأكثر اعتدالا؛ فالأخير يريد المعاقبة على الجرائم، ويريد الآخر منعها؛ يجد المرء أنه من الجيد أن يخافه الجيران، والآخر يفضل أن يتم تجاهله؛ واحد سعيد عندما يدور المال، والآخر يطالب بالخبز للناس. حتى لو اتفقنا على هذه النقاط ونقاط أخرى مثلها، فهل سنكون أكثر تقدما؟ حتى لو اتفقنا على اللافتة، كيف يمكننا الاتفاق على تقدير الصفات الأخلاقية التي تفتقر إلى قياس دقيق؟

بالنسبة لي، أنا مندهش دائمًا من أن المرء يتجاهل مثل هذه العلامة البسيطة، أو أن المرء لديه سوء نية لعدم الموافقة عليها. ما هي غاية التشارك السياسي؟ إنها المحافظة والازدهار لأعضائها. وما هي العلامة الأكيدة التي يبقون عليها ويزدهرون؟ إنه عددهم وسكانهم. لذلك لا تبحث في مكان آخر عن هذه العلامة المتنازع عليها. عندما تكون جميع الأشياء الأخرى متساوية، فإن الحكومة التي بموجبها، بدون وسائل أجنبية، بدون تجنيس، بدون مستعمرات، يسكنها المواطنون ويتكاثرون أكثر، هي معصومة بشكل أفضل: الحكومة التي يقل فيه الناس ويذبلون هي الأسوأ. الآلات الحاسبة هي عملك الآن؛ عد وقياس ومقارنة.

الفصل العاشر

حول إساءة استخدام الحكومة وميلها إلى الانحطاط

حيث أن الإرادة الخاصة تعمل باستمرار ضد الإرادة العامة، لذلك تبذل الحكومة جهودًا مستمرة ضد السيادة. وكلما زاد هذا الجهد، زاد تعديل الدستور؛ وبما أنه لا توجد هيئة أخرى هنا، والتي تقاوم سلطة الأمير، وتوازن معها، يجب أن يحدث عاجلاً أم آجلاً أن الأمير يضطهد صاحب السيادة ويكسر المعاهدة الاجتماعية. هذه هي الرذيلة المتأصلة التي لا مفر منها والتي تميل، منذ ولادة الجسم السياسي، إلى تدميرها بلا كلل، مثلما يؤدي الشيخوخة والموت في النهاية إلى تدمير جسم الإنسان.

هناك طريقتان عامتان تنحط فيهما الحكومة: أي عندما تتشدد، أو عندما تنحل الدولة.

تتشدد الحكومة عندما تنتقل من العدد الكبير إلى الصغير، أي من الديمقراطية إلى الأرستقراطية، ومن الأرستقراطية إلى المُلكية. هذا هو ميلها الطبيعي. إذا كان التراجع من الرقم الصغير إلى الرقم الكبير، يمكن للمرء أن يقول إنه يرتخي، ولكن هذا التقدم العكسي مستحيل.

في الواقع، لا تغير الحكومة شكلها أبدًا ما لم يترك المحرك المستعمل أضعف من أن تكون قادرة على الاحتفاظ بنفسها. لكن، إذا استرخى مرة أخرى أثناء التمدد، ستصبح قوته صفرًا تمامًا، وسيبقى أقل. لذلك من الضروري إعادة تجميع وإحكام المحرك عندما يفسح المجال؛ وإلا ستقع الدولة التي يدعمها في الخراب.

يمكن أن تحدث حالة حل الدولة بطريقتين. أولاً، عندما لا يعود الأمير يدير الدولة وفقًا للقوانين، ويغتصب السلطة السيادية. لذا هناك تغيير ملحوظ. إنه ليس الحكومة، لكن الدولة تتشدد؛ أعني أن الدولة العظيمة قد انحلت، وأن دولة أخرى تتكون فيها، مؤلفة فقط من أعضاء الحكومة، وهي ليست لبقية الشعب أكثر من سيدها ومستبدها. حتى يتم اغتصاب الحكومة للسيادة، يتم كسر الميثاق الاجتماعي؛ ويضطر جميع المواطنين العاديين، الذين أعيدوا إلى حريتهم الطبيعية، ولكنهم غير ملزمين بالامتثال.

وتحدث نفس الحالة أيضًا عندما يغتصب أعضاء الحكومة بشكل منفصل السلطة التي يجب أن يمارسوها كجسم فقط؛ وهو ليس أقل انتهاك للقوانين، ويسبب اضطرابًا أكبر. لذلك، إذا جاز التعبير، لدينا العديد من الأمراء مثل القضاة، والدولة، على الأقل منقسمة عن الحكومة، تهلك أو تغير شكلها.

عندما تذوب الدولة، فإن إساءة استخدام الحكومة، أيا كانت، تأخذ الاسم الشائع للفوضى. من خلال التمييز، تتحول الديمقراطية إلى أوليغارشيا، والأرستقراطية إلى الأوليغارشية؛ أود أن أضيف أن المُلكية تتحول إلى استبداد، لكن هذه الكلمة الأخيرة ملتبسة وتتطلب تفسيرًا.

بالمعنى المبتذل، الطاغية هو ملك يحكم بالعنف ودون اعتبار للعدالة والقانون. بالمعنى الدقيق، فإن الطاغية هو فرد ينتحل لنفسه السلطة الملكية دون أن يحق له ذلك. هكذا فهم الإغريق هذه الكلمة **طاغية**. أعطوها بلا مبالاة إلى أمراء صالحين وسيئين لم تكن سلطتهم شرعية. وهكذا فإن طاغية وغاصب كلمتان مترادفتان تمامًا.

لإعطاء أسماء مختلفة لأشياء مختلفة، أسمي الطاغية مغتصب السلطة الملكية، والمستبدِ مغتصب للسلطة السيادية. إن الطاغية هو الذي يتدخل ضد القوانين التي تحكمها القوانين؛ المستبد هو الذي يضع نفسه فوق القوانين ذاتها. وبالتالي قد لا يكون الطاغية مستبدًا، ولكن المستبد دائمًا طاغية.

الفصل الحادي عشر

حول وفاة الجسد السياسي

هذا هو المنحدر الطبيعي الذي لا مفر منه لأفضل الحكومات المشكلة. إذا ماتت إسبرتة وروما، فما هي الدولة التي يمكن أن تأمل أن تستمر إلى الأبد؟ إذا أردنا أن نشكل مؤسسة دائمة، دعونا لا نفكر في جعلها أبدية. لتحقيق النجاح، يجب على المرء ألا يحاول المستحيل، ولا أن يتملق نفسه في إعطاء عمل البشر صلابة لا تمتلكها الأشياء البشرية.

يبدأ الجسم السياسي، وكذلك جسم الإنسان، بالموت منذ ولادته ويحمل في داخله أسباب تدميره. لكن كلاهما يمكن أن يكون لهما دستور أكثر أو أقل قوة ومناسب للإبقاء عليه لفترة أطول أو أقصر. دستور الإنسان هو عمل الطبيعة؛ دستور الدولة هي عمل فني. لا يعتمد على البشر لإطالة حياتهم، بل يعتمد عليهم لإطالة عمر الدولة إلى أقصى حد ممكن، مما يمنحها أفضل دستور لها. سينتهي أفضل ما تم تشكيله، ولكن أقل تأخيرا من آخر، إذا لم يؤدي أي حادث غير متوقع إلى خسارته قبل الزمن.

يوجد مبدأ الحياة السياسية في السلطة السيادية. السلطة التشريعية هي قلب الدولة، والسلطة التنفيذية هي دماغها، الذي يعطي الحركة لجميع الأطراف. يمكن للدماغ أن يشل ولا يزال بإمكان الفرد أن يعيش. الإنسان يبقى بلا حياة ويعيش. ولكن بمجرد توقف القلب عن العمل، يموت الحيوان.

ليس من خلال القوانين تبقى الدولة، بل من خلال السلطة التشريعية. قانون الأمس ليس ملزمًا اليوم، ولكن الموافقة الضمنية يفترض أن تكون صامتة، ويفترض أن يؤكد صاحب السيادة دون تأخير القوانين التي لا يلغيها، ويكون قادرًا على ذلك. كل ما قاله إنه يريده مرة، ويريده دائمًا، ما لم يسحبه.

فلماذا إذن هذا احترام كبير للقوانين القديمة؟ لهذا السبب بالذات. يجب أن نؤمن بأن التميز فقط في الإرادات القديمة هو الذي كان يمكن أن يحافظ عليها لفترة طويلة؛ إذا لم يكن صاحب السيادة قد اعترف بها بشكل مفيد، لكان قد أبطلها ألف مرة. وهذا هو السبب في أن القوانين تكتسب باستمرار قوة جديدة في أي دولة جيدة التأسيس؛ إن التحامل على العصور القديمة يجعلها كل يوم أكثر احترامًا؛ فبدلاً من كل مكان تضعف فيه القوانين مع تقدمها في العمر، يثبت هذا أنه لم تعد هناك سلطة تشريعية، وأن الدولة لم تعد تعيش.

الفصل الثاني عشر

كيف تحافظ السلطة السيادية على السيادة

صاحب السيادة، الذي ليس له قوة غير السلطة التشريعية، لا يعمل الا من خلال القوانين؛ وبما أن القوانين هي مجرد تصرفات حقيقية للإرادة العامة، فلا يمكن لصاحب السيادة أن يتصرف إلا عندما يجتمع الشعب. سيجتمع الشعب، يا له من وهم! إنه وهم اليوم؛ لكنه لم يكن قبل ألفي سنة. هل البشر غيروا طبيعتهم؟

حدود الممكن في الأمور الأخلاقية هي أقل حدة مما نعتقد. إن نقاط ضعفنا ورذائلنا وأحكامنا المسبقة هي التي تقيدها.

لا تؤمن النفوس المنخفضة بالناس العظماء: يبتسم العبيد الحقيرون باستهزاء من هذه الكلمة عن الحرية.

من خلال ما تم القيام به، دعونا نفكر فيما يمكن القيام به؛ لن أتحدث عن جمهوريات اليونان السابقة، لكن الجمهورية الرومانية كانت، على ما يبدو لي، دولة عظيمة ومدينة روما مدينة عظيمة. أعطى آخر تعداد في روما أربعمائة ألف مواطن يحملون السلاح، وآخر تعداد للإمبراطورية أكثر من أربعة ملايين مواطن، دون احتساب الذوات والأجانب والنساء والأطفال والعبيد.

ما هي الصعوبة التي يمكن للمرء أن يتخيلها في كثير من الأحيان لتجميع الشعب الهائل في هذه العاصمة ومحيطها؟ ومع ذلك، مرت أسابيع قليلة لم يتم تجميع الشعب الروماني، وحتى عدة مرات. فهو لم يمارس حقوق السيادة فحسب، بل جزءًا من حقوق الحكومة. تعامل مع بعض الأمور، وحكم في حالات معينة، وكان جميع هؤلاء الأشخاص في الساحة العامة في كثير من الأحيان مثل القاضي والمواطن.

بالعودة إلى العصور المبكرة للأمم، يمكن للمرء أن يجد أن معظم الحكومات القديمة، حتى الحكومات الملكية، مثل تلك المقدونية والفرنجة، كانت لديها نصيحة مماثلة. ومع ذلك، فإن هذه الحقيقة التي لا جدال فيها تجيب على جميع الصعوبات: من القائمة إلى المحتملة تبدو النتيجة جيدة بالنسبة لي.

الفصل الثالث عشر

تتمة

لا يكفي أن يجمّع الشعب المجمع مرة واحدة دستور الدولة من خلال منح العقوبات لمجموعة من القوانين. لا يكفي أنه شكل حكومة دائمة، أو أنه قدم مرة واحدة وإلى الأبد لانتخاب القضاة. بالإضافة إلى التجمعات غير العادية التي قد تتطلبها الحالات غير المتوقعة، يجب أن تكون هناك تجمعات ثابتة ودورية لا يمكن لأي شيء إلغاءها أو تمديدها، بحيث في اليوم المحدد يتم استدعاء الشعب بشكل قانوني بموجب القانون، دون لا حاجة إلى استدعاء رسمي آخر لهذا الغرض.

ولكن، بصرف النظر عن هذه التجمعات القانونية بتاريخها الواحد، فإن أي تجمع للشعب لم يعقده القضاة المعينون لهذا الغرض، ووفقًا للنماذج المقررة، يجب أن يُعتبر غير شرعي، وكل ما هو موجود فيه ليس لأحد، لأن أمر التجمع نفسه يجب أن ينبع من القانون.

أما بالنسبة للعوائد المتكررة الى حد ما للتجمعات الشرعية، فإنها تعتمد على العديد من الاعتبارات بحيث لا يمكن للمرء أن يعطي قواعد دقيقة في هذا الشأن. ومع ذلك، يمكننا القول بشكل عام أنه كلما زادت قوة الحكومة، كلما كان على صاحب السيادة إظهار نفسه بشكل متكرر.

سيخبرني هذا قد يكون جيدًا لمدينة واحدة؛ ولكن ماذا تفعل عندما يكون لدى الدولة عدة مدن؟ هل سنتقاسم السلطة السيادية أم يجب أن نركزها في مدينة واحدة ونخضع الباقي؟

أجب أنه لا ينبغي القيام بذلك. أولاً، السلطة السيادية بسيطة وواحدة، ولا يمكن تقسيمها دون تدميرها، وثانيًا، لا يمكن أن تخضع مدينة أو أمة بشكل شرعي لأخرى، لأن جوهر الجسد السياسي هو في وئام بين الطاعة والحرية، وأن هذه الكلمات ذات وسيادة هي ارتباطات متطابقة، تتحد فكرتها تحت كلمة واحدة عن **مواطن**.

ما زلت أجيب أنه من الخطأ دائمًا توحيد عدة مدن في مدينة واحدة، وأنه إذا رغبت في إنشاء هذا الاتحاد، فلا ينبغي للمرء أن يتملق نفسه من تجنب المضايقات الطبيعية. يجب ألا نعترض على إساءة استخدام الدول الكبيرة ضد من لا يريد سوى الدول الصغيرة. ولكن كيف تمنح الدول الصغيرة ما يكفي من القوة لمقاومة الدول الكبيرة؟ كما كانت المدن اليونانية في السابق تقاوم الملك العظيم، ومؤخرا قاومت هولندا وسويسرا منزل النمسا.

ومع ذلك، إذا كان لا يمكن اختزال الدولة إلى حدود عادلة، فلا يزال هناك مورد؛ لا يعني ذلك أن تكون هناك عاصمة، أن تجلس الحكومة بالتناوب في كل مدينة، وأيضًا لتجمع بين دول البلاد.

عمروا الإقليم أيضًا، وامنحوا الحقوق نفسها في كل مكان، واجلبوا وفرة وحياة في كل مكان؛ هذه هي الطريقة التي ستصبح بها الدولة أقوى وأفضل حكم ممكن. تذكروا أن أسوار المدينة تتكون فقط من حطام المنازل في الحقول. في كل قصر أراه منتصبًا في العاصمة، أعتقد أنني أرى بلدًا كاملًا في أكواخ.

الفصل الرابع عشر

تتمة

بمجرد أن يجتمع الشعب بشكل شرعي كجسم ذي سيادة، تتوقف جميع السلطات القضائية للحكومة، وتعلق السلطة التنفيذية، وتكون شخصية آخر مواطن مقدسًا ومصانا مثل شخصية رئيس القضاة، لأنه حيث يوجد ممثِل ليس هناك المزيد من الممثَلين. معظم الاضطرابات التي نشأت في روما في الكوميتيا -مجلس الشعب- جاءت من تجاهل أو ازدراء هذه القاعدة. كانت القناصل حينها رؤساء الشعب فقط. منابر الخطباء البسطاء، لم يكن السناتور شيئا على الإطلاق.

كانت فترات التعليق هذه التي يعترف فيها الأمير أو يجب أن يعترف برئيس حالي، دائمًا ما تكون هائلة بالنسبة له؛ وهذه التجمعات الشعبية، التي هي برعاية الجسد السياسي ومكابح الحكومة، كانت دائما رعب القادة: لذا فهم لا يدخرون أبدا معالجات، ولا اعتراضات، ولا صعوبات، ولا وعود، لتأجيل المواطنين. عندما يكون أولئك بخيلين وعنيدين وهادئين، وأكثر حبًا للراحة من الحرية، فإنهم لا يصمدون لفترة طويلة ضد الجهود المضاعفة للحكومة؛ وبالتالي، فإن قوة المقاومة تتزايد باستمرار، والسلطة السيادية خافت في النهاية، ومعظم المدن تسقط وتهلك قبل الوقت.

ولكن بين السلطة السيادية والحكومة العرضية في بعض الأحيان يتم إدخال قوة متوسطة، والتي يجب ذكرها.

الفصل الخامس عشر

نواب أو ممثلون

بمجرد أن تتوقف الخدمة العمومية عن كونها الشغل الشاغل للمواطنين، ويحبون استخدام منحتهم أفضل من شخصيتهم، تكون الدولة بالفعل على وشك أفولها. هل يجب أن نذهب الى القتال؟ يدفعون المال للقوات ويبقون في منازلهم؛ ألا يجب أن نذهب إلى المجلس؟ يُعيّنون النواب ويبقون في منازلهم. بسبب الكسل والمال، أصبح لديهم في النهاية جنود لاستعباد البلاد، وممثلين لبيعها.

إنها متاعب التجارة والفنون، إنها مصلحة الربح الشجع، إنه الركود وحب الراحة التي تحول الخدمات الشخصية إلى خدمات مالية.

أنت تتخلى عن جزء من أرباحك لزيادة ذلك على راحتك. تبرع بالمال، وقريبًا سيكون لديك أغلال. هذه الكلمة المالية هي كلمة عبودية، وهي غير معروفة في المدينة. في دولة حرة حقاً، يفعل المواطنون كل شيء بأياديهم، ولا شيء بالمال. بعيدا عن الدفع لإعفاء أنفسهم من واجباتهم، فإنهم سيدفعون للقيام بذلك بأنفسهم. أنا بعيد جداً عن الأفكار المشتركة. أعتقد أن الأعمال الروتينية لا تتعارض مع الحرية أكثر من الضرائب.

كلما كانت الدولة أفضل، كلما سادت الشؤون العامة على الشؤون الخاصة في أذهان المواطنين. هناك حتى أقل بكثير من الشؤون الخاصة، لأن مجموع السعادة المشتركة التي تقدم جزءًا أكبر من ذلك لكل فرد، لا يزال هناك أقل للبحث عن رعايات خاصة. في مدينة ذات إدارة جيدة يطير كل واحد إلى المجالس؛ في ظل حكومة سيئة، لا أحد يحب اتخاذ خطوة للوصول إلى هناك، لأنه لا أحد يهتم بما يجري هناك، لأنه من المتوقع أن الإرادة العامة لن تسيطر هناك، وذلك وأخيرًا، تمتص الرعايات المنزلية كل شيء. القوانين الجيدة تجعلها أفضل، والقوانين السيئة تجعلها أسوأ. بمجرد أن يقول أحدهم عن شؤون الدولة: **ما الذي يهمني؟** يجب أن نحسب أن الدولة ضائعة.

إن تليين حب الوطن، ونشاط المصلحة الخاصة، وضخامة الدول، والغزوات، وإساءة استخدام الحكومة، جعل الناس يتخيلون درب النواب أو الممثلين عن الشعب في مجالس الأمة. وهو ما يجرؤ المرء في بعض البلدان على تسميته بثلث الدولة. وبالتالي يتم وضع الفائدة الخاصة لأمرين في المرتبة الأولى والمرتبة الثانية؛ المصلحة العمومية ليست الا في المرتبة الثالثة.

لا يمكن تمثيل السيادة، لنفس السبب الذي يجعلها تغترب؛ إنها تتكون بشكل أساسي في الإرادة العامة، والإرادة لا تتمثل: انها تظل هي نفسها، أو أنها تكون أخرى؛ ليس هناك أرضية مشتركة. نواب الشعب ليسوا ولا يمكن أن يكونوا ممثلين عنه، إنهم مفوضون فقط؛ لا يمكنهم أن يستنتجوا أي شيء بشكل نهائي. أي قانون لم يصادق عليه الشعب بشخصه يعد باطلاً؛ إنه ليس قانونا. يعتقد الشعب الإنجليزي أنه حرا، فهو مخطئ للغاية. إنه كذلك فقط خلال انتخاب أعضاء البرلمان: بمجرد انتخابه، يصبح عبداً، ولا شيء. في اللحظات الوجيزة من حريته، فإن استخدامه الذي يستحقه يستحق الضياع.

إن فكرة الممثلين حديثة: فهي تأتي إلينا من الحكومة الإقطاعية، ومن تلك الحكومة الشائنة والسخيفة التي يتدهور فيها الجنس البشري، وحيث يتم تسميم اسم الإنسان. في الجمهوريات القديمة، وحتى في الملكيات، لم يكن للشعب ممثلون قط؛ نحن لم نكن نعرف تلك الكلمة. من الغريب جدًا أنه في روما، حيث كانت القبائل مقدسة جدًا، لم يكن حتى يتصور أنها يمكن أن تغتصب وظائف الشعب، وأنه في خضم مثل هذا الحشد الكبير لم يحاولوا أبدًا لتمرير استفتاء واحد من تلقاء أنفسهم. دعونا نحكم، مع ذلك، على الإحراج الذي تسبب فيه الحشد في بعض الأحيان بسبب ما حدث في زمن غراتشي، عندما صوت جزء من المواطنين من فوق أسطح المنازل.

عندما يكون الحق والحرية كل شيء، فإن المضايقات ليست شيئًا. مع هذا الشعب الحكيم، تم تعيين كل شيء على النحو المناسب: لقد سمح لخصومه بفعل ما لم يجرؤ أناسه على القيام به؛ لم يكن خائفا من رغبتهم في تمثيله.

لكن لتفسير كيفية تمثلها القبائل في بعض الأحيان، يكفي أن نتخيل كيفية تمثل الحكومة صاحب السيادة. كون القانون مجرد إعلان عن الإرادة العامة، فمن الواضح أنه في السلطة التشريعية، لا يمكن تمثيل الشعب؛ ولكن يمكن ويجب أن يكون في السلطة التنفيذية، التي ليست الا القوة مطبقة للقانون. هذا يدل على أنه عند فحص الأشياء جيدًا، سنجد أن القليل جدًا من الدول لديها قوانين. كن على هذا النحو، فمن المؤكد أن القبائل، التي ليس لها جزء من السلطة التنفيذية، لا يمكنها أبدًا تمثيل الشعب الروماني بحقوق مكاتبهم، ولكن فقط من خلال اغتصاب تلك الحقوق في مجلس الشيوخ.

من بين اليونانيين، كل ما كان على الشعب فعله، قام به بنفسه؛ تم تجميعه باستمرار في الساحة. عاش في مناخ معتدل. لم يكن جشعا. قام العبيد بأعماله. كان همه الكبير حريته. لم تعد تتمتع بنفس المزايا، كيف تحافظ على نفس الحقوق؟ تمنحك المناخات القاسية مزيدًا من الاحتياجات، ستة أشهر من السنة في الساحة العامة لا يمكن

تحملها؛ لا يمكن سماع ألسنتك الصم في الهواء الطلق؛ أنتم تعطون مكاسبكم أكثر من حريتكم، وتخشون العبودية أقل بكثير من الفقر.

ماذا! لا يتم الحفاظ على الحرية الا لدعم العبودية؟ ربما. يتم لمس الحدين القصووين. كل شيء ليس في الطبيعة له عيوبه، والمجتمع المدني أكثر من أي شيء آخر. هناك مثل هذه المواقف المؤسفة حيث لا يمكن للمرء إلا أن يحافظ على حريته على حساب الآخرين، وحيث لا يمكن للمواطن أن يكون حرا تماما أن العبد ليس عبدا للغاية. كان هذا هو موقف إسبرتة. بالنسبة لك أيها الشعوب المعاصرة، ليس لديكم عبيد، ولكنكم كذلك؛ أنتم تدفعون ثمن حريتكم. بغض النظر عن مدى مدحكم لهذا التفضيل؛ أجد فيه أكثر من الجبن من الإنسانية.

بكل هذا لا أقصد أنه من الضروري أن يكون لديكم عبيد، ولا أن الحق في العبودية مشروع، لأنني أثبتت عكس ذلك. أنا فقط أقول الأسباب التي تجعل الشعوب الحديثة التي تعتقد نفسها حرة لها ممثلين، ولماذا لم يكن لدى الشعوب القديمة. ومع ذلك، قد تكون اللحظة التي يمنح فيها الناس أنفسهم ممثلين، لم تعد حرة؛ ولم تكن شيئا.

بعد النظر في جميع الأمور، لا أرى أنه من الآن فصاعدًا يمكن لصاحب السيادة أن يحتفظ بيننا بممارسة حقوقه، إذا لم تكن المدينة صغيرة جدًا. ولكن إذا كانت صغيرة جدًا، فهل ستخضع؟ لا. سأوضح أدناه كيف يمكن للمرء أن يوحد القوة الخارجية لشعب عظيم مع الشرطة السهلة والنظام الجيد لدولة صغيرة.

الفصل السادس عشر

في أن مؤسسة الحكومة ليست عقدًا

بمجرد أن تكون السلطة التشريعية راسخة، فإن الأمر يتعلق بتأسيس السلطة التنفيذية بنفس الطريقة؛ لأن هذه الأخيرة، التي لا تعمل الا من خلال أفعال معينة، وليس كونها ماهية السلطة الأخرى، يتم فصلها بشكل طبيعي عن ذلك. إذا كان من الممكن أن يكون لصاحب السيادة، الذي يعتبر على هذا النحو، سلطة تنفيذية وقانونًا وحقيقة، فسيكون مشوشًا لدرجة أننا لم نعد نعرف ما هو القانون وما هو ليس كذلك؛ والجسد السياسي، المشوه على هذا النحو، سيكون قريباً فريسة للعنف الذي تكون لمواجهته.

المواطنون جميعًا متساوون في العقد الاجتماعي، الذي يجب على الجميع فعله، يمكن للجميع أن يصفوه، بدلاً من ذلك لا يحق لأحد أن يطلب من شخص آخر أن يفعل ما لا يفعله بنفسه. لكن، هذا الحق بشكل صحيح، ضروري للحفاظ على الجسم السياسي حيا ومتحركا، الذي يعطيه صاحب السيادة للأمير من خلال تشكيل الحكومة.

ادعى الكثيرون أن فعل هذه المؤسسة كان عقدًا بين الشعب ورؤساء القبائل الذين أعطوا أنفسهم له، وهو العقد الذي تم بموجبه وضع الطرفين شروطًا يلتزم بموجبه أحدهما بالقيادة والآخر بالطاعة. سوف نتفق، وأنا متأكد، أن هذه طريقة غريبة للتعاقد! ولكن دعونا نرى ما إذا كان هذا الرأي مستدامًا.

أولاً، لا يمكن للسلطة العليا أن تتغير أكثر مما يمكن أن تغترب؛ الحد منها هو تدميرها. من السخف والمتناقض أن يعطي صاحب السيادة نفسه رئيسا؛ إجبار نفسه على طاعة السيد هو إرجاع نفسه بحرية كاملة.

علاوة على ذلك، من الواضح أن عقد الأشخاص مع هؤلاء الأشخاص أو هؤلاء الأشخاص سيكون فعلًا معينًا؛ ومن ثم يترتب على ذلك أن هذا العقد لا يمكن أن يكون قانونًا أو فعلًا سياديًا، وبالتالي سيكون لاشرعيا.

نرى أيضًا أن الأطراف المتعاقدة ستكون فيما بينها بموجب قانون الطبيعة الوحيد وبدون أي ضامن لالتزاماتها المتبادلة، وهو أمر بغيض بأي شكل للحالة المدنية. الشخص الذي لديه القوة في يده دائمًا هو سيد التنفيذ، سيكون من الجيد أيضًا إعطاء اسم العقد إلى فعل شخص يقول لشخص آخر: "أعطيك كل ممتلكاتي، بشرط أن تعيد لي ما تريد."

هناك عقد واحد فقط في الدولة، وهو عقد التشارك: هذا وحده يستبعد جميع العقود الأخرى. لا يمكن للمرء أن يتصور أي عقد عام لم يكن انتهاكا للعقد الأول.

الفصل السابع عشر

في مؤسسة الحكومة

ماذا يجب علينا أن نتصور الفعل الذي تقوم به الحكومة تحت أي فكرة إذن؟ سوف ألاحظ أولاً أن هذا القانون معقد، أو يتألف من اثنين آخرين، وهما: إنشاء القانون وتنفيذه.

أولاً، يقرر صاحب السيادة أنه سيتم إنشاء هيئة حكومية بهذا الشكل أو ذاك؛ ومن الواضح أن هذا الفعل هو قانون.

وبواسطة الثاني، يعين الشعب القادة الذين سيتولون مسؤولية الحكومة القائمة. لكن هذا التعيين، كونه فعلًا جزئيا، ليس قانونًا ثانيًا، ولكنه مجرد استمرار للقانون الأول ووظيفة الحكومة.

تكمن الصعوبة في فهم كيف يمكن للمرء أن يكون له عمل حكومي قبل وجود الحكومة، وكيف يمكن للشعب، الذين هو فقط صاحب سيادة أو ذات، أن يصبح أميرًا أو قاضيًا في ظروف معينة.

هنا مرة أخرى تم اكتشاف واحدة من تلك الخصائص المدهشة للجسم السياسي، والتي يتم من خلالها التوفيق بين العمليات المتناقضة على ما يبدو؛ لأن هذا يحدث بتحويل مفاجئ للسيادة إلى ديمقراطية، بحيث، من دون أي تغيير ملموس، وفقط من خلال علاقة جديدة بين الكل والكل، ينتقل المواطنون، الذين أصبحوا قضاة، من أعمال عامة إلى أعمال جزئية، ومن القانون إلى التنفيذ.

هذا التغيير في العلاقة ليس تنظيرا دقيقا بدون مثال عملي: فهو يحدث كل يوم في برلمان إنجلترا، حيث يتحول مجلس النواب، في مناسبات معينة، إلى لجنة كبيرة، لمناقشة أفضل الأعمال، وبالتالي تصبح عمولة بسيطة، للمحكمة السيادية التي كانت في اللحظة السابقة؛ بطريقة ترفع تقاريرها لنفسها، بصفتها مجلس العموم، حول ما استقرت للتو في لجنة كبيرة، وتناقش مرة أخرى تحت عنوان واحد ما تم حله بالفعل تحت عنوان آخر.

هذه هي الميزة الخاصة بالحكومة الديمقراطية، وهي القدرة على أن تنشأ في الواقع من خلال فعل بسيط من الإرادة العامة. وبعد ذلك تظل هذه الحكومة المؤقتة في حيازة، إذا كان هذا هو الشكل المعتمد، أو تحدد باسم السيادة الحكومة التي يحددها القانون؛ وكل شيء موجود في القاعدة. لا يمكن إقامة الحكومة بأي طريقة مشروعة أخرى ودون التخلي عن المبادئ الواردة أعلاه.

الفصل الثامن عشر

وسائل منع اغتصاب الحكومة

من هذه الاضاءات، يستتبع، تأكيدا للفصل السادس عشر، أن الفعل الذي ينشئ الحكومة ليس عقدا، بل قانونا؛ أن المودعين للسلطة التنفيذية ليسوا سادة الشعب، بل ضباطهم؛ أنه يمكن أن يؤسسهم ويقيلهم عندما يشاء؛ أنه لا شك حولهم في التعاقد، بل في الطاعة؛ وأنه بتوليهم المهام التي تفرضها عليهم الدولة، فإنهم يقومون فقط بواجبهم كمواطنين دون أن يكون لهم بأي شكل من الأشكال الحق في النزاع حول الشروط.

لذلك، عندما يحدث أن يؤسس الشعب حكومة وراثية، سواء كانت ملكية في أسرة، أو أرستقراطية في نظام من المواطنين، فإنه ليس التزامًا يقدمه؛ إنه شكل مؤقت يقدمه إلى الإدارة، حتى يرضيه أن يأمر بغير ذلك.

صحيح أن هذه التغييرات دائمًا ما تكون خطيرة، وأنه لا يجب على المرء أبدًا أن يمس الحكومة القائمة إلا عندما تصبح غير متوافقة مع الصالح العمومي؛ لكن هذا الحذر هو مبدأ السياسة وليس حكم القانون؛ والدولة ليست ملزمة بترك السلطة المدنية لرؤسائها أكثر من السلطة العسكرية لجنرالاتها.

وصحيح أيضًا أنه في مثل هذه الحالة، لا يمكن للمرء أن يلاحظ بعناية شديدة جميع الإجراءات الشكلية المطلوبة للتمييز بين الفعل المنتظم والشرعي من الاضطرابات المثيرة للفتنة، وإرادة شعب بأكمله من صخب الفصيل. هنا قبل كل شيء يجب أن نعطي فقط للحالة البغيضة ما لا يمكننا رفضه بكل صرامة القانون؛ ومن هذا الالتزام أيضًا، يستفيد الأمير من ميزة كبيرة للحفاظ على سلطته على الرغم من الشعب، دون أن يكون من الممكن القول إنه اغتصبها. لأنه، من خلال الظهور وكأنه لا يستخدم الا الحقوق، من السهل جدًا توسيعها، ومنع التجمعات التي تهدف إلى إعادة النظام الجيد، بحجة الراحة العمومية؛ حتى يستغل الصمت الذي يمنعه من الانكسار، أو المخالفات التي يتسبب فيها، ويفترض لصالحه اعتراف الصمت بالخوف ومعاقبة من يجرؤ على الكلام. وهكذا، بعد أن تم انتخاب ديسمفيرس لأول مرة لمدة عام واحد، ثم استمر لعام آخر، حاول الاحتفاظ بسلطته إلى الأبد، من خلال عدم السماح لمجلس الشعب بالالتقاء؛ وبهذه الوسيلة السهلة، فإن جميع حكومات العالم، بمجرد استثمارها بالقوة العمومية، تنتزع السلطة السيادية عاجلاً أم آجلاً.

التجمعات الدورية، التي تحدثت عنها أعلاه، مناسبة لمنع أو تأجيل هذه المصيبة، خاصة عندما لا تحتاج إلى دعوة رسمية؛ في ذلك الوقت، لم يستطع الأمير منعهم دون أن يعلن صراحة أنه منتهك للقوانين وعدو الدولة.

يجب أن يتم افتتاح هذه التجمعات، والتي تمسكت فقط بالمحافظة على المعاهدة الاجتماعية، من خلال اقتراحين لا يمكن للمرء أبداً أن يلغيهما، ويتم تمريرهما بشكل منفصل عن طريق الأصوات.

الأول: "إذا أرادت السيادة أن تحتفظ بهذا الشكل من الحكم".

والثاني: "إذا كانت ترضي الشعب أن يترك الإدارة لأولئك المسؤولين حاليا".

أفترض هنا ما أعتقد أنني أظهرته، وهو أنه لا يوجد قانون أساسي في الدولة لا يمكن محوه، ولا حتى الميثاق الاجتماعي؛ لأنه إذا اجتمع جميع المواطنين لخرق هذا الاتفاق بالاتفاق المتبادل، فلا شك في أنه قد تم كسرها بشكل مشروع. يعتقد غروتيوس حتى أنه يمكن للجميع التخلي عن الحالة التي هو عضو فيها، واستئناف حريته الطبيعية وممتلكاته عند مغادرة البلاد. لكن سيكون من العبث إذا لم يتمكن جميع المواطنين معًا من فعل ما يستطيع كل منهم فعله على حدة.

نهاية الكتاب الثالث

الكتاب الرابع

الفصل الأول

في أن الإرادة العامة غير قابلة للتدمير

طالما أن العديد من البشر المتحدين يعتبرون أنفسهم كجسد واحد، فإن لديهم إرادة واحدة فقط تتعلق بالحفظ المشترك والرفاهية العامة. لذا فإن جميع محركات الدولة قوية وبسيطة، وأقوالها واضحة ومشرقة، وليس لها مصالح متشابكة ومتناقضة، والصالح العام واضح في كل مكان، ولا يتطلب سوى المنطق السليم. السلام، الاتحاد، المساواة، هي أعداء المجاملات السياسية. يصعب خداع الناس المستقيمين والبسيطين بسبب بساطتهم؛ الاغراءات، الذرائع الدقيقة لا تفرض عليهم أي شيء، حتى أنهم ليسوا أذكياء بما فيه الكفاية لينخدعوا. عندما نرى من بين أسعد الناس في العالم قوات الفلاحين التي تنظم شؤون الدولة تحت شجرة البلوط وتتصرف دائمًا بحكمة، هل يمكننا إلا أن نستهين بتحسينات الدول الأخرى، التي تجعل نفسها لامعة وبائسة مع الكثير من الفن والأسرار؟

الدولة التي تحكم بهذه الطريقة تحتاج إلى عدد قليل جدًا من القوانين، وعندما يصبح من الضروري سن قوانين جديدة، فإن هذه الحاجة تُرى كونيًا. يقول أول من اقترحها فقط ما شعر به الجميع بالفعل، ولا يوجد أي سؤال حول السعي أو بلاغة لسن قانون ما قرر كل منهم فعله بالفعل، بمجرد أن يكون متأكدًا من سيفعله الآخرون مثله.

إن ما يخدع المناطقة بالنظر إلى الدول التي تعرضت لسوء التكوين من أصلها، هو أنها تصاب باستحالة إبقاء مثل هذه الشرطة هناك. إنهم يضحكون على تخيل كل هذا الهراء الذي يمكن أن يقنعه وغد ذكي، متكلم مبتذل، شعب باريس أو لندن. إنهم لا يعرفون أن كروميل كان سيصبح عاريًا من قبل شعب بيرن، ودوق بوفورت للتأديب من قبل سكان جنيف.

ولكن عندما تبدأ العقدة الاجتماعية في الانهيار وتضعف الدولة، عندما يبدأ الشعور بمصالح جزئية وتؤثر المجتمعات الصغيرة على المجتمع الكبير، تتدهور المصلحة المشتركة وتجد معارضين، الإجماع لم يعد يسود في الأصوات، لم تعد الإرادة العامة إرادة الجميع؛ تنشأ تناقضات ونقاشات؛ وأفضل نصيحة لا تمر دون خلافات.

وأخيرًا ، عندما تكون الدولة ، بالقرب من أنهيارها ، لم تعد موجودة إلا في شكل وهمي وباطل ، عندما تنكسر الرابطة الاجتماعية في جميع القلوب ، عندما يتم تزيين المصلحة الأساسية بلا خجل بالاسم المقدس للصالح العام ، ثم تصبح الإرادة العامة صامتة ؛ الجميع ، مسترشدين بدوافع سرية ، لا تعارض كمواطنين أكثر مما

لو لم تكن الدولة موجودة من قبل ؛ والمراسيم الظالمة التي لا تهدف إلا إلى المصلحة الخاصة يتم تمريرها زوراً تحت اسم القوانين.

هل يترتب على ذلك أن الإرادة العامة قد أهلكت أو أفسدت؟ لا، إنها دائمًا ثابتة وغير قابلة للتغيير ومحضة؛ لكنها خاضعة للآخرين الذين يسيطرون عليها. فكل واحد منهم يفصل مصلحته عن المصلحة المشتركة يرى بوضوح أنه لا يستطيع فصلها بالكامل عنها. لكن نصيبه من الشر العمومي لا يبدو له أي شيء مقارنة بالخير الحصري التي يدعي أنه مناسب. باستثناء ذلك الخير بالتحديد، فهو يريد الخير العمومي لمصلحته، مثله مثل أي دولة أخرى. حتى من خلال بيع حقه في الاقتراع من أجل المال، فإنه لا يطفئ الإرادة العامة في حد ذاته، بل يفلت منها. الخطأ الذي يرتكبه هو تغيير حالة السؤال والإجابة على شيء آخر غير المطلوب منه؛ لذلك بدلاً من القول، عن طريق الاقتراع: "إنه مفيد للدولة"، يقول: "إنه مفيد لمثل هذا الشخص أو ذاك أو لمثل هذا الطرف الذي يمر به مثل هذا الرأي". وبالتالي، فإن قانون النظام العمومي في التجمعات ليس للحفاظ على الإرادة العامة هناك بقدر ما يضمن عملية استجوابه دائمًا وأنه يستجيب دوما.

سيكون لدي الكثير من التأملات هنا حول الحق البسيط في التصويت في أي عمل من أعمال السيادة، وهو حق لا يمكن لأي شيء أن يسلبه من المواطنين؛ وعلى ذلك ابداء الرأي، اقتراح، تقسيم، نقاش. أن الحكومة تحرص دائمًا على السماح لأعضائها فقط؛ لكن هذه المسألة المهمة تتطلب أطروحة منفصلة، ولا يمكنني قول كل شيء في هذه المقالة.

الفصل الثاني

الأصوات

نرى من الفصل السابق أن الطريقة التي يتم بها التعامل مع الشؤون العمومية يمكن أن تعطي إشارة معينة إلى حد ما للحالة الحالية للشيم وصحة الجسم السياسي. كلما سادت المزيد من الحفلات الموسيقية في الجمعيات، أي كلما اقتربت الآراء من الإجماع، كلما كانت الإرادة العامة هي المهيمنة؛ لكن المناظرات الطويلة، والخلافات، والاضطرابات، تعلن صعود المصالح الخاصة وانحدار الدولة.

يبدو هذا أقل وضوحًا عندما يدخل أمران أو أكثر في دستورها، كما هو الحال في روما، كان الأرستقراطيون والعامة، الذين تسببت نزاعاتهم في كثير من الأحيان في اضطراب مجلس الشعب، حتى في أجمل أوقات الجمهورية؛ لكن هذا الاستثناء أكثر وضوحا من الواقع؛ لذلك، من خلال الرذيلة المتأصلة في الجسم السياسي، لدينا، إذا جاز التعبير، دولتان في واحدة؛ ما ليس صحيحًا معًا صحيحًا لكل منهما بشكل منفصل. وبالفعل، حتى في أكثر الأوقات عصفا، كان استفتاء الشعب، عندما لم يتدخل مجلس الشيوخ، يمر بهدوء دائمًا وبتعدد كبير للأصوات. المواطنون ليس لهم سوى مصلحة واحدة، الشعب لم تكن لديه سوى إرادة واحدة.

في الطرف الآخر من الدائرة، يعود الإجماع عندما يقع المواطنون في العبودية، ولم يعد لديهم الحرية أو الإرادة. ثم يغير الخوف والتملق الأصوات إلى تعابير، لم نعد نتداول، نعبد أو نلعن. كانت هذه هي الطريقة الخسيسة لرأي مجلس الشيوخ تحت الأباطرة. في بعض الأحيان تم ذلك مع الاحتياطات السخيفة. يلاحظ تاسيتوس أنه في ظل أوثو، تأثر أعضاء مجلس الشيوخ، الذين طغوا على فيتليوس بالإعدام، في نفس الوقت لإحداث ضوضاء رهيبة بحيث إذا أصبح بالصدفة سيدًا، لا يمكنه معرفة ما قاله كل منهم.

من هذه الاعتبارات المختلفة يولد المثل الأعلى الذي يجب أن ننظم عليه طريقة عد الأصوات ومقارنة الآراء، وفقًا لما إذا كانت الإرادة العامة أسهل أو أقل معرفة والدولة تنخفض أكثر أو أقل.

هناك قانون واحد فقط، بحكم طبيعته، يتطلب موافقة بالإجماع. إنه الميثاق الاجتماعي: لأن الارتباط المدني هو أكثر عمل ارادي في العالم؛ كل إنسان يولد حرًا وسيدًا لنفسه، لا يمكن لأحد، تحت أي ذريعة مهما كانت، إخضاعه دون اعترافه. أن تقرر أن يولد ابن العبد عبدا هو أن تقرر أنه لم يولد انسانا.

لذلك، إذا كان هناك معارضون من خلال الميثاق الاجتماعي، فإن معارضتهم لا تبطل العقد، فهي تمنعهم فقط من التضمين فيه: إنهم أجانب من بين المواطنين. عندما يتم تكوين الدولة، تكون الموافقة في الإقامة؛ من يعمر الأرض هو من يخضع للسيادة.

بصرف النظر عن هذا العقد البدئي، فإن صوت العدد الأكبر دائمًا ما يلزم كل الآخرين؛ إنه استمرار للعقد نفسه. لكن المرء يسأل كيف يمكن للإنسان أن يكون حرا ويجبر على الامتثال لرغبات ليست له. كيف يكون المعارضون أحرارًا ويخضعون لقوانين لم يوافقوا عليها؟

أجيب بأن السؤال سيئ الطرح. يوافق المواطن على جميع القوانين، حتى تلك التي تصدر على الرغم من نفسه، وحتى تلك التي تعاقبه عندما يجرؤ على مخالفة أي منها. الإرادة الدائمة لجميع أعضاء الدولة هي الإرادة العامة؛ ومن خلالها يصبحون مواطنين أحراراً. عندما نقترح قانوناً في مجلس الشعب، فإن ما نطلبه منهم ليس بالتحديد ما إذا كانوا يوافقون على الاقتراح أو يرفضوه، ولكن ما إذا كان يتوافق مع الإرادة العامة، التي هي إرادتهم؛ كل واحد بإعطاء صوته يقول رأيه فيه؛ ومن حساب الاصوات يوضع اعلان الارادة العامة.

لذلك عندما يسود رأي مخالف لي، فهذا لا يثبت أي شيء غير أنني كنت مخطئًا، وأن ما اعتبرته هو الإرادة العامة لم يكن كذلك. إذا كان رأيي الخاص قد فاز في اليوم، كنت سأفعل شيئًا آخر غير ما أريد؛ عندها لم أكن لأكون حرا. هذا يفترض، صحيح، أن جميع خصائص الإرادة العامة لا تزال في التعددية؛ عندما تتوقف هذه عن التواجد، بغض النظر عن الجانب الذي يتخذه المرء، لن تكون هناك أي حرية.

من خلال توضيح كيف تم استبدال الارادات الخاصة بالإرادة العامة في المداولات العامة، أشرت بشكل كافٍ إلى الوسائل العملية لمنع هذا الإساءة؛ سأتحدث عنه مرة أخرى أدناه. فيما يتعلق بالعدد النسبي من الأصوات لإعلان هذه الإرادة، فقد قدمت أيضًا المبادئ التي يمكن تحديدها. اختلاف صوت واحد يكسر المساواة؛ معارض واحد يكسر الإجماع؛ ولكن بين الإجماع والمساواة، هناك العديد من الانقسامات اللامتساوية، كل منها يمكن تعيين هذا الرقم وفقًا للدولة واحتياجات الجسم السياسي.

يمكن استخدام مبدأين عامين لتسوية هذه العلاقات: أحدهما، كلما كانت المداولات أكثر أهمية وجدية، كلما كان الرأي السائد يقترب من الإجماع؛ والآخر، أنه كلما كان الأمر أكثر إثارة يطالب بالسرعة، كلما زاد تضييق الفروق المقررة في تقسيم الآراء؛ في المداولات التي يجب إنهاؤها على الفور، يجب أن يكون التقدم بصوت واحد كافيًا. يبدو أن أول هذه المبادئ أكثر ملاءمة للقوانين، والثاني للأعمال التجارية. أياً كان الأمر، فمن خلال الجمع بينهما، يتم إنشاء أفضل العلاقات التي يمكن منحها للتعددية للنطق بها.

الفصل الثالث

الانتخابات

فيما يتعلق بانتخاب الأمير والقضاة، التي، كما قلت، أفعال معقدة، هناك طريقتان للمضي قدما، وهما الاختيار والقرعة. تم استخدام كلاهما في جمهوريات مختلفة، وما زلنا نرى اليوم مزيجًا معقدًا جدًا من الاثنين في انتخاب دوقي البندقية. يقول مونتسكيو: "إن التصويت بالقرعة هو من طبيعة الديمقراطية". أوافق، ولكن كيف ذلك؟ ويتابع: "القرعة هي طريقة انتخاب لا تؤثر على أي شخص: إنها تترك لكل مواطن أملاً معقولاً في خدمة الوطن". هذه ليست أسباب.

إذا انتبهنا إلى أن انتخاب القادة هو وظيفة الحكومة وليست وظيفة السيادة، فسنرى لماذا يكون طريق القرعة أكثر في طبيعة الديمقراطية، حيث تكون الإدارة أفضل من إن الأفعال أقل تكاثرًا.

في أي ديمقراطية حقيقية، فإن القضاء ليس ميزة، ولكنه عبء مرهق لا يمكن للمرء أن يفرضه على فرد ما دون الآخر. يمكن للقانون وحده أن يفرض هذا العبء على الشخص الذي ستقع عليه القرعة. لأنه بعد ذلك، الشرط متساوٍ للكل، والاختيار لا يعتمد على أي إرادة بشرية، لا يوجد تطبيق معين يغير كونية القانون.

في الطبقة الأرستقراطية الأمير يختار الأمير، وتحتفظ الحكومة بنفسها، وهذا هو المكان الذي توجد فيه الأصوات في وضع جيد.

يؤكد مثال انتخاب دوقي البندقية هذا التمييز، بعيدًا عن تدميره. هذا الشكل المختلط مناسب في حكومة مختلطة. لأنه من الخطأ أخذ حكومة البندقية لأرستقراطية حقيقية. إذا لم يكن الشعب في أي مكان في الحكومة، فإن النبلاء هم الشعب نفسه. لم يقترب حشد من فقراء بارنابوتس من أي سلطة قضائية، ومن نبله فقط لقب الامتياز الباطل والحق في حضور المجلس العظيم.

بما أن هذا المجلس الكبير هو عدد أعضاء مجلسنا العام في جنيف، فإن أعضائه اللامعين ليس لديهم امتيازات أكثر من مواطنينا العاديين. من المؤكد أن إزالة التفاوت الشديد بين الجمهوريتين، تمثل البرجوازية في جنيف بالضبط راهبات البندقية؛ مواطنونا وسكاننا يمثلون سكان المدينة وشعب البندقية؛ إن الفلاحين يمثلون ذوات الأرض الصلبة: أخيراً، ولكن بالنظر إلى هذه الجمهورية، بصرف النظر عن حجمها، فإن حكومتها ليست أرستقراطية أكثر من حكومتنا. والفرق كله هو أنه ليس لدينا قائد للحياة، وليس لدينا نفس الحاجة للقرعة.

لن يكون للانتخابات بالقرعة الكثير من الإزعاج في ديمقراطية حقيقية حيث كل شيء متساوٍ، أيضًا في الأخلاق والمواهب كما في القيم والثروة، سيصبح الاختيار غير مبالٍ تقريبًا. لكنني سبق أن قلت إنه لا توجد ديمقراطية حقيقية.

عندما يختلط الاختيار والقرعة، يجب أن تملأ الأولى الأماكن التي تتطلب مواهب معينة، مثل المناصب العسكرية؛ ويأتي المحتال الآخر إلى تلك حيث الحس السليم والعدالة والنزاهة، مثل القضاء، لأنه في حالة جيدة التكوين، هذه الصفات مشتركة بين جميع المواطنين.

القرعة أو التصويت ليس له مكان في الحكومة الملكية. كون الملك يحق عن طريق أمير فقط وقاض واحد، فإن اختيار مساعديه ينتمي إليه فقط. عندما اقترح دير سان بيير مضاعفة مجالس ملك فرنسا وانتخاب أعضائه بالتصويت، لم ير أنه كان يقترح تغيير شكل الحكومة.

يبقى لي أن أتكلم عن طريقة العطاء وجمع الأصوات في مجلس الشعب. ولكن ربما يشرح تاريخ الشرطة الرومانية في هذا الصدد بشكل ملموس جميع القيم التي يمكنني تحديدها. لا يستحق القارئ الحكيم أن يرى بشيء من التفصيل كيف تم التعامل مع الشؤون العمومية والجزئية في مجلس يضم مائتي ألف بشر.

الفصل الرابع

المجالس الشعبية الرومانية

ليست لدينا آثار مضمونة بشكل جيد في الأيام الأولى من روما. هناك حتى مظهر رائع أن معظم الأشياء التي يقال عنها هي خرافات وبشكل عام، الجزء الأكثر إفادة في حوليات الشعوب، وهو تاريخ تأسيسها، هو ذلك الذي نفتقده أكثر. تعلمنا التجربة كل يوم من أسباب ولادة ثورات الإمبراطوريات؛ ولكن بما أنه لم يعد هناك شعوب، ليس لدينا سوى أكثر من التخمينات لشرح كيفية تشكلها.

تشهد الاستعمالات التي نجدها على الأقل على وجود أصل لهذه الاستعمالات. التقاليد التي تعود إلى هذه الأصول، تلك التي تدعمها السلطات الأعظم، والتي تؤكدها أسباب أقوى، يجب اعتبارها الأكثر تأكيدًا. هذه هي القواعد التي حاولت اتباعها في البحث عن كيفية ممارسة الشعب الأكثر حرية وقوة على الأرض قوته العليا.

بعد تأسيس روما، الجمهورية الناشئة، أي الجيش المؤسس، المكون من ألبان، وصربيين ومن الأجانب، تم تقسيمه إلى ثلاث فئات، من هذا التقسيم، أخذت اسم القبائل. تم تقسيم كل من هذه القبائل إلى عشرة فرق، ولكل فريق إلى فيالق، على رأسها تم وضع رؤساء يسمون على الفرق والفيالق.

بالإضافة إلى ذلك، تم سحب من كل قبيلة جسد يتكون من مائة متسابق أو فارس، يسمى مأوية، نرى من خلالها أن هذه التقسيمات، التي كانت ضرورية قليلاً في القرية، لم تكن في البداية الا عسكرية. ولكن يبدو أن غريزة العظمة دفعت بلدة روما الصغيرة إلى منح نفسها مسبقًا سياسة مناسبة لعاصمة العالم.

من هذا القسم الأول سرعان ما نتج عن ذلك إزعاج. إن قبيلة الألبان وقبيلة الصربيين تبقيان دائمًا في نفس الحالة، في حين أن قبيلة الأجانب نمت بشكل متواصل من خلال المنافسة الدائمة لهؤلاء، فإن الأخيرة لم تتأخر عن تجاوز الاثنين الآخرين. كان العلاج الذي وجده سيرفيوس لهذا الانتهاك الخطير هو تغيير التقسيم، والأعراق، التي ألغاها، ليضع محله تقسيم آخر مستمد من أماكن المدينة التي تحتلها كل قبيلة. بدلًا من ثلاث قبائل، استقدم أربع قبائل، احتلت كل واحدة منها أحد تلال روما وحملت اسمها.

وبالتالي، عالج اللامساواة الحالية، مرة أخرى، ومنعها في المستقبل؛ ولكي لا يكون هذا التقسيم فقط في الأماكن، بل في البشر، منع سكان منطقة ما من المرور إلى منطقة أخرى؛ وهو ما منع الأجناس من الاختلاط.

كما ضاعف المأويات الثلاثة القديمة من سلاح الفرسان، وأضاف اثني عشر مأوية أخرى، ولكن لا يزال جميع الأسماء القديمة؛ وسيلة بسيطة وحكيمة، تنجح من خلالها في تمييز جسد الفرسان عن جسد الشعب، دون التعتيم عن هذا الأخير.

إلى هذه القبائل الحضرية الأربعة، أضاف سيرفيوس خمسة عشر قبيلة أخرى تسمى القبائل الريفية، لأنها كانت تتكون من سكان الريف، مقسمة إلى العديد من الاقاليم. فيما بعد تم تقديم عددا جديدا منها؛ وتم تقسيم الشعب الروماني أخيرًا إلى خمسة وثلاثين قبيلة، بقي عددهم ثابتًا حتى نهاية الجمهورية.

من هذا التمييز بين قبائل المدينة وقبائل الريف نتج عنه تأثير جدير بالملاحظة، لأنه لا يوجد مثال آخر عليه، وروما مدينة لها في نفس الوقت بالحفاظ على مكانتها. العادات ونمو امبراطوريته. قد يظن المرء أن القبائل الحضرية سرعان ما انتقدت لنفسها القوة والأوسمة، ولم تكن طويلة في تحطيم القبائل الريفية: لقد كان العكس تمامًا. نحن نعرف طعم الرومان الأوائل لحياة الريف. جاء هذا المذاق إليهم من معلم المدرسة الحكيم الذي وحد العمل الريفي والعسكري مع الحرية، وأبعد، إذا جاز التعبير، إلى المدينة الفنون والحرف والمؤامرات والثروة والعبودية.

وهكذا، كل ما كان لروما من العيش اللامع في الحقول وزراعة الأرض، اعتاد المرء أن يطلب هناك فقط دعامات الجمهورية. هذه الدولة، كونها من أروع الوطنيين، تم تكريمها من قبل الجميع؛ تم تفضيل حياة القرويين البسيطة والعاملة على الحياة البطيئة والجبانة لبرجوازية روما؛ وكان من الممكن أن يكون هذا مجرد بروليتاري غير سعيد في المدينة، والذي أصبح من عامل في الحقول مواطنًا محترمًا.

قال **فارون**، ليس من دون سبب أن أسلافنا الرؤوفين أقاموا في القرية حضانة هؤلاء الناس الأقوياء والبواسل الذين دافعوا عنهم في زمن الحرب ورعوهم في زمن السلم. يقول **بليني** بشكل إيجابي أن قبائل الحقول تم تكريمها بسبب الناس الذين شكلوها؛ بدلاً من الجبناء، أردنا أن ننخرط في أولئك من المدينة من خلال الخزي. سابين أبيوس كلوديوس، بعد أن جاء للاستقرار في روما، أمتلئ هناك بامتياز وتم تسجيله في قبيلة ريفية، والتي أخذت لاحقًا اسم عائلته. وأخيرًا، دخل جميع الأحرار القبائل الحضرية، وليس القبائل الريفية أبدًا. وليس هناك، في جميع أنحاء الجمهورية، مثال واحد لأي من هؤلاء المحررين الذين وصلوا إلى أي سلطة قضائية، على الرغم من أنهم أصبحوا مواطنين.

هذا المبدأ كان ممتازا. ولكن تم حمله حتى الآن وأدى في النهاية إلى تغيير، وبالتأكيد إساءة في الشرطة.

أولاً، سمح الرقباء، بعد أن اعتادوا لفترة طويلة على الحق في نقل المواطنين تعسفاً من قبيلة إلى أخرى، بالتسجيل في إحدى المجموعات التي يحبونها؛ إذن الذي كان بالتأكيد لا يصلح لأي شيء، وأزال واحدة من المحركات الرئيسية للرقابة. علاوة على ذلك، يتم تسجيل جميع العظماء والأقوياء في قبائل الريف، والصحفيون الذين أصبحوا مواطنين لا يزالون مع السكان في تلك المدينة، والقبائل بشكل عام، لم يعد لديهم مكان أو إقليم، لكن الجميع اختلطوا لدرجة أنه لم يعد بإمكان المرء تمييز أعضاء كل منهم باستثناء المسجلين؛ بحيث انتقلت فكرة كلمة القبيلة من الحقيقي إلى الشخصي، أو بالأحرى أصبحت شبه وهمية.

كما حدث أن قبائل المدينة، التي كانت في متناول اليد، غالبًا ما وجدت نفسها الأقوى في مجالس الشعب ، وباعت الدولة لأولئك الذين يتشوقون لشراء أصوات الرعاع الذين قاموا بتكوينها.

فيما يتعلق بالفرق، فإن المعلم، بعد أن صنع عشرة في كل قبيلة، كل الشعب الروماني، ثم حوصر داخل أسوار المدينة، وجد نفسه مؤلفًا من ثلاثين فريقا، لكل منها معابدها وآلهتها، الضباط، كهنتها ومهرجاناتها، تسمى **كومبيتاليا**، على غرار الوثنية، التي كانت في وقت لاحق في القبائل الريفية.

في التقسم الجديد لسيرفيوس، هذا العدد من الثلاثين لا يمكن تقسيمه بالتساوي، بين قبائله الأربع، لم يرد أن يلمسهم؛ وأصبح للفرق، المستقلة عن القبائل، تقسيمًا آخر لسكان روما. ولكن لم يكن هناك أي شك في الفرق، لا في القبائل الريفية ولا في الأشخاص الذين قاموا بتكوينها، لأن القبائل أصبحت مؤسسة مدنية بحتة، وتم إدخال شرطة أخرى لرفع القوات، والتقسيمات العسكرية وجدها رومولوس نفسه غير ضرورية. وهكذا، على الرغم من أن كل مواطن مسجل في قبيلة، فقد استغرق كل شخص وقتًا طويلاً للتسجيل في فريق.

بعد ذلك جعل **سيرفيوس** قسمًا ثالثًا، لا علاقة له بالاثنين السابقين، وأصبح، من خلال آثاره، الأكثر أهمية على الإطلاق. وزع كل الرومان في ستة فصول لم يميزها بالمكان ولا بالبشر بل بالبضائع. بحيث تم ملء الطبقات الأولى من قبل الأغنياء، وآخرها من قبل الفقراء، والوسطى من قبل أولئك الذين تمتعوا بثروة متواضعة. تم تقسيم هذه الفئات الستة إلى مائة وثلاث وتسعين جسم آخر، تسمى فيالق؛ وقد تم توزيع هذه الفيالق بحيث شكلت الطبقة الأولى وحدها أكثر من نصفهم، وشكلت الأخيرة واحدة فقط. حدث ذلك أن الطبقة التي كانت أقل عددًا في البشر كانت الأكثر تعددًا في الفيالق، وأن الطبقة الأخيرة بأكملها تم احتسابها فقط كتقسيم فرعي، على الرغم من أنها تحتوي وحدها على أكثر من نصف سكان روما.

حتى يفهم الناس أقل عواقب هذا الشكل الأخير، تأثر **سيرفيوس** لإعطائها نفس عسكري: لقد أدخل في الدرجة الثانية فيلقين من الدروع، واثنين من أدوات الحرب في الرابع. في كل فئة، باستثناء الأخير، ميز بين الصغار

والكبار، أي أولئك الذين اضطروا إلى حمل السلاح، والذين أعفاهم سنهم من القوانين؛ التمييز الذي أنتج، أكثر من تمييز السلع، ضرورة إعادة الاحصاء أو التعداد في كثير من الأحيان؛ وأخيرًا، أراد أن يُعقد التجمع في حقل المريخ، وأن يأتي جميع الذين بلغوا سنًا كافيًا للخدمة بأسلحتهم.

السبب في أنه لم يتبع في الفصل الأخير هذا التقسيم نفسه للصغار والكبار، هو أن الجماهير، التي تألفت منها، لم تمنح شرف حمل السلاح للبلاد؛ كان من الضروري أن يكون هناك مداخن للحصول على الحق في الدفاع عنها، ومن بين هذه القوات التي لا حصر لها من المتسولين الذين تتألق جيوش الملوك اليوم، لا يوجد أحد ربما لم يتم طرده بازدراء لجماعة رومانية، عندما كان الجنود المدافعين عن الحرية.

ومع ذلك، في الطبقة الأخيرة، كان البروليتاريون لا يزالون متميزين عن أولئك الذين يطلق عليهم المحسوبين المفهومين. فالأولى، التي لم تختزل تمامًا إلى لا شيء، أعطت المواطنين على الأقل للدولة، وأحيانًا حتى الجنود عند الحاجة الماسة. بالنسبة لأولئك الذين لم يكن لديهم أي شيء على الإطلاق والذين لا يمكن حسابهم إلا من قبل قياداتهم، تم اعتبارهم تمامًا على أنهم لاغون، وكان **ماريوس** أول من قام بتصميمهم لتسجيلهم.

دون أن أقرر هنا ما إذا كان هذا التعداد الثالث جيدًا أو سيئًا في حد ذاته، أعتقد أنه يمكنني أن أؤكد أنه لم يكن هناك سوى العادات البسيطة للرومان الأوائل، وعدم اهتمامهم، وذوقهم للزراعة، وازدراءهم للتجارة وللحماس للربح، الأمر الذي يمكن أن يجعلها قابلة للتطبيق. أين الشعب الحديث الذي من بينه الجشع الملتهم، والروح التي لا تهدأ، والمؤامرة، والتشريد المستمر، والدوران الدائم للثروات، ويمكن أن يسمح لمثل هذه المؤسسة أن تستمر عشرين عامًا دون إزعاج الدولة بأكملها؟ وتجدر الإشارة إلى أن الشيم والرقابة، أقوى من هذه المؤسسة، أصلحت نائبها في روما، وأن مثل هذا الشخص الغني رأى نفسه ينزل إلى طبقة الفقراء لأنه أظهر ثروته أكثر من اللازم.

من كل هذا يمكن للمرء أن يفهم بسهولة لماذا بالكاد يذكر أكثر من خمسة أقسام، على الرغم من وجود ستة في الواقع. والسادس، الذي لا يزود الجنود بالجيش ولا الناخبين في حقل المريخ ولا يكاد يكون له أي استخدام في الجمهورية، نادرًا ما يتم احتسابه لأي شيء.

كانت هذه هي التقسيمات المختلفة للشعب الروماني. دعونا الآن نرى التأثير الذي أنتجته في التجمعات. كانت تسمى هذه التجمعات التي عقدت بشكل شرعي **المجالس الشعبية**؛ كانت تعقد عادة في ساحة روما أو حقل المريخ، ويتم تمييزها بالمجالس الشعبية عبر الفرق، المجالس الشعبية عبر الفيالق، والمجالس الشعبية عبر القبائل، وفقًا لأي من هذه الأشكال الثلاثة التي تم تنظيمها: كانت المجالس الشعبية عبر الفرق هي مؤسسة

رومولوس، تلك المجالس التي عبر الفيالق هي مؤسسة **سيرفيوس**، وتلك التي عبر القبائل هي منابر الشعب. لم يحصل أي قانون على العقوبة، ولم يتم انتخاب قاضي إلا في المجالس الشعبية؛ وبما أنه لم يكن هناك مواطن لم يتم تسجيله في الفريق أو في مجلس الشيوخ أو في قبيلة، فإن ذلك يعني أنه لم يتم استبعاد أي مواطن من حق الاقتراع، وأن الشعب الروماني كان صاحب سيادة في الحق وفي الواقع.

من أجل أن يتم تجميع المجالس الشعبية بشكل شرعي، وما تم القيام به من أجل قوة القانون، كان من الضروري وجود ثلاثة شروط: الأول، أن يتم منح الهيئة أو القاضي الذي استدعاها السلطة اللازمة لذلك؛ والثاني، أن ينعقد المجلس في أحد الأيام التي يجيزها القانون؛ الثالث، أن تكون الطوالع مواتية.

لا يلزم تفسير سبب التسوية الأولى؛ والثاني هو مسألة تتعلق بالشرطة؛ وبالتالي لم يكن من المسموح به عقد المجالس الشعبية في أيام العطلات الرسمية وأيام السوق، عندما لم يكن لدى سكان الريف، الذين يأتون إلى روما من أجل عملهم، الوقت لقضاء اليوم في الساحة العمومية. وبحلول الثالث، عقد مجلس الشيوخ لجامًا على شعب فخور لا يهدأ، وخفف بشكل مناسب من حماسة الأبواق المثيرة للفتنة. لكن هذا الأخير وجد أكثر من طريقة للتخلص من هذا الإحراج.

لم تكن القوانين وانتخاب الزعماء هي النقاط الوحيدة الخاضعة لحكم المجالس الشعبية - حيث استولى الشعب الروماني على أهم وظائف الحكومة، ويمكن القول إن مصير أوروبا قد تم تسويته في مجالسها. أدى هذا التنوع في الأشياء إلى الأشكال المختلفة التي اتخذتها هذه التجمعات، وفقًا للمواضيع التي كان عليها نطقها.

للحكم على هذه الأشكال المختلفة، يكفي مقارنتها. كان لدى رومولوس، في تأسيس الفرق، من أجل احتواء مجلس الشيوخ من قبل الشعب واحتواء الشعب من قبل مجلس الشيوخ، بالسيطرة بالتمام على الكل. لذلك أعطى الشعب، بهذا الشكل، كل نفوذ الأرقام لموازنة السلطة والثروة التي تركها للأرستقراطيين. ولكن، وفقًا لروح المُلكية، ترك مع ذلك ميزة أكبر للأرستقراطيين من خلال تأثير عملائهم على تعدد الأصوات. كانت هذه المؤسسة الرائعة لأصحاب العمل والحرفاء تحفة فنية في السياسة والإنسانية، لولاها لما استطاع الأبناء أن يبقوا، ولو في خلاف مع روح الجمهورية. كان لروما وحدها شرف منح العالم هذا المثال الجميل، الذي لم ينتج عنه أي إساءة، والذي لم يتم اتباعه أبدًا.

هذا الشكل نفسه من الفِرَق التي بقيت تحت الملوك الى حد **سيرفيوس** ، وحكم تاركوين الأخير لا يتم اعتباره شرعيًا ، وهذا تم تمييز القوانين الملكية بشكل عام تحت اسم القوانين الفِرَقِية.

لا يمكن أن تناسب الفرق، تحت الجمهورية، التي تقتصر دائمًا على القبائل الحضرية الأربعة، وتحتوي فقط سكان روما، أي من مجلس الشيوخ، الذي كان على رأس الأرستقراطيين، أو المنابر التي كانت، على الرغم من العامة، عند رئيس المواطنين الأغنياء. لذلك وقعت في حالة سيئة؛ كان انحطاطها إلى درجة أن فرائسهم الثلاثين الذين تم تجميعهم فعلوا ما كان ينبغي أن تفعله المجالس الشعبية من قبل الفرق.

كان التقسيم على مدى قرون مؤاتيا للغاية للأرستقراطية، بحيث لا يرى المرء في البداية كيف لم يسيطر مجلس الشيوخ دائمًا في المجالس الشعبية التي تحمل هذا الاسم، والتي تم انتخاب القناصل والمرقابين، والقضاة الأخرين المحكمين. في الواقع، من بين مائة وثلاثة وتسعين فيلقا شكلت الفئات الست لجميع الشعب الروماني، كانت الطبقة الأولى تتكون من ثمانية وتسعين، ويتم عد الأصوات بالفيلق فقط، فازت بعدد من الأصوات على جميع الأصوات الأخرى.

عندما اتفقت كل هذه الفيالق، لم تستمر حتى في جمع الأصوات؛ فما كان من أصغر عدد أن قرر تمريره بقرار من الحشد. ويمكننا القول إنه في المجالس الشعبية عبر الفرق، كانت الشؤون تنظمها تعدد الشارات أكثر بكثير من الأصوات.

لكن هذه السلطة المتطرفة قد تم تخفيفها بطريقتين: الأولى، القبائل كقاعدة، ودائمًا ما كان عدد كبير من العوام، كونهم في فئة الأغنياء، يوازنون رصيد الأرستقراطيين في هذه الطبقة الأولى.

كانت الوسيلة الثانية تتكون في هذا، أنه بدلاً من إجراء التصويت الأول على الفيالق وفقًا لترتيبها، والذي كان سيبدأ دائمًا مع الأول، سحب شخص واحد الكثير، وأن واحد سير وحده الانتخابات؛ وبعد ذلك، كررت كل الفيالق، التي دعيت في يوم آخر حسب رتبها، نفس الانتخابات، وأكدتها عادة. وبهذه الطريقة، تمت إزالة سلطة المثال من الرتب وسلمته إلى الكثير، وفقًا لمبدأ الديمقراطية.

نتج عن هذا الاستخدام ميزة أخرى هي أن مواطني الريف كان لديهم الوقت، بين الانتخابات، للاستفسار عن مزايا المرشح المعين مؤقتًا، من أجل إعطاء صوتهم فقط مع معرفة كاملة بالحقائق. لكنهم نجحوا تحت الذريعة في إلغاء هذه العادة، وتم إجراء الانتخابات في نفس اليوم.

كانت المجالس الشعبية من القبائل تمثل بشكل صحيح مجلس الشعب الروماني. لم يتم استدعاؤهم الا من قبل المنابر؛ لقد تم انتخاب المنابر هناك واجتازوا استفتاءاتهم. لم يقتصر الأمر على مجلس الشيوخ، بل لم يكن لديه حتى الحق في الحضور؛ وأجبروا على الامتثال للقوانين التي لا يمكنهم التصويت عليها، وكان أعضاء

مجلس الشيوخ في هذا الصدد، أقل حرية من المواطنين الآخرين. لقد أسيء فهم هذا الظلم تمامًا، وكان كافياً وحده لإبطال مراسيم هيئة لم يتم قبول جميع أعضائها.

عندما حضر جميع الأرستقراطيين هذه المجالس الشعبية وفقًا للحقوق التي كانوا يتمتعون بها كمواطنين، ثم أصبحوا مجرد أفراد، بالكاد كانوا سيؤثرون على شكل من الأصوات تم جمعها بالرأس، وحيث يمكن لأقل بروليتاري ما يستطيع أمير مجلس الشيوخ.

لذلك نرى أنه بالإضافة إلى الترتيب الذي نتج عن هذه التوزيعات المختلفة لجمع أصوات مثل هذا الشعب العظيم، لم يتم اختزال هذه التوزيعات إلى أشكال محايدة في حد ذاتها، ولكن كان لكل منها تأثيرات تتناسب مع وجهات النظر التي جعلتها تفضلها.

دون الخوض في مزيد من التفاصيل حول ذلك، فإنه يستتبع من التفسيرات السابقة أن المجالس الشعبية عبر القبائل كانت أكثر ملاءمة للحكومة الشعبية، والمجالس الشعبية عبر الفيالق ملاءمة للأرستقراطية. فيما يتعلق بالمجالس الشعبية عبر الفِرَق، حيث شكل سكان روما الوحيدون يشكلون التعددية، لأنها كانت جيدة فقط لتفضيل الاستبداد والأغراض السيئة، كان عليهم أن يقعوا في الانتقاد، والتحريض على أنفسهم الامتناع عن الوسائل التي عرضت مشاريعهم كثيرا. من المؤكد أن جلالة الشعب الروماني لم تكن موجودة إلا في المجالس الشعبية عبر الفيالق، والتي اكتملت وحدها؛ بينما في المجالس الشعبية عبر الفرق كانت تفتقر الى القبائل الريفية، وتفتقر في المجالس الشعبية عبر القبائل مجلس الشيوخ والوطنيين.

أما بالنسبة إلى طريقة الحصول على الأصوات، فقد كانت من بين الرومان الأوائل ببساطة مثل عاداتهم، على الرغم من أنها أقل بساطة من إسبرتة. كل واحد أعطى صوته بصوت عال، كان يكتبه بالقياس؛ تعدد الأصوات في كل قبيلة حدد حق الاقتراع للقبيلة.، وحدد تعدد الأصوات بين القبائل حق الاقتراع العام؛ وبالتالي الفرق والفيالق. كانت هذه العادة جيدة طالما كان الصدق يسود بين المواطنين، وخجل كل واحد من إعطاء صوته علنًا إلى رأي ظالم أو إلى ذات غير جديرة؛ ولكن عندما فسد الشعب واشتريت الأصوات، وافق على وجوب إعطائها سراً لكبح جماح المشترين عن طريق عدم الثقة، وتزويد الأوغاد بوسائل عدم كونهم خونة.

أعلم أن شيشرون يلوم هذا التغيير، ويعزو ذلك جزئياً إلى تدمير الجمهورية. ولكن، على الرغم من أنني أشعر بالوزن الذي يجب أن يتمتع به نفوذ شيشرون هنا، لا يمكنني أن أتفق معه. أعتقد على العكس من ذلك، أنه لعدم إجراء ما يكفي من التغييرات المماثلة، فقد تم تسريع فقدان الدولة. بما أن النظام الغذائي للأشخاص

الأصحاء ليس خاصًا بالمرضى، فلا ينبغي للمرء أن يحكم شخصًا فاسدًا بنفس القوانين التي تناسب الناس الصالحين. لا شيء يثبت هذا المبدأ أفضل من مدة جمهورية البندقية، التي لا يزال المسخ موجودا، لأن قوانينها وحدها مناسبة فقط للناس الأشرار.

لذلك تم توزيع الأجهزة اللوحية على المواطنين بحيث يمكن لأي شخص التصويت دون معرفة رأيه. تم أيضًا إنشاء إجراءات رسمية لجمع الأجهزة اللوحية، وفرز الأصوات، ومقارنة الأرقام، وما إلى ذلك. هذا لم يمنع ولاء الضباط المسؤولين عن هذه المهام من الاشتباه في كثير من الأحيان. وأخيرًا، تم إصدار مراسيم لمنع الخلاف وشراء الأصوات، والتي يظهر الحشد عدم الجدوى.

في الأيام الأخيرة غالبًا ما كان علينا أن نلجأ إلى وسائل غير عادية للتعويض عن قصور القوانين. في بعض الأحيان كانت المعجزات مفترضة؛ لكن هذه الطريقة، التي يمكن أن تفرضها على الشعب، لم تفرض أي شيء على أولئك الذين يحكمونها؛ في بعض الأحيان يتم استدعاء مجلس النواب فجأة قبل أن يكون لدى المرشحين الوقت للقيام بمحاولاتهم؛ في بعض الأحيان يتم استهلاك جلسة كاملة في الحديث عندما رأينا الشعب الرابح على استعداد لاتخاذ حزب سيئ. لكن في النهاية طموح استعصى على كل شيء. وما لا يصدق هو أنه في خضم العديد من الانتهاكات، لم يتوقف هذا الشعب الهائل، بفضل لوائحه القديمة، عن انتخاب القضاة، وإصدار القوانين، للحكم على القضايا، لتسريع الشؤون الجزئية والعمومية، تقريبًا بقدر ما يمكن أن يفعله مجلس الشيوخ نفسه.

الفصل الخامس

في المحكمة

عندما لا نتمكن من تحديد نسبة دقيقة بين الأجزاء المكونة للدولة، أو عندما تُغيِّر الأسباب غير القابلة للتدمير علاقاتها باستمرار، فإننا ننشئ نظامًا قضائيًا خاصًا لا يشكل جزءًا من الأجزاء الأخرى، والذي يحل محل كل مصطلح في علاقته الحقيقية، والذي يكون الرابطة أو الحد الأوسط إما بين الأمير والشعب، أو بين الأمير وصاحب السيادة، أو في نفس الوقت على كلا الجانبين إذا لزم الأمر.

هذه الجسم، التي سأطلق عليها اسم المحكمة، هو الحافظ للقوانين والسلطة التشريعية. إنه يعمل أحيانًا على حماية صاحب السيادة ضد الحكومة، كما فعلت محاكم الشعب في روما؛ في بعض الأحيان لدعم الحكومة ضد الشعب، كما يفعل مجلس العشرة الآن في البندقية؛ وأحيانًا للحفاظ على التوازن من كلا الجانبين، كما فعل الايفورس في إسبرتة.

ليست المحكمة جزءًا تأسيسيًا من المدينة، ولا يجب أن يكون لها أي جزء من السلطة التشريعية أو التنفيذية، ولكن في هذه الحقيقة هي أعظم منهما: لأن القدرة على عدم القيام بأي شيء، يمكنه منع كل شيء. إنه أكثر قدسية وأكثر تقديسًا، كمدافع عن القوانين، من الأمير الذي ينفذها، وصاحب السيادة الذي يعطيها. هذا واضح في روما، عندما أجبر هؤلاء النبلاء الفخورون، الذين احتقروا دائمًا الشعب بأكمله، على الانحناء أمام ضابط بسيط من الشعب، الذين لم يكن لديهم رعاية ولا سلطة قضائية.

المحكمة المعدلة بالحكمة هي أقوى دعم لدستور جيد؛ ولكن لكون لها قليل من القوة ضئيلة، فهي لديها الكثير الذي يقلب كل شيء. فيما يتعلق بالضعف، فهو ليس في طبيعتها؛ شريطة أن يكون شيئًا، فهو ليس أقل مما يجب أن يكون.

تتحول إلى استبداد عندما تغتصب السلطة التنفيذية، التي لا يديرها إلا الوسيط، والتي تريد الاستغناء عن القوانين التي يجب أن تحميها فقط. القوة الهائلة للايفورس، التي كانت غير ضارة طالما احتفظت إسبرطة بشيمها، عجلت بالفساد البادئ. وقد انتقم خليفته من دم أجيس، الذي ذبحه هؤلاء الطغاة، حيث أدت الجريمة وعقاب الايفورس إلى تسريع فقدان الجمهورية. وبعد ذلك لم يقم كليومينا سبارتا بأي شيء. روما لا تزال تهلك بنفس الطريقة، والسلطة المفرطة للمنابر، تم خدمتها أخيرًا، بمساعدة القوانين التي وضعت من أجل الحرية، كضمان للأباطرة الذين دمروها. أما مجلس العشرة، في البندقية، فهو محكمة دموية، فظيعة أيضاً

للنبلاء وللشعب، والتي لم تعد تحمي القوانين بشدة، بعد تحطيمها، بل لإحلالها بالضربات التي لا نجرؤ على رؤيتها.

فالقضاء يضعف مثل الحكومة بتكاثر أعضائها. عندما أرادت منابر الشعب الروماني، الأولين في العدد، ثم الخمسة، مضاعفة هذا الرقم، سمح لهم مجلس الشيوخ بذلك، بالطبع لاحتواء الواحد تلو الآخر، وهو ما لم يتأخر عن الحدوث.

إن أفضل طريقة لمنع اغتصاب مثل هذه الجسم الهائل، وهي وسيلة لم تعتبرها أي حكومة حتى الآن نفسها، هي جعل هذه الجسم دائم، بل تنظيم الفترات التي ستبقى خلالها محذوفة. هذه الفترات، التي يجب ألا تكون طويلة بما يكفي لإعطاء الانتهاكات الزمنية لتوطيدها، قد يتم تحديدها بموجب القانون، بحيث يكون من السهل تقصيرها إذا لزم الأمر من قبل لجان استثنائية.

هذا يعني لي من دون إزعاج، لأنه، كما قلت، المحكمة، التي لا تشكل جزءًا من الدستور، يمكن إزالتها دون معاناتها؛ ويبدو لي ناجعا، لأن القاضي الذي أعيد إنشاؤه حديثًا لا يخرج عن السلطة التي كانت لدى سلفه. ولكن لكل ما يعطيه القانون.

الفصل السادس

الديكتاتورية

إن عدم مرونة القوانين، الذي يمنعها من الامتثال للأحداث، يمكن في بعض الحالات أن يجعلها خبيثة وتسبب خسارة الدولة في أزمتها. يتطلب ترتيب الأشكال وبطئها مساحة من الوقت ترفضها الظروف في بعض الأحيان. قد تنشأ آلاف الحالات التي لم يتوقعها المشرع، ومن الضروري جدًا أن نشعر أن كل شيء لا يمكن توقعه.

لذلك يجب ألا نريد تقوية المؤسسات السياسية إلى حد إزالة السلطة لتعليق تأثيرها. إسبرتة نفسها تركت قوانينها تنام. لكن هناك فقط أكبر الأخطار التي يمكن أن توازن بين تغيير النظام العمومي، ولا ينبغي أبدا إيقاف السلطة المقدسة للقوانين إلا عندما يتعلق الأمر بخلاص البلاد. في هذه الحالات النادرة والواضحة، يتم توفير السلامة العامة من خلال قانون خاص يضع العبء على الأكثر جدارة. يمكن إعطاء هذه اللجنة بطريقتين، اعتمادًا على نوع الخطر.

إذا كان هذا كافياً لزيادة هذا النشاط الحكومي، فإنه يتركز في عضو أو اثنين من أعضائها: وبالتالي، فليس من سلطة القوانين أن نغيرها، ولكن فقط شكل من إدارتها. الادارة. إذا كان الخطر هو أن جهاز القوانين يشكل عقبة في وجه ضمانه، فيتم تعيين مرشد أعلى الذي يصمت جميع القوانين ويوقف في لحظة السلطة السيادية. في مثل هذه الحالة، فإن الإرادة العامة ليست موضع شك، ومن الواضح أن النية الأولى للشعب هي أن الدولة لا تهلك. وبهذه الطريقة، لا يؤدي إلغاء السلطة التشريعية إلى إلغائها؛ فالقاضي الذي يسكت عنها لا يمكنه أن يجعلها تتكلم؛ يهيمن عليها دون أن يكون قادرا على تمثيلها؛ يمكنه أن يفعل أي شيء باستثناء القوانين.

تم استخدام الطريقة الأولى من قبل مجلس الشيوخ الروماني عندما اتهم القناصل بصيغة مكرسة لتوفير الخلاص للجمهورية؛ والثاني عندما عين أحد القناصل ديكتاتورًا؛ استخدم الذي أعطاها **ألب** المثال في روما.

في بدايات الجمهورية، كان اللجوء في كثير من الأحيان إلى الديكتاتورية، لأن الدولة لم يكن لديها حتى الآن قاعدة ثابتة بما يكفي لتكون قادرة على دعم نفسها من خلال القوة الوحيدة لدستورها. ثم أعطت الشيم العديد من الاحتياطات غير اللازمة التي كانت ضرورية في وقت آخر، ولم يكن هناك خوف من أن يسيء ديكتاتور في نفوذه، أو أنه سيحاول إبقاؤها إلى ما بعد المدة. يبدو، على العكس من ذلك، أن مثل هذه القوة العظيمة كانت تعتمد على من يملكها، كان في عجلة من أمرها للتخلص منها، كما لو كانت وظيفة مؤلمة للغاية ومحفوفة بالمخاطر لتحل محل القوانين!

لذلك ليس خطر الإساءة، بل خطر التدهور، هو الذي يلقي اللوم على الاستخدام الطائش لهذا القضاء الأعلى في الأيام الأولى؛ لأنه بينما كان يغرق في الانتخابات، في تقديم التهاني، في الأمور ذات الطابع الشكلي الخالص، كان يخشى أن يصبح أقل شدة إذا لزم الأمر، وأن الناس سوف يعتادون على اعتباره عنوانًا عبثًا تم استخدامه فقط من أجل الاحتفالات الماجنة. في نهاية الجمهورية، أصبح الرومان أكثر حذرًا، وأنقذوا الديكتاتورية مع سبب بسيط كما فعلوا في السابق. كان من السهل أن نرى أن خوفهم لا يقوم على أساس سليم، وأن ضعف العاصمة يضمن بعد ذلك أمنها ضد القضاة الذين كانوا في وسطها؛ أن الدكتاتور يمكنه، في بعض الحالات، الدفاع عن الحرية العامة دون أن يكون قادراً على انتهاكها؛ وأن حديد روما لا يجب أن يكون مطاوع في روما نفسها، ولكن في جيوشها. لقد أظهرت المقاومة الصغيرة التي قدمها **ماريوس لسيلا** ، و**بومبي** لقيصر ، بوضوح ما يمكن توقعه من السلطة من الداخل ضد القوة من الخارج.

هذا الخطأ جعلهم يرتكبون أخطاء كبيرة. مثل هذا كان، على سبيل المثال، عدم تعيين دكتاتور في قضية **كاتيلينا**؛ لأنه، كما كان الأمر مجرد مسألة داخل المدينة، وعلى الأكثر في بعض مقاطعات إيطاليا، مع النفوذ الذي لا حدود له والذي أعطته القوانين للديكتاتور، كان بإمكانه بسهولة تبديد المؤامرة، التي تم خنقها فقط من خلال مجموعة من الفرص السعيدة التي لا يجب أن تتوقعها الحكمة البشرية.

وبدلاً من ذلك، اكتفى مجلس الشيوخ بتسليم كل سلطته للقناصل، حيث حدث أن شيشرون اضطر، من أجل التصرف بشكل فعال، لتمرير هذه السلطة إلى نقطة مركزية، وأنه إذا تمت أول عمليات نقل الفرح قام بالموافقة على سلوكه، كان من العدل، بعد ذلك، استدعاؤه للمحاسبة عن دماء المواطنين الذين أراقوا ضد القوانين، وهو لوم لم يكن من الممكن القيام به ضد ديكتاتور. لكن بلاغة القنصل حكمت كل شيء. وهو نفسه، على الرغم من أن **رومان** ، الذي كان يحب مجده أفضل من بلاده ، لم يبحث عن أكثر الوسائل الشرعية والأكيد لإنقاذ الدولة ، مثل الحصول على كل شرف هذه القضية. لذلك تم تكريمه بحق كمحرر روما، وعوقب بإنصاف كمخالف للقوانين. مهما كان تذكيره الرائع، كان من المؤكد أنه كان في نعمة.

إلى جانب ذلك، بأي شكل من الأشكال، يمكن منح هذه اللجنة المهمة، فمن المهم تحديد مدتها على المدى القصير للغاية، والتي لا يمكن تمديدها أبدًا. في الأزمات التي تثبت ذلك، يتم تدمير الدولة أو إنقاذها. وبعد الحاجة الملحة، تصبح الديكتاتورية مستبدة أو عقيمة. في روما، لا يكونوا الدكتاتوريون الا مدة ستة أشهر فقط، معظمهم تنازلوا قبل هذا الوقت. إذا كان الوقت أطول، فربما كانوا سيغيرون تمديده إلى أبعد من ذلك، كما يشتق الدسمفيروس من ذلك العام. لم يكن لدى الديكتاتور الوقت إلا لتلبية الحاجة التي جعلته ينتخب، لم يكن لديه الوقت للتفكير في مشاريع أخرى.

الفصل السابع

في الرقابة

مثلما يتم الإعلان عن الارادة العامة بموجب القانون، يتم إصدار الحكم العمومي بالرقابة؛ الرأي العمومي هو نوع القانون الذي يكون الرقيب هو الوزير، والذي لا ينطبق الا على الأفراد، على غرار الأمير. وبالتالي، فهي بعيدة عن كونها محكمة الرقابة هي الحَكَم على رأي الشعب، فهي فقط المُعلن، وبمجرد أن تنحرف عنها، فإن قراراتها لا طائل من ورائها.

لا جدوى من التمييز بين شيم الأمة ومواضيع تقديرها؛ لأن كل هذا يقوم على نفس المبدأ ويدمج بالضرورة. عند كل شعوب العالم، ليست الطبيعة، ولكن الرأي العمومي هو الذي يقرر اختيار ملذاتهم. صوبوا آراء الناس، وأخلاقهم ستتطهر أنفسهم. نحب دائمًا ما هو جميل أو ما نجده؛ ولكن في هذا الحكم نحن مخطئون. ولذلك فإن هذا الحكم هو مسألة تسوية. كل من يحكم على الشيم يحكم على الشرف؛ ومن يحكم على الشرف يأخذ شريعته من الرأي.

تنشأ آراء شعب من دستوره؛ على الرغم من أن القانون لا ينظم الشيم، فإن التشريع هو الذي يولدها؛ عندما يضعف التشريع، تتدهور الشيم؛ ولكن بعد ذلك فإن حكم المراقبين لن يفعل ما لم تفعله القوانين.

ويترتب على ذلك أن الرقابة يمكن أن تكون مفيدة في الحفاظ على الشيم، وليس في إعادة تأسيسها. فرض الرقابة أثناء سريان القوانين؛ حالما نخسرها، كل شيء يائس؛ لا شيء شرعي تكون لديه القوة عندما لم يعد هناك قوانين.

تحافظ الرقابة على الشيم من خلال منع الآراء من أن تفسد، من خلال الحفاظ على استقامتها من خلال التطبيقات الحكيمة، وأحيانًا من خلال إصلاحها عندما لا تزال غير مؤكدة. استخدام الثواني في المبارزات، التي حملت إلى الغضب في مملكة فرنسا، ألغيت هناك من خلال هذه الكلمات الوحيدة من مرسوم الملك: "أما أولئك الذين لديهم الجبن لاستدعاء الثواني". هذا الحكم، متوقعا حكم الجمهور، حدده فجأة. ولكن عندما أرادت نفس المراسيم أن تقول إنه كان أيضًا جبنًا للقتال في مبارزة، وهذا صحيح جدًا، ولكن على عكس الرأي الشائع، سخر الناشر من هذا القرار، الذي صدر فيه حكمه بالفعل.

لقد قلت في مكان آخر إن الرأي العمومي لا يتعرض للتقييد، ولا حاجة إلى أي أثر له في المحكمة المنشأة لتمثيله. لا يمكننا أن نعجب أيضًا بالمهارة التي تم بها تنفيذ هذا المحرك، الذي فقد بالكامل بين الحداثيين، بين الرومان، ولا يزال أفضل بين اللاسيدومونيين.

شخص ذو أخلاق سيئة فتح رأيا جيدا في مجلس إسبرتة، الأفوريس، دون أخذها في الاعتبار، كان لديه نفس الرأي الذي اقترحه مواطن فاضل. يا له من شرف لأحد ما يا له من ملاحظة للآخر، دون أن يمدح ولا يلوم أيًا منهما! بعض سكارى ساموس دنسوا محكمة الأفوريس: في اليوم التالي، من خلال نشر مرسوم، سمح للساميين بأن يكونوا أشرار. كان من الممكن أن تكون العقوبة الحقيقية أقل شدة من مثل هذا الإفلات من العقاب. عندما أعلنت إسبرتة ما هو صريح أو غير صادق، فإن اليونان لا تدعو إلى أحكامها.

الفصل الثامن

في الدين المدني

في البداية، لم يكن لدى البشر ملوك أخرى غير الآلهة، ولا حكومة أخرى غير الحكومة الثيوقراطية. لقد جعلوا منطق كاليجولا؛ ومن ثم كانوا يستدلون منطقيا بصواب. يتطلب الأمر تغييرًا طويلًا في المشاعر والأفكار حتى يتمكن المرء من العزم على اعتبار زميله هو السيد، وإرضاء نفسه بأن المرء سيكون جيدًا معه.

من هذا وحده وضعنا الله على رأس كل مجتمع سياسي، وتبع ذلك أنه كان هناك العديد من الآلهة كما كان هناك شعوب. شعبان غريبان على بعضهما البعض، وأعداء دائمًا تقريبًا، لم يتمكنا من التعرف على نفس السيد لفترة طويلة: لا يمكن لجيشين مشاركين في المعركة أن يطيعا الرئيس نفسه. وهكذا نتج عن الانقسامات الوطنية الشرك بالله، ومن هناك اللاّتسامح اللاهوتي والمدني، وهو بطبيعة الحال هو نفسه، كما سيقال أدناه.

جاءت الفانتازيا التي كانت لدى الإغريق من إعادة اكتشاف آلهتهم بين الشعوب البربرية من تلك التي كانت لديهم أيضًا فيما يتعلق بأنفسهم كملوك طبيعيين لهذه الشعوب. ولكن في الوقت الحاضر، يعد سخرية سخيفة للغاية تلك التي تدور على هوية آلهة الأمم المختلفة؛ كما لو كان ملوخ وزحل وكرونوس يمكنهم أن يكونوا نفس الإله؛ كما لو أن بعل الفينيقيين، زيوس الإغريق ومشتري اللاتين يمكن أن يكونوا الاله نفسه؛ كما لو أنه لا يزال هناك شيء مشترك للكائنات السماوية بأسماء مختلفة!

إذا سأل المرء كيف في الوثنية، حيث كانت لكل دولة طقوسها وآلهتها، لم تكن هناك حروب دينية؟ أجيب بأنه بهذه الحقيقة بالذات، لم تميز كل دولة، التي لديها عبادة خاصة بها وكذلك حكومتها، بتاتا آلهتها عن قوانينها. كانت الحرب السياسية أيضا حربا لاهوتية. كانت أقسام الآلهة، إذا جاز التعبير، مثبتة بحدود الأمم. إله الشعب ليس له حقوق على الشعوب الأخرى. آلهة الوثنيين لم تكن آلهة غيورة؛ لقد شاركت فيما بينها في إمبراطورية العالم: حتى موسى والشعب العبراني أعاروا أنفسهم أحيانًا لهذه الفكرة عند التحدث عن إله إسرائيل. لقد اعتبروا، وهذا صحيح، آلهة الكنعانيين كآلهة ملغاة، وأن الشعوب المحظورة، المحكوم عليها بالدمار، هي التي يجب أن تحتل المكان؛ لكن انظر كيف تحدثوا عن آلهة الشعوب المجاورة التي مُنعوا من مهاجمتها: "امتلاك إله شاموس إلهك" قال يفتاح إلى العمونيين، أليس من حقك شرعيًا؟ وكذلك الأراضي التي حصل عليها إلهنا المنتصر ". كان هذا، على ما يبدو لي، تكافؤًا معترفًا به جيدًا بين حقوق شاموس وحقوق إله إسرائيل.

ولكن عندما أراد اليهود، الخاضعون لملوك بابل، وبعد ذلك لملوك سوريا، أن يستمروا في الاعتراف بكل إله غير إلههم، فإن هذا الرفض، الذي يعتبر تمردًا ضد المنتصر، جلب إليهم الاضطهاد الذي نقرأ في تاريخهم، ولا نرى أي مثال آخر قبل المسيحية.

وبالتالي، فإن كل دين مرتبط بشكل فريد بقوانين الدولة التي نصت عليه، لم يكن هناك طريقة أخرى لتحويل الناس من الاستعباد، ولا المبشرين الآخرين من الغزاة؛ والالتزام بتغيير الدين كونه قانون المهزومين، كان من الضروري البدء بالفوز قبل الحديث عنه. بعيدا عن البشر الذين يقاتلون من أجل الآلهة، كان، كما في **هوميروس**، الآلهة التي قاتلت من أجل البشر؛ لقد طلب كل واحد منهم النصر، ودفع ثمنه بمذابح جديدة. قبل احتلال مكان، استدعى **الرومان** آلهتهم للتخلي عنها؛ وعندما تركوا آلهتهم الغاضبة إلى **التارنتينيين**، كان ذلك لأنهم اعتبروا بعد ذلك هذه الآلهة خاضعة لآلهتهم وأجبروهم على تكريمها. تركوا آلهتهم إلى المهزومين، تمامًا كما تركوا لهم قوانينهم. غالبًا ما كان تاج المشتري في الكابيتول هو التكريم الوحيد الذي فرضوه.

أخيرًا، بعد أن مدد الرومان إمبراطوريتهم إلى عبادتهم وآلهتهم، وكثيرًا ما تبنوا أنفسهم عبادة المهزومين، من خلال منح حق المواطنة على حد سواء، وجدت شعوب هذه الإمبراطورية الشاسعة نفسها لديها حشود من الآلهة والطوائف، هي نفسها تقريبًا في كل مكان؛ وهكذا أصبحت الوثنية أخيرًا في العالم دينا معروفة كدين واحد ونفس الدين.

في ظل هذه الظروف، جاء يسوع لتأسيس مملكة روحية على الأرض؛ والتي فصلت النظام اللاهوتي عن النظام السياسي، وتسببت في توقف الدولة عن كونها واحدة، وفي الانقسامات الداخلية التي لم تنقطع عن تحريض الشعوب المسيحية. ومع ذلك، فإن هذه الفكرة الجديدة لمملكة العالم الآخر لم تكن قادرة أبدًا على دخول عقول الوثنيين، كانوا دائمًا يعتبرون المسيحيين كمتمردين حقيقيين، في ظل تظاهر بالخضوع، لم يبحثوا الا عن اللحظة التي تجعلهم مستقلون وسادة، واغتصاب بمهارة النفوذ الذي تظاهروا باحترامه في ضعفهم. كان هذا سبب الاضطهاد.

ما يخشاه الوثنيون قد حدث. لذا تغير وجه كل شيء. لقد غيّر المسيحيون المتواضعون لغتهم، وسرعان ما رأينا ما يسمى بمملكة العالم الآخر تصبح، تحت رئيس مرئي، أكثر استبداد عنيف في هذا العالم.

ومع ذلك، كما كان هناك دائمًا أمير وقوانين مدنية، نتج عن هذه السلطة المزدوجة صراع دائم في الاختصاص القضائي الذي جعل كل السياسات الجيدة مستحيلة في الدول المسيحية. ولم نتمكن أبدًا من الوصول إلى نهاية معرفة أي من السيد أو الكاهن كان علينا أن نطيعه.

أرادت عدة شعوب مع ذلك، حتى في أوروبا أو في جوارها، الحفاظ على النظام القديم أو استعادته، ولكن دون جدوى؛ فازت روح المسيحية بكل شيء. ظلت العبادة المقدسة دائما أو مرة أخرى مستقلة عن السيادة، ودون اتصال ضروري بجسد الدولة. **كان لدى محمد رؤى صحية للغاية. يرتبط بشكل جيد بنظامه السياسي؛ وطالما استمر شكل حكومته تحت قيادة الخلفاء، كانت هذه الحكومة واحدة بالضبط، وجيدة في ذلك. لكن العرب، الذين أصبحوا مزدهرين، متعلمين، مهذبين، ناعمين ومغفلين، خضعوا للبرابرة؛ ثم بدأ الانقسام بين القوتين من جديد.** على الرغم من أنها أقل وضوحا عند المحمديين من المسيحيين، إلا أنها موجودة، خاصة في **طائفة علي؛** وهناك دول، مثل بلاد فارس، حيث لا تتوقف أبدًا عن الشعور بها.

أثبت ملوك إنجلترا أنفسهم، بيننا، كرؤساء للكنيسة. مثلما فعل الكزار؛ ولكن بهذا العنوان، جعلوا السادة دون الوزراء؛ لقد اكتسبوا حق تغييره دون سلطة المحافظة عليه، فهم ليسوا مشرعين، إنهم مجرد أمراء. أينما صنع الإكليروس جسما، يكون سيدًا ومشرِّعًا في وطنه. لذلك هناك قوتان، صاحبا سيادة، في إنجلترا وروسيا، كما في أي مكان آخر.

من بين جميع المؤلفين المسيحيين، الفيلسوف هوبز هو الوحيد الذي رأى الشر والعلاج، الذي تجرأ على اقتراح إعادة توحيد رأسي النسر، وإعادة كل شيء إلى الوحدة السياسية، التي بدونها لا توجد دولة أبدًا ولن يتم تشكيل أي حكومة بشكل جيد. ولكن يجب أن يكون قد رأى أن الروح المسيحية المسيطرة كانت تتعارض مع نظامها، وأن مصلحة الكاهن ستكون دائمًا أقوى من مصلحة الدولة. ليس ما هو فظيع وكاذب في سياستها، بقدر ما هو عادل وحقيقي، هو الذي جعلها بغيضة.

أعتقد أنه من خلال تطوير الحقائق التاريخية من وجهة النظر هذه، يمكن للمرء أن يدحض بسهولة المشاعر المتعارضة لبايل، وواربورتن، حيث يدعي الأول أنه لا يوجد دين مفيد للجسم السياسي، والذي يدافع الآخر على العكس من ذلك، بأن المسيحية هي أقوى دعم لها. سنثبت لأول مرة أن الدولة لم تُنشأ أبداً دون أن يكون الدين أساسها. والثاني، أن القانون المسيحي هو في النهاية أكثر ضررا مما يفيد الدستور القوي للدولة. لكي أتم ما كنت أتصوره، من الضروري فقط إعطاء المزيد من الدقة للأفكار الغامضة جدًا للدين المتعلقة بموضوعي.

يمكن تقسيم الدين، فيما يتعلق بالمجتمع، سواء كان عامًا أو خاصًا، إلى نوعين، معرفة دين الإنسان ودين المواطن. الأول، دون معابد، دون مذابح، دون طقوس، يقتصر على العبادة الداخلية البحتة للإله الأعلى والواجبات الأبدية للأخلاق، هو دين الإنجيل النقي والبسيط، الإيمان الحقيقي، وما يمكن تسميته الحق الإلهي الطبيعي. والآخر، المسجل في بلد واحد، الذي يمنحه آلهته ورؤسائه وأوصيائه: له عقائده، شعائره، عبادته

الخارجية المنصوص عليها في القوانين: باستثناء الأمة الوحيدة التي تتبعها، كل شيء لها غير مخلص، أجنبي، بربري؛ لا تمدد واجبات وحقوق الإنسان الا بقدر الابتعاد عن هياكلها. هكذا كانت جميع ديانات الشعوب الأولى، والتي يمكن أن نعطيها اسم الحق الإلهي المدني أو الوضعي.

هناك نوع ثالث من الدين الأكثر غرابة، والذي يعطي البشر تشريعين، ورئيسين، وطرفين، ويخضعهم لواجبات متناقضة، ويمنعهم من أن يكونوا في نفس الوقت ورعين ومواطنين. هذا هو دين **لاماس**، مثل دين اليابان، والمسيحية الرومانية. ويمكننا أن نسمي هذا دين الكاهن. والنتيجة هي نوع من الحق المختلط وغير القابل للفصل الذي ليس له اسم.

بالنظر السياسي إلى هذه الأنواع الثلاثة من الأديان، فإن كلها وقعت في أخطاء. الثالث سيئ بشكل واضح لدرجة أنه يضيع الوقت في الاستمتاع بعرضه. كل شيء يكسر الوحدة الاجتماعية لا يساوي شيئًا. وكل المؤسسات التي تضع الإنسان في تناقض مع نفسه لا تساوي شيئا.

والثاني جيد من حيث أنه يوحد العبادة الإلهية ومحبة القوانين، وأنه، بجعل البلاد هدفاً لعشق المواطنين، يعلمهم أن خدمة الدولة هي خدمة الاله الوصي. إنه نوع من الثيوقراطية. التي لا ينبغي أن يكون فيها أي بابا آخر غير الأمير، ولا الكهنة غير القضاة. فالموت من أجل بلدك يعني الاستشهاد. خرق القوانين يعني أن تكون طائشًا؛ وأن يقدم الجاني إلى الإبادة العامة هو تكريسه لغضب الآلهة: التضحية المقدسة. ولكن من السيء في ذلك، كونه يقوم على الخطأ والأكاذيب، فإنه يخدع الناس، ويجعلهم مشهورين، وخرافيين، ويغرق العبادة الحقيقية للاهوت في مراسم عبثية. لا يزال الأمر سيئًا، عندما يصبح حصريًا واستبداديًا، فإنه يجعل الشعب متعطش للدماء وغير متسامح، بحيث لا يتنفس سوى القتل والذبح، ويعتقد أنه يقوم بعمل مقدس بقتل أي شخص لا يعترف بآلهته. هذا يضع مثل ذاك الشعب في حالة حرب طبيعية مع كل الشعوب الأخرى، ضارًا جدًا بسلامتهم.

لذلك يبقى دين الإنسان أو المسيحية، ليس دين اليوم، ولكن دين الإنجيل، الذي يختلف عنه تمامًا. من خلال هذا الدين المقدس، السامي، الحق، يعترف الناس جميعا، أبناء الله نفسه، بأنهم إخوة، والمجتمع الذي يوحدهم لا يتحلل حتى عند الموت.

لكن هذا الدين، الذي لا علاقة له بالجسم السياسي، يترك للقوانين القوة الوحيدة التي يستمدونها من أنفسهم دون أن يضيفوا إليها أي شيء آخر؛ وبالتالي تظل إحدى الروابط العظيمة في مجتمع معين غير فعالة. والأكثر من

ذلك، أنه بعيدًا عن ربط قلوب المواطنين بالدولة، فإنه يفصلهم عنها مثلما تنفصل كل الأشياء عن الأرض: لا أعرف أي شيء يتعارض فيه مع الروح الاجتماعية.

يقال لنا أن شعبًا من المسيحيين الحقيقيين سيشكل المجتمع الأكثر مثالية الذي يمكن تخيله. أرى في هذا الافتراض صعوبة واحدة كبيرة: وهي أن مجتمع المسيحيين الحقيقيين لم يعد مجتمعًا من البشر. بل أقول إن هذا المجتمع المفترض، بكل كماله، لن يكون الأقوى ولا الأكثر ديمومة. بسبب كونه مثالي، سيفقد الارتباط؛ ستكون رذيلته المدمرة في اكتماله حد ذاته. كل واحد سيفي بواجبه؛ سيخضع الشعب للقوانين، ويكون القادة عادلين ومعتدلين، والقضاة مستقيمين، وغير قابلين للفساد، الجنود يحتقرون الموت، ولن يكون هناك الغرور ولا الترف. كل هذا جيد جدا. لكن دعنا نرى المزيد.

المسيحية دين روحي بالكامل، تهتم فقط بأمور السماء؛ الوطن المسيحي ليس من هذا العالم. إنه يقوم بواجبه، هذا صحيح، لكنه يفعل ذلك بلا مبالاة عميقة بالنجاح الجيد أو السيئ لرعاياته. طالما أنه ليس لديه ما يخجل منه، فلا يهمه ما إذا كان كل شيء يسير على ما يرام أو سيء هنا أدناه. إذا كانت الدولة مزدهرة، فبالكاد تجرأت على التمتع بالسعادة العمومية، انه يخشى أن يكون فخوراً بمجد بلاده؛ إذا ذبلت الدولة، فإنه يبارك يد الله الثقيلة على شعبه.

لكي يكون المجتمع سلميًا ولكي يتم المحافظة على الوئام، يجب أن يكون جميع المواطنين دون استثناء مسيحيين جيدين على قدم المساواة. ولكن إذا كان هناك للأسف طموح واحد، منافق واحد، **كاتلينا**، على سبيل المثال، كروموبل، سيكون هذا بالتأكيد رخيصًا مع مواطنيه المتدينين. لا تسمح المحبة المسيحية بسهولة للمرء أن يفكر بشكل سيء في الجار. حالما وجد بعض الحيل وفرضها عليهم واستولى على جزء من السلطة العمومية، ها هو انسان مؤسس بكرامة؛ الله يريدنا أن نحترمه؛ قريباً هناك قوة؛ الله يريدنا أن نطيعه؛ أليس المطيع لهذه القوة هو يسيء استخدامها؟ انها العصا التي يعاقب الله بها أولاده. سنكون على علم بطرد المغتصب؛ كان علينا أن نزعج الراحة العمومية، واستخدام العنف، وسفك الدماء؛ ألا يتفق كل هذا مع رقة المسيحي، وبعد كل شيء، بغض النظر عما نحن عليه أحرار أم أقنان في وادي البؤس هذا؟ الشيء الرئيسي هو الذهاب إلى الجنة، والاستقالة هي وسيلة أخرى لذلك.

إذا كانت هناك حرب أجنبية، فإن المواطنين يسيرون في المعركة دون صعوبة. لا أحد منهم يفكر في الفرار؛ يقومون بواجبهم، ولكن بدون شغف بالنصر؛ إنهم يعرفون كيف يموتون بدلاً من الغزو. سواء كانوا فائزين أو مهزومين، ما الذي يهم؟ ألا تعرف العناية الإلهية بشكل أفضل منهم ما يحتاجون إليه؟ تخيل ما هي الميزة التي

يمكن أن يستمدها عدو فخور، متهور، عاطفي من رواقيته! ضع هؤلاء الشعوب السخية تجاههم، الذين يلتهمهم حب المجد والوطن، وافترض أن جمهوريتك المسيحية تجاه إسبرتة أو روما: سيتم ضرب المسيحيين الأتقياء، وسحقهم، وتدميرهم، قبل أن يتاح لهم الوقت للتعرف عليهم، أو لن يدينوا بخلاصهم إلا للاحتقار الذي سيحملهم عدوه لهم. كان لجنود فابيوس يمينًا جيدًا حسب رغبتي؛ لم يقسموا على الموت أو الغزو، أقسموا على العودة منتصرين، وأبقوا اليمين: لم يفعل المسيحيون أبداً مثل هذا الشيء؛ كانوا يعتقدون أنهم يجربون الله.

لكني مخطئ عندما أقول جمهورية مسيحية؛ كل من هاتين الكلمتين تستبعد الأخرى. لا تعظ المسيحية الا بالعبودية والتبعية. روحها مواتية جدا للطغيان حتى لا تستفيد منه دائما. المسيحيون الحقيقيون هم عبيد، وهم يعرفون ذلك ولا يتأثرون به؛ هذه الحياة القصيرة لا قيمة لها في أعينهم.

قيل لنا إن القوات المسيحية ممتازة. أنكر أنهم أظهروا لي مثل هذا. أما أنا فلا أعرف أي قوات مسيحية. سيتم إخباري عن الحروب الصليبية. دون الجدل حول قيمة الصليبيين، سألاحظ أنهم بعيدًا عن كونهم مسيحيين، كانوا جنودًا للكاهن، كانوا مواطنين في الكنيسة؛ قاتلوا من أجل بلدهم الروحي، الذي كان لديهم أصبح زمنيا لا نعرف كيف. ولأخذ الأمر على نحو جيد، يقع هذا تحت الوثنية؛ حيث أن الإنجيل لا يؤسس دينًا وطنيًا، فإن أي حرب مقدسة مستحيلة بين المسيحيين.

تحت الأباطرة الوثنيين، كان الجنود المسيحيون شجعان. كل الكتاب المسيحيين يؤكدون ذلك، وأنا أعتقد ذلك: لقد كان محاكاة للشرف ضد القوات الوثنية. بمجرد أن أصبح الأباطرة مسيحيين، لم يعد هذا التقليد موجودًا؛ وعندما أبعد الصليب النسر، اختفت كل القيمة الرومانية.

ولكن إذا تركنا الاعتبارات السياسية جانباً، فلنعد إلى الحق ونصلح المبادئ حول هذه النقطة المهمة. إن الحق الذي يعطيه الميثاق الاجتماعي لصاحب السيادة على الذوات لا يتخطى، كما قلت، حدود المنفعة العمومية. وبالتالي، فإن الذوات تخضع للمساءلة فقط تجاه صاحب السيادة على آرائهم بقدر ما تهم هذه الآراء الجماعة. لكن من المهم للغاية للدولة أن يكون لكل مواطن دين يجعله يحب واجباته. لكن عقائد هذا الدين لا تهم الدولة ولا أعضائها إلا بقدر ما تتعلق هذه العقائد بالأخلاق والواجبات التي يلتزم بها من يقر بها تجاه الغير. يمكن لكل شخص أن يكون لديه، علاوة على ذلك، مثل هذه الآراء التي يريدها، دون أن يكون على صاحب السيادة أن يعرف بعضها. لأنه ليس لديه اختصاص في العالم الآخر، مهما كان مصير الذوات في الحياة القادمة، هذا ليس من شأنه، طالما أنهم مواطنون صالحون في هذا العالم الحالي.

وبالتالي، هناك مهنة مدنية بحتة للإيمان، والتي يجب على صاحبها أن يصلح مقالاتها، ليس بالضبط كعقائد دينية، ولكن كمشاعر مؤانسة لا يمكن بدونها أن يكون مواطنًا صالحًا أو ذاتًا أمينة. دون أن يتمكن من جعل أي شخص يصدقهم، يمكنهم أن ينفوا من الدولة أي شخص لا يصدقهم؛ يمكنهم أن يطردوه، ليس بالوهن، ولكن غير قابل للانفصال، وغير قادر على حب القوانين بصدق. العدل، والتضحية بحياته لواجبه إذا لزم الأمر. أنه إذا تصرف شخص ما، بعد الاعتراف علناً بهذه العقائد نفسها، بعدم تصديقها، فإنه يعاقب بالموت؛ ارتكب أكبر الجرائم، وكذب أمام القوانين.

يجب أن تكون عقائد الدين المدني بسيطة، قليلة العدد، مذكورة بدقة، دون تفسير أو تعليق. وجود الألوهية القادرة، والعالمة، والراعية، والبُعد التوقعي والتبشيري، والحياة الآتية، وسعادة العادل، وعقاب الأشرار، وحرمة العقد الاجتماعي والقوانين: هذه هي العقائد الإيجابية. أما العقائد السلبية، فأقصرها على واحدة، وهي اللاتسامح: إنها تأتي في الطوائف التي استبعدناها.

في رأيي، أولئك الذين يميزون التعصب المدني عن التعصب اللاهوتي مخطئون. هذان التعصبان لا ينفصلان. من المستحيل أن تعيش بسلام مع من تعتقد أنهم ملعونين؛ إن محبتهم يعني كره الله الذي يعاقبهم: يجب أن نعيدهم أو نعذبهم. حيثما يتم قبول التعصب اللاهوتي، فمن المستحيل ألا يكون له بعض التأثير المدني؛ وبمجرد حصولهم عليها، لم يعد صاحب السيادة سياديًا، حتى مؤقتًا: منذ ذلك الحين، الكهنة هم السادة الحقيقيون، الملوك هم فقط ضباطهم.

الآن بما أنه لم يعد هناك ولا يمكن أن يكون دينًا وطنيًا حصريًا، يجب علينا أن نتسامح مع كل أولئك الذين يتسامحون مع الآخرين، طالما أن عقائدهم ليس لديها ما يتعارض مع واجبات المواطن.

ولكن من يجرؤ على القول: لا يوجد خلاص خارج الكنيسة، يجب أن يُطرد من الدولة، ما لم تكن الدولة هي الكنيسة، والأمير لا يكون هو الحبر. هذه العقيدة جيدة فقط في الحكومة الثيوقراطية. في كل شيء هو خبيث. السبب الذي قيل أن **هنري الرابع** اعتنق الدين الروماني يجب أن يتركه لأي شخص أمين، وخاصة لأي أمير يمكنه التفكير.

الفصل التاسع

الخاتمة

بعد أن أرسيت المبادئ الحقيقية للقانون السياسي وحاولت تأسيس الدولة على أساسها، سيبقى تدعيمها بعلاقاتها الخارجية؛ والتي تشمل حق الناس، التجارة، حق الحرب والغزو، الحق العمومي، الرابطات، المفاوضات، المعاهدات، إلخ. لكن كل هذا يشكل كائنًا جديدًا كبيرًا جدًا بالنسبة إلى نظري القصير: كان يجب أن أصلحه قريبًا مني.

الفهرست:

تمهيد

الكتاب الأول

الكتاب الثاني

الكتاب الثالث

الكتاب الرابع

خاتمة

المصدر:

Rousseau،Jean Jacques, Du Contrat social ، editions Flammarion, Paris, 1972.